



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد عمومي وتسيير مؤسسات

شكل التوازن الاقتصادي في ظل سياسي

الانكماش المالي والنقدي

"دراسة حالة الجزائر 1990-2016"

إشراف الدكتور:

- د. هشام لبزة

مساعد المشرف

- د. عقبة عبد اللاوي

إعداد الطالبتان:

كـ سارة شيخة بلقاسم

كـ كلثوم فرحات

لجنة مناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
- د. مفيد عبد اللاوي	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	رئيساً
- د. هشام لبزة	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مشرفاً ومقرراً
- د. عقبة عبد اللاوي	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مساعد مشرف
- د. عقبة ريمي	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مناقشاً

الموسم الجامعي: 2016/2017



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد عمومي وتسيير مؤسسات

شكل التوازن الاقتصادي في ظل سياسي
الانكماش المالي والنقدي
"دراسة حالة الجزائر 1990-2016"

إشراف الدكتور:

- د. هشام لبزة

مساعد المشرف

- د. عقبة عبد اللاوي

إعداد الطالبتان:

ك. سارة شيخة بلقاسم

ك. كلثوم فرحات

لجنة مناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
- د. مفيد عبد اللاوي	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	رئيساً
- د. هشام لبزة	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مشرفاً ومقرراً
- د. عقبة عبد اللاوي	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مساعد مشرف
- د. عقبة ريمي	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مناقشاً

الموسم الجامعي: 2016/2017

الإهداء

إلى كل من نحب

الشكر والعرفان

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم وأعاننا على إنجاز هذا البحث.
إيمانًا منا بقول النبي صلى الله عليه وسلم " من لا يشكر الناس لا يشكر الله "
نتوجه بجزيل الشكر والامتنان للأستاذ المشرف على توجيهاته
ونصائحه القيمة التي كانت عونًا لنا في إنجاز هذا البحث الدكتور المحترم
"هشام لبزة"

كما لا يسعني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ مساعد المشرف لقبوله الإشراف على
هذه الرسالة، وللتسهيلات والتوجيهات التي منحها الدكتور المحترم
"عقبة عبد اللاوي"

والشكر الموصول للجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة.
وأخصهم بالذكر الدكتور مفيد عبد اللاوي والدكتور عقبة ربي
كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى كل من مد يد العون والمساعدة من قريب أو بعيد

الملخص:

إن الهدف من هذه الدراسة هو البحث عن التوازن الاقتصادي الجزائري ومدى تأثير سياسة الانكماش المالي والانكماش النقدي على هذا التوازن من خلال دراسة وتحليل متغيرات مؤشري التوازن الداخلي والخارجي، وقد اعتمدنا على بيانات إحصائية من مصادر وهيئات مختلفة تغطي فترة الدراسة (1990-2016)، لتقدير نموذج التوازن الاقتصادي في الجزائر وفقاً للنظرية الاقتصادية، لنخلص إلى ما يلي:

- أن السياسة المالية الانكماشية (السياسة الضريبية) أكثر فعالية من السياسة النقدية الانكماشية والأقرب إلى حالة التوازن. وأن التوازن الاقتصادي في الجزائر محقق عند مستوى معين من الدخل ومعدل فائدة مقبول.
- ينبغي أن تركز تدابير السياسة العامة على ترشيد الإنفاق وتنويع الوعاء الضريبي (الموارد الجبائية) بعيداً عن التبعية البترولية.
- التنويع الاقتصادي للخروج والحد من صادرات المحروقات، لتفادي أي أزمات بترولية عالمية.

الكلمات المفتاحية: التوازن الاقتصادي، السياسات الاقتصادية، الانكماش، التوازنات الداخلية والخارجية، سببية قرانجر، الارتباطات الجزئية.

Résumé :

Le but de cette étude est d'étudier l'économie économique de l'économie algérienne et l'impact de la politique déflationniste et de l'argent sur cet équilibre en étudiant et en analysant les indicateurs de l'équilibre interne et des variables externes afin de faciliter la proposition de mesures . Nous nous sommes appuyés sur des statistiques provenant de différentes sources et organismes couvrant la période 1990-2016 pour estimer le modèle d'équilibre économique en Algérie, selon la théorie économique pour déduire les données suivantes:

- ❖ Cette politique budgétaire est restrictive (politique budgétaire) est plus efficace que la politique monétaire et proche de l'équilibre récessionniste. Bilan économique en Algérie, un certain niveau de revenu et le taux d'intérêt est acceptable.
- ❖ En général, il faut concentrer les mesures de politique publique visant à rationaliser les dépenses et diversifier l'assiette fiscale) ressources fiscales) loin de la dépendance au pétrole.
- ❖ Diversification de l'économie et de réduire sur les moteurs de carburant, afin d'éviter toute crise pétrolière mondiale.

Mots clés: Bilan économique, les politiques économiques, la contraction budgétaire, la déflation équilibre monétaire, interne et externe, la causalité, et des liens partiels.

Abstract:

The objective of this study is to study the economic economy of the Algerian economy and the impact of deflationary and monetary policy on this balance by studying and analyzing the variables of internal and external balance indicators in order to facilitate the proposal of measures . We have relied on statistical data from different sources and bodies covering the period 1990-2016 to estimate the model of economic balance in Algeria according to the economic theory to conclude the following:

- This deflationary fiscal policy (fiscal policy) is more effective than deflationary monetary policy and closer to equilibrium. Achieving economic balance in Algeria with a certain level of income and an acceptable rate of interest.
- In general, policy measures should focus on rationalizing expenditure and diversifying the tax base (tax resources) away from dependence on oil.
- Economic diversification to exit and reduce fuel engines, to avoid any global oil crises.

key words: Economic equilibrium, economic policies, fiscal contraction, monetary contraction, internal and external balance, causation, deflation, and partial linkages.



فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
	إهداء
	شكر
	الملخص
	الفهارس
VIII-I	فهرس المحتويات
	فهرس الجداول
	فهرس الأشكال
	قائمة الملاحق
	قائمة الاختصارات والرموز
أ-ز	المقدمة
	الفصل الأول: الدراسة النظرية (أدبيات الدراسة) التوازن الاقتصادي والسياسات الاقتصادية مقارنة نظرية
02	تمهيد
03	المبحث الأول: التوازن الاقتصادي والسياسات الاقتصادية
03	المطلب الأول: التوازن الاقتصادي
03	أولاً: التوازن الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي كمصطلح
03	1. مفهوم التوازن الاقتصادي
03	2. مفهوم الاستقرار الاقتصادي
04	ثانياً: التوازن في الفكر الاقتصادي
04	1. المدرسة الكلاسيكية والتوازن الاقتصادي
09	2. المدرسة الكينزية والتوازن الاقتصادي
13	ثالثاً: التوازن الاقتصادي الكلي بين سوقي السلع والخدمات وسوق النقد (IS-LM)
14	1. التوازن في سوق السلع والخدمات واشتقاق منحني هانس IS
14	2. التوازن في سوق النقد واشتقاق منحني هيكس LM
16	المطلب الثاني: ماهية السياسة الاقتصادية الكلية
16	أولاً: مفهوم السياسة الاقتصادية الكلية
16	ثانياً: أنواع السياسات الاقتصادية الكلية
16	1. السياسة الاقتصادية الظرفية
17	2. السياسة الاقتصادية الهيكلية
17	ثالثاً: أدوات السياسة الاقتصادية
17	1. السياسة المالية
18	2. السياسة النقدية
20	3. السياسة التجارية
23	المطلب الثالث: السياسة الاقتصادية وعلاقتها بالتوازن والاستقرار الاقتصادي
23	أولاً: السياسة الاقتصادية كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي
24	ثانياً: منحني فلييس والسياسات الاقتصادية

26	ثالثاً: آثار السياسات الاقتصادية في حالة الاقتصاد المفتوح
29	المبحث الثاني: التراث العلمي السابق (الدراسات العلمية السابقة)
29	المطلب الأول: الدراسات السابقة
46	المطلب الثاني: علاقة موضوع الدراسة بالدراسات السابقة
46	أولاً: أوجه الشبه للدراسات فيما بينها
47	ثانياً: أوجه الاختلاف
47	ثالثاً: موقع الدراسة من الدراسات السابقة
48	خلاصة
الفصل الثاني: قياس أثر السياسات الانكماشية على التوازنات الآنية IS-LM	
50	تمهيد
51	المبحث الأول: المعطيات المجمعة (الاقتصاد الجزائري والتوازنات الاقتصادية الكلية خلال الفترة 1999-2016).....
51	المطلب الأول: الأثر المتبادل بين بنود الميزانية العامة والميزان التجاري
51	أولاً: تطور رصيد الميزانية العامة ورصيد الميزان التجاري للجزائر
54	ثانياً: علاقة الصادرات بالإيرادات العامة
55	ثالثاً: علاقة الواردات بالنفقات العامة
56	رابعاً: علاقة رصيد الميزانية برصيد الميزان التجاري
58	المطلب الثاني: مؤشرات التوازن الاقتصادي الداخلي
58	أولاً: التضخم وتطور مستوى الأسعار
59	ثانياً: السياسة النقدية
61	ثالثاً: التشغيل ومستوى البطالة
62	المطلب الثالث: مؤشرات التوازن الاقتصادي الخارجي خلال الفترة (1999-2015)
62	أولاً: ميزان المدفوعات
63	ثانياً: تطور سعر الصرف
64	المطلب الرابع: أثر صدمة أسعار البترول لسنة 2015 على الاقتصاد الجزائري في ظل الانكماش المالي والنقدي
64	أولاً: الجباية البترولية
65	ثانياً: دراسة العلاقة بين انخفاض البترول والمتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر
66	ثالثاً: الآثار الاقتصادية لانخفاض أسعار البترول
72	المبحث الثاني: تحليل وتفسير النتائج صياغة قياسية لنموذج IS-LM-BP للاقتصاد الجزائري للفترة 1990-2016
72	المطلب الأول: الأدوات الإحصائية وأشهر اختبارات السببية
72	أولاً: مفهوم السببية بين الظواهر الاقتصادية وأنواعها
73	ثانياً: منهجية اختبار السببية بين الظواهر الاقتصادية
74	ثالثاً: النمذجة القياسية
83	المطلب الثاني: تقدير النموذج وقياس مستوى التوازن الاقتصادي
100	خلاصة
102	خاتمة
109	قائمة المراجع

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان جدول	الجدول رقم
28	أثر السياسات الاقتصادية الكلية	جدول رقم (01 - 01)
52	تطور الرصيد الميزاني والتجاري في الجزائر للفترة (1999-2015)	جدول رقم (01-02)
58	تطور معدل التضخم	جدول رقم (02-02)
60	تطور الكتلة النقدية M2 خلال الفترة 1990-2015	جدول رقم (03-02)
61	تطور معدل البطالة للفترة 2004-2014	جدول رقم (04-02)
62	تطور ميزان المدفوعات 2000-2014	جدول رقم (05-02)
63	تطور معدل سعر الصرف 2000-2015	جدول رقم (06-02)
64	تطور الجباية البترولية وسعر البرميل 2000-2015	جدول رقم (07-02)
89	نتائج اختبارات السببية لقرانجر بين متغيرات الدراسة وفق التأخير الثاني	جدول رقم (08-02)
92	مصفوفة الارتباطات الجزئية بين أهم متغيرات الدراسة ونوعها	جدول رقم (09-02)
96	جدول يلخص أشكال التوازن والانكماش المالي والنقدي	جدول رقم (10-02)
96	جدول يلخص نتائج التوازن والانكماش المالي والنقدي	جدول رقم (11-02)

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الشكل
06	 منحني توازن سوق العمل	شكل رقم (01-01)
06	 منحني توازن سوق السلع والخدمات	شكل رقم (02-01)
07	 منحني توازن سوق النقد	شكل رقم (03-01)
08	 نموذج التوازن الاقتصادي الكلي الكلاسيكي	شكل رقم (04-01)
11	 التوازن الاقتصادي في سوق العمل	شكل رقم (05-01)
12	 منحني التوازن سوق السلع والخدمات في النموذج الكينزي	شكل رقم (06-01)
13	 منحني توازن سوق النقد في النموذج الكينزي	شكل رقم (07-01)
14	 التوازن في سوق السلع والخدمات واشتقاق منحني هانس	شكل رقم (08-01)
15	 التوازن في سوق النقد واشتقاق منحني هيكس	شكل رقم (09-01)
15	 التوازن الاقتصادي الكلي في النموذج الكينزي	شكل رقم (10-01)
16	 أنواع السياسات الظرفية	شكل رقم (11-01)
18	 وسائل السياسة المالية	شكل رقم (12-01)
19	 الوسائل الكمية للسياسة النقدية	شكل رقم (13-01)
20	 الوسائل الكيفية للسياسة النقدية	شكل رقم (14-01)
21	 الوسائل السعرية للسياسة التجارية	شكل رقم (15-01)
22	 الوسائل الكمية للسياسة التجارية	شكل رقم (16-01)
22	 الوسائل التنظيمية للسياسة التجارية	شكل رقم (17-01)
24	 المربع السحري لكالدور	شكل رقم (18-01)
25	 منحني فليبيس في الأجل القصير	شكل رقم (19-01)
26	 السياسة الاقتصادية اللازمة لتحقيق انخفاض في معدلات البطالة والتضخم	شكل رقم (20-01)
27	 منحني ميزان المدفوعات	شكل رقم (21-01)
27	 IS-LM-BP منحني نموذج	شكل رقم (22-01)
52	 تطور رصيد الميزانية	شكل رقم (01-02)
53	 تطور رصيد الميزان التجاري	شكل رقم (02-02)
55	 علاقة الصادرات بالواردات	شكل رقم (03-02)
56	 علاقة الواردات بالنفقات العامة	شكل رقم (04-02)
57	 علاقة رصيد الميزانية برصيد الميزان التجاري	شكل رقم (05-02)
61	 تطور الكتلة النقدية M2 خلال الفترة 1990-2015	شكل رقم (06-02)
91	 ملخص العلاقة التشابكية بين متغيرات الدراسة حسب اختبار فرانجر	شكل رقم (07-02)
96	 شكل التوازن الاقتصادي للاقتصاد الجزائري	شكل رقم (08-02)
96	 أثر السياسة المالية الانكماشية على التوازن الاقتصادي الجزائري	شكل رقم (09-02)
96	 أثر السياسة المالية الانكماشية على التوازن الاقتصادي الجزائري	شكل رقم (10-02)
96	 أثر السياسة المالية الانكماشية (T-G) على التوازن الاقتصادي الجزائري	شكل رقم (11-02)
96	 أثر السياسة النقدية الانكماشية على التوازن الاقتصادي الجزائري	شكل رقم (12-02)
96	 أثر السياسة الانكماشية المالية والنقدية على التوازن الاقتصادي الجزائري	شكل رقم (13-02)

قائمة الملاحق

الملاحق	عنوان الملحق
ملحق رقم (01-02)	معطيات الدراسة خلال الفترة (1990-2016)
ملحق رقم (02-02)	تقدير معادلة الاستهلاك باستخدام برنامج EVIEWS
ملحق رقم (03-02)	تقدير معادلة الاستثمار باستخدام برنامج EVIEWS
ملحق رقم (04-02)	تقدير معادلة الضرائب باستخدام برنامج EVIEWS
ملحق رقم (05-02)	تقدير معادلة الواردات باستخدام برنامج EVIEWS
ملحق رقم (06-02)	تقدير معادلة الواردات باستخدام برنامج EVIEWS
ملحق رقم (07-02)	تقدير معادلة الطلب على النقود باستخدام برنامج EVIEWS
ملحق رقم (08-02)	تقدير معادلة حركة رؤوس الأموال باستخدام برنامج EVIEWS
ملحق رقم (09-02)	تقدير معادلة سعر الصرف الحقيقي باستخدام برنامج EVIEWS
ملحق رقم (10-02)	تقدير قيمة الإنفاق باستخدام برنامج EVIEWS
ملحق رقم (11-02)	تقدير قيمة الصادرات باستخدام برنامج EVIEWS
ملحق رقم (12-02)	تقدير قيمة التحويلات باستخدام برنامج EVIEWS
ملحق رقم (13-02)	تقدير قيمة المعروض النقدي باستخدام برنامج EVIEWS
ملحق رقم (14-02)	نتائج اختبار السببية لقرانجر باستخدام برنامج EVIEWS
ملحق رقم (15-02)	نتائج مصفوفة الارتباطات الجزئية باستخدام برنامج EVIEWS

قائمة الرموز والمصطلحات

الرمز	التسمية	الوحدة	الترجمة
Y	الناتج المحلي الإجمالي	مليون دج	Gross domestic product
YD	الدخل المتاح	مليون دج	Available Income
Cons	الاستهلاك	مليون دج	Consumption
G	الإنفاق الحكومي	مليون دج	Government spending
INV	الاستثمار الإجمالي	مليون دج	Investment
I	سعر الفائدة الحقيقي	%	Real interest rate
T	الضرائب	مليون دج	Taxes
R	التحويلات (الإعانات)	مليون دج	Subsidies and transfers
X	الصادرات	مليون دج	Exports
M	الواردات	مليون دج	Imports
E	سعر الصرف الاسمي	دج مقابل الدولار	Nominal exchange rate
ER	سعر الصرف الحقيقي	دج مقابل الدولار	Real exchange rate
MD	الطلب على النقود	مليون دج	Demand for money
MS	عرض النقود	مليون دج	Money supply
NCF	حركة رؤوس الأموال	مليون دج	Capital movement
IS	منحنى هانس (توازن سوق السلع والخدمات)	/	/
LM	منحنى هيكس (توازن سوق النقد)	/	/
BP	منحنى ميزان المدفوعات	/	/

مقدمة



المقدمة

يعتبر مصطلح التوازن الاقتصادي الكلي من أكثر المصطلحات شيوعاً في الأدبيات والدراسات الاقتصادية، ولقد اكتسب مجال التوازن الاقتصادي أهمية كبرى على المستوى الدولي في ضوء الأزمات المالية العالمية، ولقد سعت العديد من الدول إلى تبني سياسيات لتعزيز هذا التوازن الاقتصادي وذلك من خلال اعتمادها بعض المعايير لتقييم مدى سلامة أدائها الاقتصادي من أجل تحديد نقاط القوة والضعف، والعمل على اتخاذ التدابير اللازمة لتحسين اقتصاداتها من الصدمات الاقتصادية المحتملة.

إن الآثار الاقتصادية التي تعكسها مشكلات الاقتصاد الكلي، تظهر بشكل جلي على جميع القطاعات على مستوى الاقتصاد القومي، وتظهر أيضاً بشكل واضح على المتغيرات الاقتصادية الجزئية والكلية والتي هي تعبر عن حالة مؤشرات اقتصادية معينة، ولأنها كذلك نجد أن الواقع العملي يؤكد كثيراً أن السياسات الاقتصادية الكلية لها أثر مباشر أو غير مباشر في المتغيرات الاقتصادية، ولهذا يعتبر استقرار توازن الاقتصاد الكلي شرطاً ضرورياً من أجل التنمية والنمو.

وقد شهد التوازن عدة تطورات في ظل اختلاف المدارس الفكرية، ولذلك قد أدت التطورات في العقد الأخير إلى تغيير التصورات السائدة في العالم عن سياسات الاقتصاد الكلي المرغوب فيها.

إن تبني سياسة اقتصادية متكاملة، ومتناسقة، ومرنة، شرط ضروري لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وقد أدت التطورات في العقد الأخير إلى تغيير التصورات السائدة في العالم عن طبيعة سياسات الاقتصاد الكلي المرغوب فيها، إذ تستعمل الحكومات أدوات عدة لإدارة سياستها الاقتصادية، سواء كانت سياسة مالية، أو نقدية، أو تجارية، أو غيرها. والعمل بتلك السياسات يعتمد على النظرية الاقتصادية المبنية عليها تلك السياسات، ولصياغة وتطبيق هذه الأخيرة يقتضي رسم وتحديد معالم النموذج الكلي المتبنى في إطار البحث عن ما يسمى بالتوازن الاقتصادي الكلي أي تحديد مختلف المتغيرات التي يمكن أن يكون لها تأثير سواء عن قريب أو بعيد على هذا التوازن.

تهتم سياسات الاقتصاد الكلي بالمحصلات النهائية للاقتصاد: الأسعار، الناتج، العمالة، الاستثمار، الادخار، الموازنات الحكومية، موازنات الحسابات الخارجية، ولهذه السياسات أهداف معينة ومختلفة من دولة إلى أخرى، وحسب درجة تقدم كل دولة. وتعتبر كل من السياستين النقدية والمالية من أهم السياسات على مستوى الاقتصاد الكلي، ويعد تأثيرها على النشاط الاقتصادي من المواضيع المهمة في التحليل الاقتصادي الكلي، ولكونهما تشكلا إلى جانب السياسات الأخرى آلية فعالة لمعالجة الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية، هذا وتتمايز فعالية أداء كل سياسة في تحقيق الأهداف المسطرة، والتي بدورها تعتمد على البنية الهيكلية للاقتصاد

ودرجة تطوره، وبحسب الإطار العام الذي تطبق فيه، وتسعى الدول التي تعاني من اختلالات اقتصادية داخلية وخارجية إلى إعادة النظر في السياسات المنفذة لمعالجتها والتي استهدفت علاج أوجه الخلل في الأداء الاقتصادي، ومن أجل زيادة مستويات قدرتها على مواجهة الصدمات والمحافظة على ضمان استقرار التوازن الاقتصادي الكلي. والجزائر مثلها كباقي الدول النامية، فقد عرفت هي الأخرى تحولات كبيرة في وضعيتها الاقتصادية وذلك نتيجة تغير السياسات الاقتصادية المتبعة منذ الاستقلال. فبعد فشل الاقتصاد المركزي المخطط، أدت الأزمات المتكررة التي عانى منها الاقتصاد الوطني كأزمة النفط في الثمانينات، اختلال ميزان المدفوعات، أزمة المديونية وعدم القدرة على الوفاء بدفع خدمة الدين، إلى اهتزاز المركز المالي للاقتصاد بالإضافة إلى تدهور المؤشرات الاقتصادية كارتفاع نسبة التضخم والبطالة وتسجيل مستويات نمو سالبة وعجز الميزانية...، أجبرت السلطات على قبول الشروط التي تملئها ضرورة الانتقال إلى اقتصاد السوق. وبالتالي ظهرت حتمية اللجوء إلى برامج الإصلاحات الهيكلية والمالية تم من خلالها تحرير الاقتصاد الوطني، فتح الباب أمام القطاع الخاص، استقلالية المؤسسات، إعادة هيكلة البنوك والمؤسسات المالية، تحرير الأسعار، تحرير التجارة الخارجية، تشجيع الاستثمار الأجنبي...؛ بالإضافة إلى هذا كله قامت الجزائر بوضع برامج محلية تهدف إلى تعميق الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، وهذا من خلال سياستها المالية ونقدية وتجارية.

① الإشكالية الرئيسية

يعد استخدام النماذج الاقتصادية القياسية الكلية أحد أهم البحوث في استراتيجيات الاقتصاد الكلي والتنمية، فقدرته النظرية الاقتصادية في ضبط المتغيرات الاقتصادية وقياسها وتنظيم العلاقة بينها، لا يتم إلا من خلال تبسيط العلاقات وتنظيم اتجاهاتها وتفاعلها، وبالتالي الوصول إلى نتائج تبني عليها الكثير من القرارات الاقتصادية.

ومما سبق تبرز ملامح إشكالية البحث والتي يمكن صياغتها كالتالي:

إلى أي مدى تؤثر سياسي الانكماش المالي والنقدي على التوازن الاقتصادي في الجزائر؟

② التساؤلات الفرعية

وللإجابة عن الإشكالية أعلاه، وحتى يتيسر لنا الإلمام بكل جوانب الموضوع ارتأينا تجزئة الإشكالية الرئيسية إلى تساؤلات فرعية هي:

كم ما المقصود بالتوازن الاقتصادي الكلي؟ وما هي أدوات السياسة الاقتصادية المعتمدة في تحقيق التوازن

الاقتصادي في الجزائر؟

كـ ما مدى تطابق الواقع الاقتصادي الجزائري مع النظرية الاقتصادية الكلية؟
 كـ كيف يمكن لدولة أن تحقق التوازن الاقتصادي، وأن تفاضل بين الأدوات المتوفرة؟
 كـ ما هي الصعوبات التي تواجه الاقتصاد الجزائري وتحول دون تحقيق التوازنات الداخلية (الميزانية العامة) والخارجية (الميزان التجاري) في ظل سياستي الانكماش المالي والنقدي؟
 كـ ما هي السياسة الانكماشية (المالية والنقدية) الفعالة لتحقيق التوازن في الأسواق الآنية (سوق السلع والخدمات، سوق النقد) في الجزائر؟

③ فرضيات الدراسة

إن محاولة الإجابة على إشكالية الدراسة ومحاولة الوصول إلى بناء نموذج يعبر عن التوازن الاقتصادي في الجزائر، يقودنا إلى طرح جملة من الفرضيات وهي كالآتي:

1. التوازن مبدأ قديم في الاقتصاد ويرمز عادة إلى توازن الأسواق (سوق السلع والخدمات، سوق النقد، سوق العمالة). ولتحقيقه يستلزم التنسيق بين مختلف السياسات الاقتصادية للوصول إلى الأهداف المسطرة من قبل الدولة.
2. يمثل نموذج التوازن الاقتصادي الكلي الصورة الحقيقية للتوازن الاقتصادي الجزائري، وبالتالي الاستقرار العام لمختلف المتغيرات الكلية.
3. قد تتعارض اعتبارات تحقيق التوازن الخارجي مع اعتبارات تحقيق التوازن الداخلي، ما يقتضي تكامل مجموعة من السياسات الاقتصادية من أجل معالجة الخلل الاقتصادي وتحقيق التوازن العام.
4. إن انعدام التوازن البنوي والهيكل في الاقتصاد الجزائري، قد يجعله يعاني من التبعية للمتغيرات الخارجية (خاصة أسعار النفط، وأسعار الصرف)، وهو ما قد يشكل صعوبات أمام تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية في الاقتصاد الوطني.
5. تعد السياسة المالية الانكماشية أكثر فعالية وتأثيراً على التوازن الاقتصادي الجزائري نظراً لتبعية الاقتصاد الوطني إلى قطاع النفط.

④ مبررات اختيار الموضوع:

لكل عمل وبحث علمي ممهدهاته ومبرراته لقيام الباحث به، ولقد كانت عدة أسباب ومبررات شخصية وموضوعية جعلتنا نختار هذا الموضوع وهي:

1. الميلول الشخصي لدراسة مثل هذا الموضوع (التوازن السياسات الاقتصادية).

2. التعرف على الأدوات التي تعتمد عليها السياستين المالية والنقدية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية.

3. تعتبر السياسات الاقتصادية الكلية عصب كل اقتصاد، لما لها من أهمية بالغة في تحقيق التوازن الاقتصادي.

4. المكانة الكبيرة التي تحظى بها النماذج الاقتصادية القياسية الكلية في تحليل السياسات وتقويمها.

5. غياب شبه كلي لمثل هذه الدراسات في الجامعات والمعاهد وحتى الهيئات الرسمية.

6. الرغبة في فهم واكتشاف العلاقات التشابكية بين مختلف المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني بغض النظر على النظرية الاقتصادية.

7. تطور البحوث على مستوى الاقتصاد الكلي، من خلال الاستعانة ببرامج متطورة، وبالتالي بناء نماذج كلية أكثر شمولية.

⑤ أهداف الدراسة وأهميتها:

ترمي هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

1. محاولة إبراز المنطلقات الفكرية للتوازن الاقتصادي وآليات تحقيقه.
2. محاولة تقييم فعالية السياسة المالية والسياسة النقدية في الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال مدى فعاليتها
3. يستهدف هذا البحث تحليل السياسات وكيفية استخدامها في تحقيق التوازن الاقتصادي، بالإضافة إلى محاولة فهم آليات عمل أدوات السياستين النقدية والمالية لاستعادة التوازن الاقتصادي في حالة اختلاله.
4. محاولة إثراء المكتبة الجزائرية والعربية بهذا النوع من البحوث وتكملة للدراسات السابقة.
5. بناء نموذج اقتصادي قياسي كلي للاقتصاد الجزائري، أين يكون النموذج متسق للاقتصاد ككل، يسمح شأنه في ذلك شأن كل النماذج المتعددة المعادلات، بأخذ جميع العلاقات المتبادلة بين مجموعة المتغيرات، وعلاقة التغذية المرتدة بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المفسرة.

كما تكمن أهميته من الدور الهام الذي تلعبه النماذج الاقتصادية في التحليل التركيبي للظاهرة المدروسة فضلاً عن تقويم السياسات وإمكانية التنبؤ، من خلال فهم المنطلقات الفكرية للسياسات الاقتصادية لدى مختلف المدارس وتحليل تطور مسار المتغيرات الاقتصادية المكونة للتوازن الاقتصادي، وتحليل العلاقات ما بين السياسات الانكماشية مع التوازنات الآنية (IS-LM) ونمذجة هذا التوازن والعلاقات السلوكية.

⑥ حدود الدراسة (الإطار المكاني الزمني):

يمكن تقسيم حدود بحثنا إلى:

➤ **الحد المكاني:** إن اختلاف النظم والسياسات الاقتصادية السائدة في كل دولة يؤدي إلى صعوبة تقديم دراسة واحدة تكون صالحة لكل الدول، وعليه ارتأينا أن تكون الدراسة التطبيقية على الجزائر.

➤ **الحد الزمني:** حددت فترة الدراسة لتمتد وتشمل الفترة (1990-2016) أي حوالي 27 سنة، وقد اختيرت هذه الفترة وذلك لما حدث فيها من تطورات هامة منها:

- تحرير التجارة الخارجية.
- الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني.
- تعديل وتوليد السياسات الاقتصادية.
- الارتفاعات الكبيرة في الكميات المالية والتجارية، أي في كل من الإيرادات العامة والإنفاق العام إضافة إلى الصادرات والواردات.

⑦ المنهج والأدوات المستخدمة:

بالنظر إلى الموضوع محل الدراسة، ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة ومعالجتها علمية وموضوعية، اقتضت طبيعة الدراسة وخصوصيتها التعامل مع عدة مناهج متكاملة ومتناسقة هي:

- **المنهج الوصفي التحليلي:** بهدف تحديد الإطار النظري للموضوع بجانبه الفكري والمفهومي، نظراً لملائمة المنهج في ذلك. والذي نستقي منه المعطيات الرقمية، وبما أن المعطيات الكمية جامدة لا تفي بالمطلوب دون تحليلها فقد استدعى منا الأمر الاعتماد على المنهج التحليلي لتحليل المعطيات الكمية بالاعتماد على الجداول والرسومات البيانية لعرض وتصنيف هذه المعطيات حتى يسهل على القارئ التعمق في هذه المعطيات.

- **المنهج التاريخي** وهو الذي يستخدم للحصول على المعرفة باستخدام الماضي، وتحلى ذلك من خلال تعقب الأثر لكل متغير من متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري.

- **المنهج المتكامل في البحوث التطبيقية:** يستند هذا المنهج على حقيقة وجود ارتباط وتلازم بين الإطار النظري للبحث، وبين الواقع التطبيقي له، ويتيح هذا المنهج تحقيق العمق باستخدام المنهج التاريخي والشمول باستخدام المنهج الوصفي، والتوازن باستخدام أدوات التحليل الإحصائي (الأسلوب القياسي لتقدير نماذج الدراسة الذي يمثل معالجة البيانات معالجة إحصائية وكأداة لملاحظة الأوضاع الاقتصادية) التي تمكن من تجنب التحيز، تحليل النتائج وتفسيرها إحصائياً، تقدير التفاعل بين المعاملات وتقدير الخطأ التجريبي.

8 وسائل جمع المعلومات والبيانات:

أما عن الأدوات المستخدمة في جمع المعلومات والبيانات في الدراسة، فقد اعتمدنا على تلك الأدوات الأكثر شيوعاً، نختصرها:

- المسح المكتبي للوقوف على ما تم تناوله في إطار دراستنا بهدف إرساء الدعامة النظرية له.
- البحوث والدراسات السابقة التي تحدد لنا مجالات التركيز الجديدة في هذا الموضوع.
- البيانات الممنوحة من طرف المصادر الرسمية لمعالجتها وعرضها بشكل يمكننا من الحصول على استنتاجات لها علاقة مباشرة بالموضوع.
- الاستعانة ببرنامج EViews، للوصول إلى النتائج المرغوب فيها وفي أسرع وقت.

9 صعوبات الدراسة

- أي بحث في إنجاز لا يخلو من صعوبات أو مصادفة بعض العراقيل من بينها:
- تباين وتعارض الإحصائيات والبيانات الخاصة بالدراسة الصادرة من الهيئات المختلفة والاختلاف في وحدات القياس، مما شكل صعوبة في انتقاء المعلومة الأنسب.
 - تشعب الموضوع واتساعه مما أوجد صعوبة التحكم فيه.
 - صعوبة الربط بين التحليلات النظرية حول متغيرات الدراسة وواقعها في الجزائر، من جهة أولى، وإسقاط ذلك تطبيقاً بواسطة الأدوات الإحصائية والرياضية المتاحة لديه من جهة ثانية.

10 محتوى الدراسة

انطلاقاً من الأهمية البالغة للسياسات الاقتصادية والتوازنات الداخلية والخارجية، وإدراكاً منا لما يتميز به البحث في هذا موضوع من خواص وسمات، وما تقتضيه الدراسة من مقومات، فقد وجدنا أنه من الملائم في تقسيم البحث إلى فصلين:

الفصل الأول: أدبيات الدراسة (مقاربة نظرية حول التوازن الاقتصادي والسياسات الاقتصادية)، تم التطرق في هذا الفصل إلى مبحثين بدءاً بالمبحث الأول بعنوان التوازن الاقتصادي والسياسات الاقتصادية يتخلله العديد من العناصر الرئيسية والثانوية، حيث تم التطرق فيه إلى مفهوم التوازن والاستقرار التوازنيين، والتوازن في الفكر الاقتصادي (المدارس الاقتصادية) وهذا في المطلب الأول، كما تم تسليط الضوء على السياسات الاقتصادية في المطلب الثاني وتم فيه تناول مفهوم وأهم أدوات السياسات الاقتصادية الكلية، مشيرين إلى السياسات

الاقتصادية وعلاقتها بالتوازن والاستقرار الاقتصادي في المطلب الثالث. أما المبحث الثاني فقد تم فيه تناول أهم الدراسات السابقة التي لها علاقة مباشرة بالموضوع.

الفصل الثاني: تم التطرق فيه إلى المبحث الأول يتمثل في الأدوات والمعطيات، أما المبحث الثاني فقط تم فيه تحليل وتفسير النتائج من خلال تقدير المعادلات السلوكية وتقدير نموذج توازن IS-LM-BP ومدى تأثير كل من سياسي الانكماش المالي والنقدي على هذا التوازن.

وقد توجنا هذه الدراسة بخاتمة تم فيها تناول أهم النتائج والتوصيات وصولاً إلى آفاق الدراسة

الفصل الأول: أدبيات الدراسة

المبحث الأول: الأدبيات النظرية (التوازن الاقتصادي والسياسات الاقتصادية).

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية (التراث العلمي السابق)





تمهيد

تواجه معظم الدول تحديات كبيرة، وذلك بتواجدها في محيط اقتصادي يتسم بالارتباط والتداخل، وفي عالم تتطور وتتغير فيه الوقائع الاقتصادية بشكل عميق وسريع، باتت فعاليته مرهونة لحد كبير بمدى تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية، خصوصاً إعادة تحقيق التوازن الاقتصادي العام، لذا توجب على هذه الدول - وهي بصدد تحقيق هذا التوازن - مراجعة سياساتها الاقتصادية وصياغتها في شكل يساير التطورات والتحوليات الاقتصادية الدولية من جهة، والأهداف الخاصة بها من جهة أخرى وذلك في آن واحد، ولعل من بين السياسات التي وجب على الدول مراجعتها نجد السياسة المالية والسياسة النقدية، إذ أن شرط التوازن الكلي بالنسبة للاقتصاد يتمثل في تحقيق التوازن الداخلي والتوازن الخارجي.



المبحث الأول: التوازن الاقتصادي والسياسات الاقتصادية

يعتبر التوازن الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي من الاهتمامات الأساسية لأي دولة، ولذلك اهتمت النظرية الاقتصادية في تحليلاتها بمفهومه، وأنواعه وكيفية تحقيقه، إذ تحرص السياسة الاقتصادية المبرمجة في أي دولة على تحقيق هذا الهدف والحفاظ عليه، خدمة للتنمية الاقتصادية، التي لا تتحقق إلا بوضع يسود فيه التوازن والاستقرار الاقتصادي.

المطلب الأول: التوازن الاقتصادي

من خلال هذا المطلب سوف يتم التطرق إلى مفهوم التوازن الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي أولاً، ثم التوازن في الفكر الاقتصادي ثانياً.

أولاً: التوازن الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي كمصطلح: سيتم فيه التطرق إلى مفهوم التوازن الاقتصادي ومفهوم الاستقرار الاقتصادي.

1. مفهوم التوازن الاقتصادي

هو الحالة الاقتصادية والمالية التي تتساوى فيها قوى جزئية أو كلية أو كلاهما، عندما تتوفر شروط وظروف محددة، بحيث أن عدم استمرار أحدها أو نقصه أو زيادته مع ثبات غيره، يمكن أن يؤدي من خلال العلاقات والتأثيرات المترابطة عبر الوحدات الاقتصادية، إلى اختلال يطول أو يقصر أجله إلى أن تحدث أو تستحدث عوامل مضادة تعمل في عكس الاتجاه المختل، ليعود التوازن الاقتصادي إلى حالته الأولى.¹

والتعريف الأكثر شيوعاً للتوازن الاقتصادي هو الذي يتحقق عندما يتساوى العرض الكلي مع الطلب الكلي عندما لا يكون هناك دوافع للتوسع أو الانكماش.

2. مفهوم الاستقرار الاقتصادي

هو تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج القومي، أي أن مفهوم الاستقرار الاقتصادي يتضمن هدفين أساسيين تسعى السياسة المالية مع غيرها من السياسات لتحقيقهما:²

- الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة؛
- تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

¹ سلام سميسم، التوازن الاقتصادي العام، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص: 35.

² دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990-2004، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص: 77.



ومن خلال ما سبق يمكن القول أن التوازن يعبر عن الوضع الذي يتسم بالاستقرار ما لم تتغير العوامل المحددة له، بمعنى الحالة التي يمكن أن تبقى دائماً طالما لم يحدث أي تغيير في الظروف المؤدية إليها.

ثانياً: التوازن في الفكر الاقتصادي

اختلف الفكر الاقتصادي خلال تطوره في تحديد مفهوم التوازن، ويمكن إجمال ذلك في آراء المدرستين الكلاسيكية والكيينزية.

1. المدرسة الكلاسيكية والتوازن الاقتصادي

أ. التوازن الداخلي والخارجي:

❖ **التوازن الداخلي:**¹ يعد قانون ساي* أحد مكونات النظرية الكلاسيكية في التحليل الكلي، وقد بنيت أفكار ساي على فروض عامة: إن المستهدف من النشاط الاقتصادي هو الاستهلاك وحتى الادخار هو استهلاك مؤجل، ولا بد للادخار أن يتحول إلى استثمار وبالتالي فالنقد وسيلة للتبادل فقط. ويعتبر سعر الفائدة حجر الزاوية في النظرية الكلاسيكية، وبواسطته يبقى قانون ساي صالحاً بالنسبة لاقتصاد تسود فيه النقود.

ويحدث التوازن وفقاً لهذه النظرية في حالة تساوي الادخار مع الاستثمار عند مستوى معين من سعر الفائدة.

❖ **التوازن الخارجي:** تهتم هذه النظرية بصيغة أساسية بتحليل توازن الميزان التجاري، دون غيره من حسابات ميزان المدفوعات.

وتعتمد النظرية الكلاسيكية على نظرية النفقات النسبية** في التجارة الخارجية، ونظرية كمية النقود***، فقد ظهرت هذه النظرية في التوازن بعد إصدار كتاب كل من دافيد هيوم*** وديفيد

¹ نجد العربي الساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط 01، القاهرة، 2006، ص: 07.

* العرض يخلق الطلب أي كل ما ينتج يباع، خلص ساي في قانونه إلى أن البضائع والخدمات تجري مبادلتها مع بضائع وخدمات، ولهذا فإن البضائع تخلق بنفسها منفذاً لتصريفها.
أنظر: كامل وزنه، آدم سميث قراءة في اقتصاد السوق، منتدى برامج نات، أكرم كوردي، معهد الدراسات الأردني، (د.س)، ص: 47.
** اعتبر ريكاردو أن حرية حركة عناصر الإنتاج على المستوى المحلي من نشاط إلى آخر. فذكر أن عنصر العمل ورأس المال سوف يتجهان إلى الأنشطة التي تعظم الإنتاجية والعوائد الحدية، ويستمر التحرك حتى تتساوى العوائد الخاصة بعناصر الإنتاج في الأنشطة المختلفة. أما على المستوى الدولي فإن الوضع مختلف تماماً، حيث أن عناصر الإنتاج لا يمكن أن تنتقل من دولة إلى أخرى ولكن كل دولة يجب أن تخصص من خلال تحويل الموارد لإنتاج السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية.
*** ترى هذه النظرية أن النقود لا تؤدي سوى وظيفة واحدة وهي أنها وسيط للتبادل وقد استندوا على قانون ساي (أن العرض يخلق الطلب المساوي له) بمعنى: أن الاقتصاد في حالة توازن دائم وأن أي اختلال فيه سرعان ما يزول بفضل الأسعار وبالتالي فإن للنقود دور حيادي يتمثل في كونها وسيلة لمبادلة السلع فقط.
**** ديفيد هيوم (باللاتينية David Hume) (ولد في 26 أبريل 1711 - توفي في 25 أغسطس 1776)، فيلسوف واقتصادي ومؤرخ اسكتلندي وشخصية مهمة في الفلسفة الغربية وتاريخ التنوير الاسكتلندي. صاحب نظرية التوازن التلقائي.



ريكاردو،* حيث تفسر هذه النظرية من ناحية حركات السلع بين البلدان المختلفة على أساس الفروقات النسبية في أسعارها، وترتبط من ناحية أخرى قيمة العملة الوطنية بكمية عرضها.¹

ومن هنا فإن تغيير مستويات الأسعار في بلد ما يستتبعه بالضرورة تغيير حجم السلع المتبادلة واتجاهاتها، وبالتالي يحدث اختلال في ميزان المدفوعات بالسلب أو الإيجاب، وأن هذا الاختلال لا يستمر طويلاً، وإنما يزول في المعتاد وبصورة تلقائية دون أي تدخل حكومي.²

ففي حالة وجود عجز في الميزان التجاري وفي ظل نظام الذهب لا بد من تغطية هذا العجز بالذهب. ولتحقيق التوازن لا بد من توفر الشروط التالية:³

- قيمة مبادلة أي سلعة تتحدد بكمية العمل المتضمنة فيها؛
- حرية انتقال عناصر الإنتاج داخلياً، وصعوبة ذلك خارجياً لاعتبارات مختلفة؛
- مرونة العرض والطلب على الصادرات والواردات؛
- افتراض وجود حالة المنافسة التامة والاستخدام التام للموارد؛
- افتراض سيادة قاعدة الذهب على المستوى الدولي؛
- عدم تدخل الحكومة في التأثير على المتغيرات الاقتصادية.

ب. التوازن الاقتصادي الكلي في النموذج الكلاسيكي

يعتمد الاقتصاد الكلي على مجموعة من الأسواق الرئيسية والتي تتداخل من خلال آليات الطلب الكلي (AD)، العرض الكلي (AS) والإنفاق الكلي (AE).

❖ التوازن في سوق العمل: إن حجم الكمية المستخدمة من اليد العاملة على المستوى الاقتصادي الوطني ككل، يتعلق بالطلب على العمل وعرضه من السوق.

* ولد ديفد ريكاردو يوم 18 أبريل/نيسان 1772 في مدينة لندن لأسرة يهودية بورجوازية من أصول برتغالية، تُوّي ديفد ريكاردو يوم 11 سبتمبر/أيلول 1823 عن عمر يناهز 51 عاماً، اقتصادي وسياسي إنجليزي، يُعدّ من أبرز رموز المدرسة الكلاسيكية في الاقتصاد، وهو مؤلف أحد أهم الكتب في تاريخ الاقتصاد السياسي "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب"، وصاحب عدة نظريات اقتصادية من أشهرها نظرية "الميزات النسبية" في مجال التجارة الدولية.

¹ يحياوي عبد الحفيظ، إشكالية التوازن الاقتصادي الكلي في الجزائر، ما بين الميزانية العامة للدولة والميزان التجاري، دراسة حالة للفترة (1980-2014)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص التجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، ص: 69.

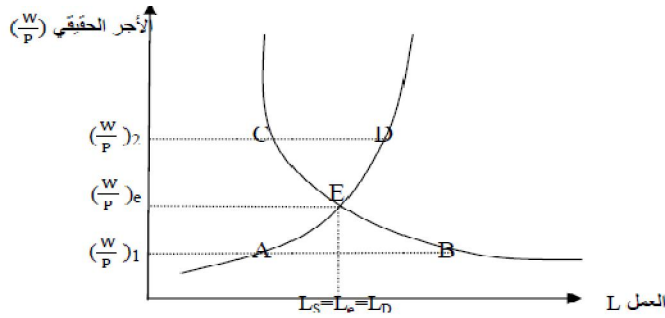
² هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع، ط 01، عمان، الأردن، 2006، ص: 261.

³ يحياوي عبد الحفيظ، إشكالية التوازن الاقتصادي الكلي في الجزائر، ما بين الميزانية العامة للدولة والميزان التجاري، دراسة حالة للفترة (1980-2014)، مرجع سبق ذكره، ص: 69.



إن التوازن في سوق العمل يتحقق حين تتساوى الكمية المعروضة من العمل مع الكمية المطلوبة منه، وعنده يتحدد معدل الأجر الحقيقي الذي يقبله الطرفان أي العمال والمنتجين،¹ أما بياننا فيتم التوازن في النقطة التي يتقاطع فيها منحنى طلب العمل* مع منحنى عرض العمل**، كما هو موضح في الشكل الموالي:

شكل رقم (01-01): منحنى توازن سوق العمل



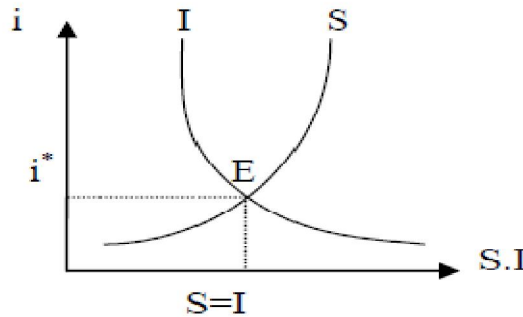
المصدر: عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 05، الجزائر، 2005، ص: 44.

نلاحظ من الشكل أعلاه أن التوازن في سوق العمل يتحدد في النقطة 'E' التي يتقاطع عندها المنحنيين حيث يمثل $(W/P)_e$ معدل الأجر الحقيقي للتوازن، و L_e مستوى تشغيل التوازن.

❖ التوازن في سوق السلع والخدمات

يحدث التوازن عند مستوى معين من سعر الفائدة والذي يتحدد عندما يقطع منحنى الطلب على الاستثمار منحنى العرض للادخار، ولا يوجد في كل فترة زمنية إلا معدل واحد للتوازن،² ويمكن توضيح ذلك بياناً كما هو في الشكل أدناه.

شكل رقم (02-01): منحنى توازن سوق السلع والخدمات



المصدر: نَجْد العربي الساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط 01، القاهرة، 2006، ص: 08.

¹ نَجْد العربي الساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط 01، القاهرة، 2006، ص: 04.

* في النموذج الكلاسيكي الطلب على العمل (LD) يرتبط بعلاقة عكسية بمعدل الأجر الحقيقي (W/P) ، حيث تتمثل دالة الطلب على العمل فيما يلي:
 $LD=LD(W)=LD(W/P)$

** عرض العمل في النموذج الكلاسيكي هو دالة متزايدة لمعدل الأجر الحقيقي، حيث تتمثل دالة عرض العمل كما يلي: $LS=LS(W)=LS(W/P)$.

² بريش السعيد، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص: 44.

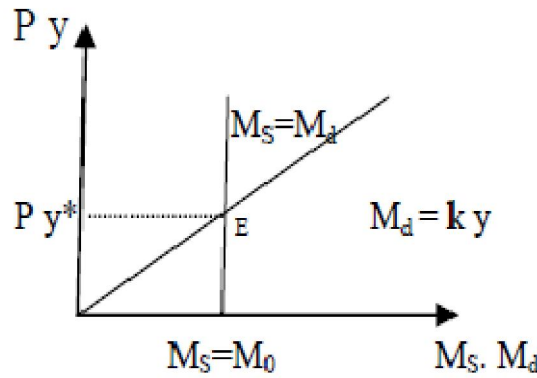


نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن منحنى الاستثمار متناقص ومنحنى الادخار متزايد، وعليه فمعدل الفائدة التوازني هو الذي يضمن تساوي الادخار والاستثمار. وما تجدر الإشارة إليه أن حجم الادخار والاستثمار يرتبط بمستوى الدخل الكلي (Y) الذي يحدده المستوى العام للتشغيل.

❖ التوازن في سوق النقد

يتحقق التوازن في هذا السوق عندما تتساوى الكمية المعروضة من النقود (M_S) مع الكمية المطلوبة (M_D)، أي أن التوازن في سوق النقد يتحقق عندما يتساوى الطلب على النقود والذي يعتبر متغير داخلي في النموذج الكلاسيكي مع عرض النقود (ثابت)، أي أن: $M_S = M_D$.

شكل رقم (01-03): منحنى توازن سوق النقد



المصدر: إلمان محمد الشريف، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية (نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن)، ج 01، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص: 44.

نلاحظ أنه من خلال الشكل أعلاه أنه عند زيادة كمية النقود المتداولة من قبل السلطة النقدية فهذا سيؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، والتي هي ثابتة في المدى القصير في النموذج الكلاسيكي، وأن زيادة الإنفاق تؤدي إلى زيادة الأسعار، وهذا يؤدي إلى ارتفاع القيمة النقدية للمعاملات وتستمر هذه الزيادة حتى يتحقق التعادل بين الطلب والعرض النقدي.²

من خلال عرض جملة من التوازنات في المتغيرات الاقتصادية العامة في الأسواق الثلاثة سوق العمل، سوق السلع والخدمات، وسوق النقود، وبعد تقديم النظرية الكمية للنقود يصبح النموذج الكلاسيكي كالتالي:³

¹ بريش السعيد، مرجع سبق ذكره، ص: 127.

² محمد العربي الساكر، مرجع سبق ذكره، ص: 12.

³ عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 05، الجزائر، 2005، ص: 49.



$$1. LD = LD(W/P)$$

$$2. LS = LS(W/P)$$

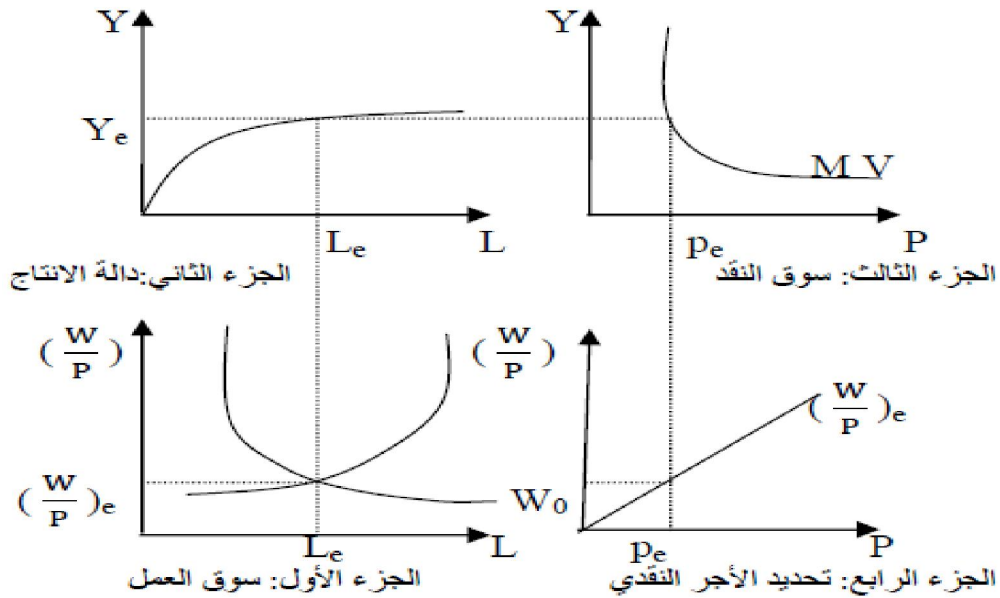
$$3. Y = Y(L)$$

$$4. M.V = P.Y$$

- حيث: L_D : الطلب على العمل، L_S : عرض العمل، Y : حجم الإنتاج، M : الطلب على النقود، V : سرعة دوران النقود، P : المستوى العام للأسعار، Y : الدخل الحقيقي.

وعليه يكون النموذج الكلاسيكي في صورته المتكاملة كما هو موضح في الشكل أدناه:

شكل رقم (01-04): نموذج التوازن الاقتصادي الكلي الكلاسيكي



المصدر: ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي)، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 03، الجزائر، 2005، ص: 97.

من الناحية النظرية كل هذه التوازنات في النموذج الكلاسيكي تتركز على التوازن في سوق العمالة، فحجم العمالة يحدد حجم الدخل الحقيقي والذي بدوره يحدد حجم الاستهلاك والاستثمار، وحين يتحدد مستوى الدخل الحقيقي تلقائياً¹، ولايجاد التوازن الذي يربط ما بين الإنتاج (الدخل) والمستوى العام للأسعار للاقتصاد للحصول على مستوى السعر وحجم الإنتاج أو الدخل يكون من خلال تقاطع منحنى الطلب الكلي (AD) مع منحنى العرض الكلي (AS).

¹ هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط 01، عمان، 2005، ص: 149.



2. المدرسة الكينزية والتوازن الاقتصادي

بعد عجز التحليل التقليدي عن تفسير وعلاج أزمة الكساد، تحول الاهتمام من دراسة التغير في الأسعار بسبب التغير في كمية النقود إلى الاهتمام بدراسة سلوك النقود، وأثرها على مختلف النشاطات الاقتصادية، على أساس تحليل كلي شامل للمتغيرات الاقتصادية، فانحصرت النظرية التقليدية وحل محلها التحليل الكينزي. وفي سبيل الوصول إلى تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي وفقاً لهذه النظرية، فقد اعتمدت ما يلي:¹

- العمل على الجمع بين الاقتصاد العيني والاقتصاد النقدي؛
- العمل على الربط بين الدراسة التحليلية للاقتصاد كعلم بحت وبين السياسة الاقتصادية؛
- جاء كينز* بنظرية عامة للتوظيف تعالج كل مستويات التشغيل؛
- رفض كينز في تحليله للأوضاع الاقتصادية قانون "ساي"، وبين عدم وجود قوانين طبيعية تعمل على إعادة التوازن الكلي كلما حدث اختلال؛
- ضرورة تدخل الدولة لعلاج الأزمات الاقتصادية.

أ. التوازن الداخلي والتوازن الخارجي

- **التوازن الداخلي:** يعتبر توازن الادخار والاستثمار عند كل مستوى من مستويات الدخل شرط ضروري للتوازن عند المدرسة الكينزية، بمعنى تساوي الادخار المحقق في الفترة الحالية مع الاستثمار المتوقع في الفترة اللاحقة.

من خلال دراسة التوازن الداخلي عند كينز، نخلص أن هناك نوعين من المساواة كنتيجة لإدخال عنصر الزمن في التحليل:²

- الأول يتحقق بتوازن الادخار مع الاستثمار وبالمعنى المقصود عند الكلاسيك؛
- أما الثاني يتحقق لما يتساوى الادخار المحقق في الفترة الحالية بالاستثمار المتوقع في الفترة اللاحقة، وهذا ما انشغلت به النظرية الكينزية.

- **التوازن الخارجي:** يجمع الاقتصاديون بشكل عام على أنّ تحقيق التوازن الاقتصادي الخارجي يعد من أهم الأهداف التي تسعى السياسات الاقتصادية إلى تحقيقها.

¹ فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط 01، عمان، 2004، ص: 264.

* رأي كينز أن الاقتصاد الحديث لا يجد بالضرورة توازنه في العمالة الكاملة، بل يستطيع أن يجد هذا التوازن في وجود البطالة ما يسمى (توازن العمالة الناقصة). أنظر: جون كينيث جالبريث، تاريخ الفكر الاقتصادي (الماضي صورة الحاضر)، ترجمة احمد فؤاد بلبع، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، سبتمبر 2000، ص: 280.

² يحياوي عبد الحفيظ، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الخارجي (الميزان التجاري) دراسة حالة الجزائر (1970-2009)، مذكرة شهادة الماجستير تخصص تجارة دولية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، 2010-2011، ص: 53.



لقد اعتمد الاقتصادي كينز في تحليله لموضوع التوازن الاقتصادي الخارجي على فكرة الطلب الفعلي* لاعتبارها أساس تصميم جل السياسات الاقتصادية لإحداث تغييرات في مستوى الإنتاج والتوظيف الأمر الذي ينعكس على الوضع الخارجي.¹

وقد حثَّ كينز على ضرورة مساواة الادخار مع الاستثمار لتحقيق التوازن في اقتصاد مغلق وحتى إن كان بهذا الاقتصاد حكومة وتجاوز الاستثمار الادخار فلا يتخوف كينز من ذلك طالما أنَّ الضرائب أكبر من الإنفاق الحكومي بمقدار زيادة الاستثمارات على المدخرات.

أما في حالة الاقتصاد المفتوح فإن التوازن يتحقق عندما يتساوى الفرق بين عناصر الحقن والتسرب الداخلية، مع صافي التعامل مع العالم الخارجي، وهذا ما نوضحه من خلال المعادلات التالية:²

$$Y = C + S = C + I \Rightarrow S = I \dots \dots \dots (01 - 01)$$

$$Y = C + S + T = C + I + G \Rightarrow S + T = I + G \dots \dots \dots (02 - 01)$$

$$Y = C + S + T + M = C + I + G + X \Rightarrow S + T = I + G + X - M \dots \dots (03 - 01)$$

Y: الدخل، C: الاستهلاك، G: الإنفاق الحكومي، I: الاستثمار، T: الضرائب، M: الواردات، X: الصادرات، S: الادخار.

وهكذا عندما يتحقق فائض في ميزان المدفوعات فإنَّ علاجه يتم ضمن مستويات الدخل والتوظيف في الداخل، أي أنَّ الدخل يرتفع وبما أنَّه من محددات الطلب الكلي، فإنَّ الطلب المحلي على السلع المحلية والمستوردة يرتفع مما يؤدي إلى رفع حجم الواردات، لكن من ناحية أخرى قد يؤدي ارتفاع الطلب إلى ارتفاع الأسعار في الداخل مما يؤدي إلى تراجع الطلب الخارجي على الصادرات، وهكذا حتى يصل ميزان المدفوعات إلى نقطة التوازن، وهذا حسب قيمة ومدى فعالية مضاعف التجارة الخارجية.

بمعنى أنَّ معالجة موضوع التوازن الخارجي عند كينز تمَّ نوعاً ما بمعزل عن السياسة النقدية عكس الكلاسيك. ونخلص في الأخير أنَّ المعالجة الكينزية لفكرة التوازن بشقيه الداخلي والخارجي إنما تتم من خلال تغييرات الدخل الوطني، كما أنَّ استمرار التوازن الاقتصادي يتوقف على دقة وصحة توقعات المنظمين التي تسمح بتساوي كل من الطلب المتوقع والفعلي.³

* الطلب الفعال هو الرغبة في امتلاك سلعة مع اقتران تلك الرغبة بالقدرة على الشراء ودفع الثمن.

¹ محمد زكي شافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1977، ص: 133.

² تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي (تمارين ومسائل محلولة)، دار أسامة للطباعة ونشر، الجزائر، ص: 326.

³ دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص: 113.



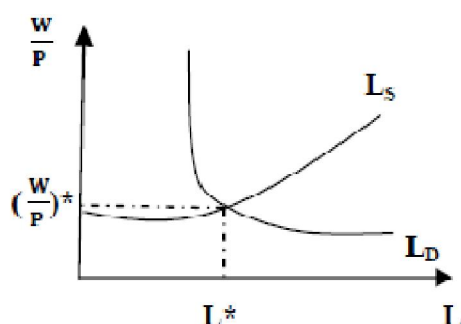
أ. التوازن الاقتصادي الكلي في النموذج الكينزي

يعتمد الاقتصاد الكلي على مجموعة من الأسواق الرئيسية سوق العمل، سوق السلع والخدمات، سوق النقد متمثلة في الأتي.

❖ التوازن في سوق العمل

في النموذج الكينزي يتحقق التوازن لسوق العمل عند معدل الأجر الحقيقي الذي يتساوى عنده عرض العمل* مع الطلب عليه، كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم (01-05): التوازن الاقتصادي في سوق العمل



المصدر: طارق فاروق الحصري، التحليل الاقتصادي الكلي، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص: 70.

يتبين لنا من الشكل رقم (01-05) أن $(W/P)^*$ هو معدل التوازن للأجر الحقيقي طالما أنه يفترض ثبات الأسعار، وأن L^* يمثل حجم العمل عند مستوى التوازن الذي يجعل بالإمكان تصفية السوق من العاطلين على العمل، ولظروف معينة يمكن أن تحدث انتقالات سواء إما على مستوى منحنى عرض العمل أو على مستوى منحنى الطلب على العمل.

❖ التوازن في سوق السلع والخدمات

لقد أعطى كينز المفهوم العام للتوازن في سوق السلع والخدمات، وهذا إما بتقاطع منحنى العرض الكلي مع منحنى الطلب الكلي، أو بتقاطع منحنى الموارد مع منحنى الإنفاق.

حيث أن دالة الطلب الكلي تكتب من الشكل:

$$Y = C + S + T + M = C + I + G + X \Rightarrow S + T = I + G + X - M \dots \dots \dots (01 - 04)$$

Y: الدخل، C: الاستهلاك، G: الإنفاق الحكومي، I: الاستثمار، T: الضرائب، M: الواردات، X: الصادرات، S: الادخار.

* يختلف النموذجين الكينزي الكلاسيكي حول دالة عرض العمل، حيث يرى كينز في نموذجه أن عرض العمل يتحدد أساساً بمعدل الأجر الاسمي (W)، وليس معدل الأجر الحقيقي (W/P). أي أن دالة العرض دالة تابعة لمعدل الأجر الاسمي (النقدي) أي: $L_S = L_S(W)$



أما العرض الكلي يعرف على أنه مقدار الناتج القومي الذي يكون قطاع الأعمال على استعداد لإنتاجه وبيعه خلال فترة زمنية معينة عند المستويات المختلفة للأسعار.¹

من خلال ما سبق وفي نفس السياق فإن التوازن في سوق السلع والخدمات يتحقق عندما: العرض الكلي = الطلب الكلي، حيث يمكن التعبير عن هذه المساواة رياضياً:

$$Y = C + I + G + (X - M) \dots \dots \dots (05 - 01)$$

$$C = a + by_d \text{ دالة الاستهلاك } (a > 0) \text{ و } (0 < b < 1) \text{ حيث } \dots \dots \dots (06 - 01)$$

$$I = I_0 \text{ و } G = G_0 \text{ دالة الاستثمار و دالة الإنفاق على التوالي } \dots \dots \dots (07 - 01)$$

$$R = R_0 \text{ و } X = X_0 \text{ دالة التحويلات و دالة الصادرات على التوالي } \dots \dots \dots (08 - 01)$$

$$T = T_0 + ty \text{ دالة الضرائب } (0 < t < 1) \text{ حيث } \dots \dots \dots (09 - 01)$$

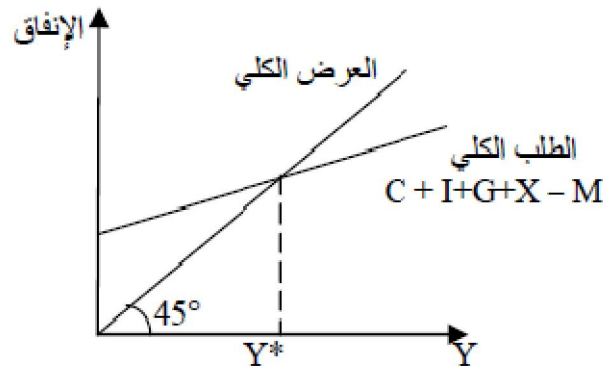
$$M = M_0 + my \text{ دالة الواردات } (0 < m < 1) \text{ حيث } \dots \dots \dots (10 - 01)$$

وبتعويض كل من المعادلات السابقة C و G و I و X و M في المعادلة رقم (01-05) وبعد التبسيط نحصل على ما يلي:

$$Y^* = \frac{1}{1-b+bt+m} (a - bT_0 + bR_0 + G_0 + I_0 + X_0 - M_0) \dots \dots \dots (11 - 01)$$

يمثل Y^* الدخل التوازني لسوق السلع والخدمات، حيث يمكن تمثيل ما تحصلنا بيانياً كما يلي:

شكل رقم (06-01): منحنى التوازن سوق السلع والخدمات في النموذج الكينزي



المصدر: عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 05، الجزائر، 2005، ص: 136.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن التوازن يتحقق عند نقطة تقاطع منحنى العرض الكلي الذي هو ممثل بخط مرسوم بزاوية (45^0) من نقطة الأصل مع منحنى الطلب الكلي، وهي في هذا الشكل ممثلة بـ Y^* والذي يعرف بدخل التوازن في سوق السلع والخدمات.

¹ مصطفى سلمان وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2000، ص: 141.



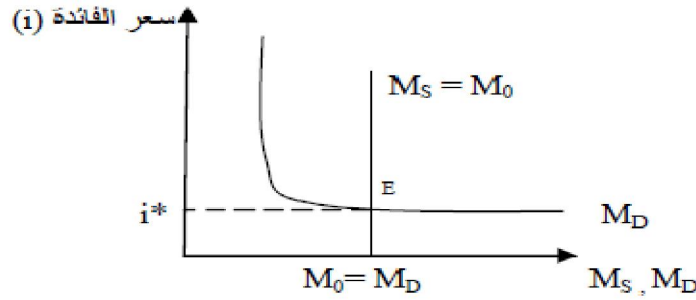
❖ التوازن في سوق النقد

يتحقق التوازن في سوق النقود في النموذج الكينزي عندما يتساوى عرض النقود (MS) مع الطلب عليها (MD)، فيتحقق التوازن في سوق النقد في الأجل القصير عكس سوق الإنتاج فيه في الأجل الطويل،¹ فعرض النقود بالنسبة لكينز متغيراً خارجياً يتأثر بقرار السلطات النقدية، ويفترض أنه ثابت أي أنه يساوي حجماً معيناً، ويبقى في هذا الحجم إلا إذا اتخذ البنك المركزي إجراءات معينة من شأنها أن تزيد أو تخفض عرض النقود. ومنه فإن التوازن في سوق النقد يتحقق عندما يتحقق شرط التوازن أي:²

$$M_S = M_0 = M_D = aY - gi \dots \dots \dots (12 - 01)$$

ويتحقق التوازن وفقاً للشكل التالي:

شكل رقم (01-07): منحنى توازن سوق النقد في النموذج الكينزي



المصدر: مُجدّ العربي الساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط 01، القاهرة، 2006، ص: 39.

نلاحظ من الشكل أعلاه أن التوازن يتحقق عند النقطة (E) التي يلتقي عندها منحنى العرض ومنحنى الطلب على النقود وعند سعر فائدة معين هو سعر الفائدة التوازني (i^*)، ووفقاً لكينز فإن سعر الفائدة يتحدد بتساوي الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من النقود،³ وهذا يعني أنه إذا لم يتحقق شرط التوازن في السوق النقدي فإن سعر الفائدة سيتجه إلى التغير إلى أن يتم تحقيق شرط التوازن.

ثالثاً: التوازن الاقتصادي الكلي بين سوقي السلع والخدمات وسوق النقد (IS-LM)

يعتبر النموذج الركيزة الأساسية للاقتصاد الكلي الحديث، ويحتفظ بأساسيات النتائج المتحصل عليها، فبعدما قام كينز بإعطاء المفهوم العام للتوازن في سوقي السلع والخدمات والنقود، جاء أنصار المدرسة الكينزية الجديدة (هيكس وهانس) اللذين قاما بتطوير أكثر تعقيداً لتوضيح وتحليل المتغيرات، ولقد حاول كل منهم تقديم

¹ بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 02، الجزائر، 2006، ص: 92.

² ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي)، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 03، الجزائر، 2005، ص: 267.

³ بسام الحجار، عبد الله رزق، الاقتصاد الكلي، دار المنهل اللبناني، ط 02، بيروت، ص: 229.



صورة للنموذج تحقق التكامل بين المتغيرات النقدية والمتغيرات الحقيقية، وذلك من خلال استخدام أداتين وهما منحني (IS) و (LM).

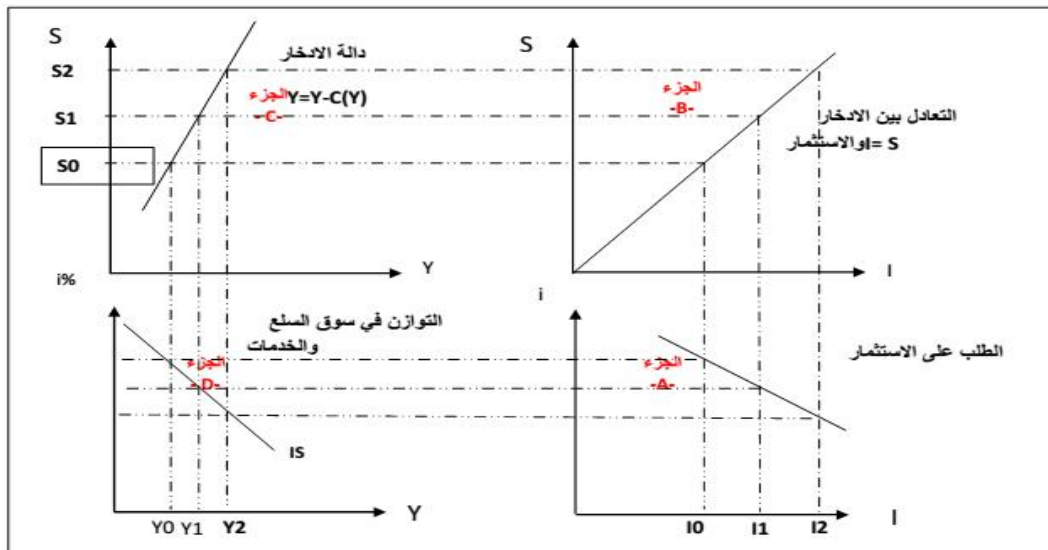
1. التوازن في سوق السلع والخدمات واشتقاق منحنى هيكس (IS):

يمثل منحنى هانس (IS) جميع التوفيقات ما بين أسعار الفائدة ومستويات الدخل، أين يكون الإنفاق المخطط يساوي للدخل، فبافتراض أن الاقتصاد مغلق وبافتراض عدم وجود قطاع الحكومة، فالتوازن في سوق السلع والخدمات يتحقق عندما يتساوى الطلب والعرض الكليين فيها، أو عندما يتساوى الادخار المخطط (S) مع الاستثمار المخطط (I)، وأن الطلب على الاستثمار مرّن بالنسبة للفائدة (i)، فإن دالة الاستثمار أو منحنى الكفاية الحدية للاستثمار يبين العلاقة بين الطلب عليه وسعر الفائدة، وأن الادخار دالة متزايدة في مستوى الدخل في الأجل القصير والاستثمار دالة متناقصة وتابعة لسعر الفائدة، ولتوضيح ذلك نستعين بالشكل رقم: (08-01).

2. التوازن في سوق النقد واشتقاق منحنى هيكس (LM):

حاول العالم هيكس سنة 1937 الوصول إلى التوازن لسوق النقد الذي يعبر عنه المنحنى (LM)، والذي بدوره عبارة عن توفيقات من سعر الفائدة (i) والدخل (Y) التي يتساوى عندها عرض النقود مع الطلب عليها، وعليه فالطريقة التي يتحدد بها منحنى التوازن في سوق النقد هي ماثلة للطريقة التي تم بها اشتقاق منحنى التوازن في سوق السلع والخدمات، من خلال تحديد مستويات الدخل وسعر الفائدة المختلفة التي يتحقق عندها التوازن في هذا السوق، كما هو موضح في الشكل البياني رقم: (09-01).

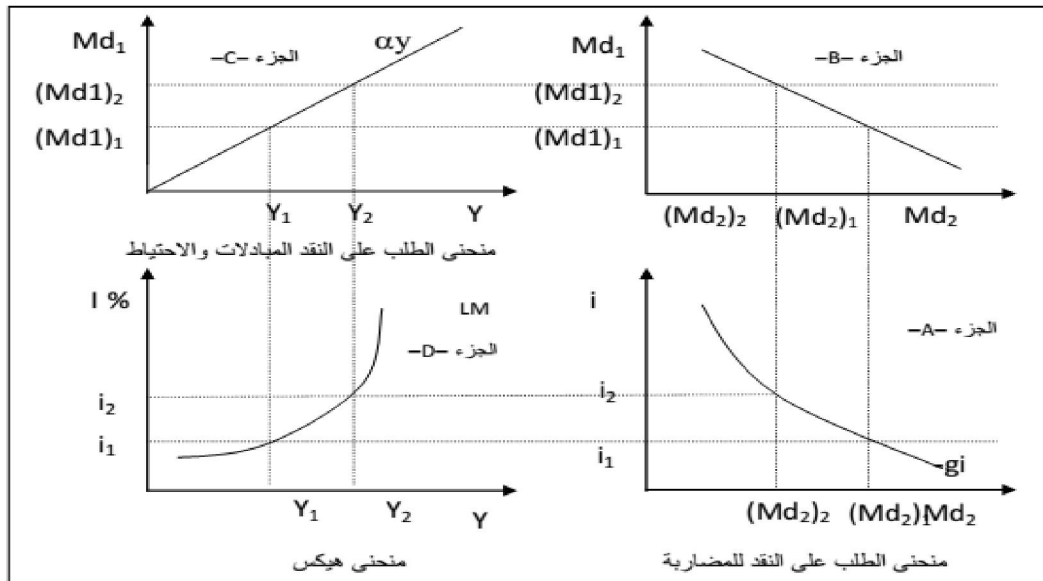
شكل رقم (08-01): التوازن في سوق السلع والخدمات واشتقاق منحنى هانس



المصدر: عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 05، الجزائر، 2005، ص: 195.



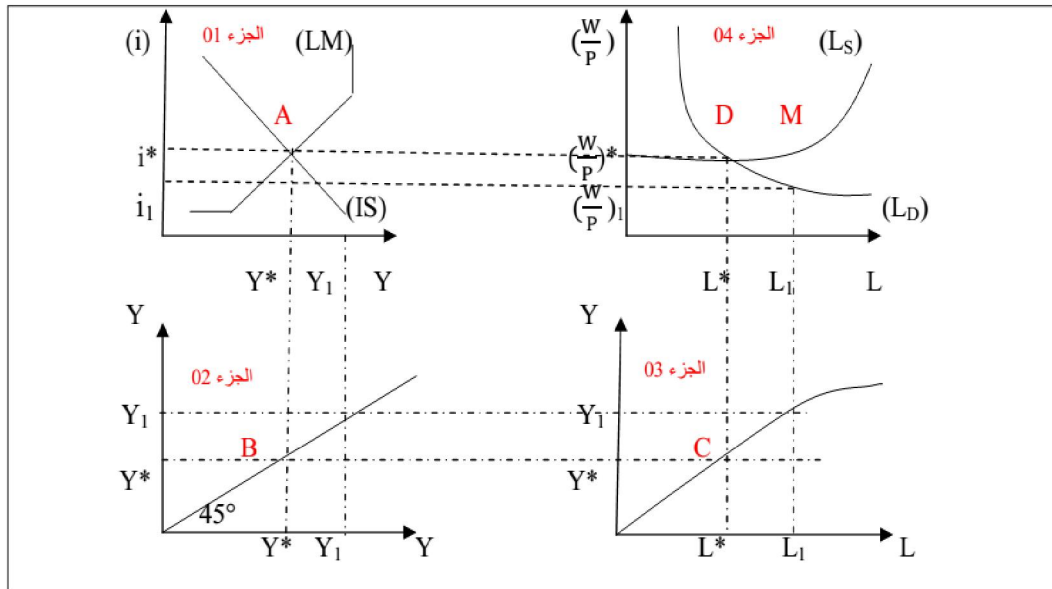
شكل رقم (01-09): التوازن في سوق النقد واشتقاق منحني هيكس



المصدر: عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 05، الجزائر، 2005، ص: 195.

من خلال عرض جملة من التوازنات في المتغيرات الاقتصادية العامة في الأسواق الثلاثة سوق العمل، سوق السلع والخدمات، وسوق النقود، يمكننا أن نلخص التوازن الاقتصادي الكلي حسب النموذج الكينزي في صورته الكاملة،¹ كما هو موضح في الشكل رقم: (01-10).

شكل رقم (01-10): التوازن الاقتصادي الكلي في النموذج الكينزي



المصدر: محمد العربي الساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط 01، القاهرة، 2006، ص: 50.

¹ إلمان محمد الشريف، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية (نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن)، ج 01، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص: 295.



المطلب الثاني: ماهية السياسة الاقتصادية الكلية

تلعب الدولة دوراً هاماً وأساسياً في إدارة الاقتصاد الكلي على النحو الذي يكفل الاستقرار السعري والتوازن الخارجي والعمالة الكاملة والعدالة في التوزيع، بالإضافة إلى وظائف الدولة التقليدية مثل: الأمن والدفاع والقضاء. لذا أصبحت الحاجة تشتد في وقتنا هذا إلى وجود السياسات الاقتصادية الكلية التي تستوعب التحولات والتحديات الاقتصادية للقرن الجديد.

أولاً: مفهوم السياسة الاقتصادية الكلية

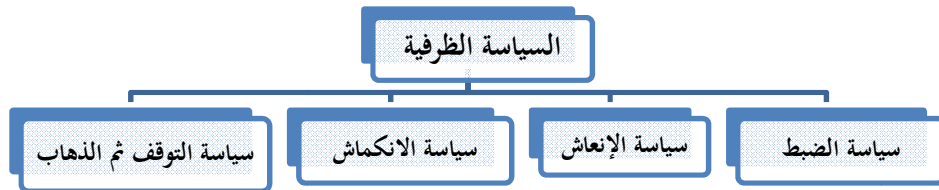
يقصد بالسياسة الاقتصادية الكلية بأنها: "مجموعة من الموارد المستخدمة من قبل الدولة لتحقيق الأهداف التي وضعت لتحسين الوضع الاقتصادي العام في البلاد".¹ كما يعتبرها Xavier Greffe أنها: "مجموع القرارات التي تتخذها السلطات العمومية بهدف توجيه النشاط في اتجاه مرغوب فيه،² والتي من شأنها أن تحدد معالم البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظلها الوحدات الاقتصادية الأخرى".³

ثانياً: أنواع السياسات الاقتصادية الكلية

للسياسات الاقتصادية عدة أنواع من السياسات منها الظرفية والهيكليّة وتتمثل في:

1. **السياسة الاقتصادية الظرفية:** وتهدف هذه السياسة إلى استرجاع التوازنات الكلية في الأجل القصير، وهنالك مجموعة من السياسات الظرفية* التي تستخدمها السلطات لتحقيق هذا الهدف.⁴

شكل رقم (01-11): أنواع السياسات الظرفية



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على ما سبق.

¹ Jean Lacroix, **La politique économique**, Ressources pour les enseignants et les formateurs en français des affaires, p: 01.

* Xavier Greffe أستاذ الاقتصاد ومدير برنامج الماجستير في المنتجات الثقافية من جامعة باريس بانتيون السوربون، أحدث مؤلفاته هي: الفنون والفنانين في مرآة للاقتصاد (اليونسكو والوضع الاقتصادي، 2001) التنمية المحلية (الطبعة من الفجر، 2002) التقييم الاقتصادي للأصول (الوثائق الفرنسية، 2003).

² عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية وتقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص: 24.

³ نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد (التحليل الجمعي)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2001، ص: 153.

** تتمثل في: - سياسة التضيق: فتعني مجموعة التصرفات المهادفة إلى المحافظة على النظام الاقتصادي في وضعه (تقليص الضغوط الاجتماعية، السياسات المضادة للأزمة).

- سياسة الإنعاش: يهدف الإنعاش إلى إعادة إطلاق الآلة الاقتصادية، مستخدماً العجز الموازي، حفز الاستثمار، الأجور والاستهلاك، تسهيل القرض... إلخ.

- سياسة الانكماش: وهي سياسة تهدف إلى تقليص من ارتفاع الأسعار عن طريق وسائل تقليدية.

- سياسة التوقف ثم الذهاب: وهي سياسة تم اعتمادها في بريطانيا وتتميز بالتناوب المتسلسل لسياسة الإنعاش ثم الانكماش حسب آلية كلاسيكية تعكس بنية الجهاز الإنتاجي. وتستخدم هذه السياسة عادة الإنفاق الحكومي في التأثير على النشاط الاقتصادي. أنظر: عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات

الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية وتقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

⁴ عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص: 31.



2. **السياسة الاقتصادية الهيكلية:** تهدف هذه السياسة إلى تكييف الاقتصاد الوطني مع تغيرات المحيط الدولي، وتمس هذه السياسة كل القطاعات الاقتصادية، ويكون تدخل الدولة قليلاً من خلال تأطير آلية السوق، الخصوصية، سيادة قانون المنافسة، كما يمكن أن يكون تدخل الدولة في الأسواق بعيداً من خلال: دعم البحوث والتنمية ودعم التكوين.¹

ثالثاً: أدوات السياسة الاقتصادية:

تشير أدوات السياسة الاقتصادية الكلية إلى تلك الوسائل التي لا يمكن اعتبارها كأهداف في حد ذاتها بل هي الوسائل التي تحقق الأهداف المطلوبة.

1. **السياسة المالية:** تعتبر السياسة المالية أهم أدوات السياسة الاقتصادية حيث ارتبط مفهومها ودورها في النشاط الاقتصادي بتطور مفهوم الدولة.

① مفهوم السياسة المالية

تعرف السياسة المالية بأنها: "مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة زمنية معينة،* وتلك الأهداف تتلخص في الاستقرار الاقتصادي وعلاج التضخم والكساد".² وهي تشير أيضاً لجميع إجراءات الحكومة والتي يمكن أن يكون لها تأثير على مستوى تكوين الإيرادات والنفقات.³

② وسائل السياسة المالية: تتمثل في ثلاث وسائل،** موضحة في الشكل التالي:

¹ وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي (دراسة تطبيقية لنماذج التنمية الاقتصادية)، مكتبة حسن العصرية، ط 01، بيروت، لبنان، 2010، ص: 81.

* تتمثل أهم أهداف السياسة المالية في: العمل على الاستقرار الاقتصادي، تكفل الدولة بالخدمات الاجتماعية وعدد من المشاريع، التقليل من التفاوت في الدخل، التنويع من الضرائب سواء للحد من الطلب أو زيادته في حالة الكساد. أنظر: مفيد عبد اللاوي، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسة النقدية، مطبعة مزور، الوادي، مارس 2007.

² عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي)، الدار الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2006، ص ص: 425، 426.

³ Pierre Cliche , **Politique Budgétaire**, Le Dictionnaire Encyclopédique De L'administration Publique , P : 01.

** تتمثل في: - النفقات العامة تعرف بأنها: "مبلغ من المال (اقتصادي أو نقدي) يصدر من الدولة أو عن أي شخص معنوي عام بقصد تحقيق منفعة عامة. وتعتبر النفقات العامة من أهم وسائل السياسة المالية في التأثير على الطلب الكلي. أنظر: خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، ط 04، عمان الأردن، 2012.

- الإيرادات العامة: هي مجموع الأموال التي تحصل عليها الدولة من أجل إنفاقها على المشروعات العامة ووضع سياستها المالية موضع التنفيذ. أنظر: مجدي شهاب، أصول الاقتصاد العام (المالية العامة)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2004.

- الموازنة العامة: وثيقة تصب في قالب مالي قوامه الأهداف والأرقام، أما الأهداف فتعبر عما تعتمده الدولة القيام به من برامج ومشروعات خلال فترة زمنية مقبلة؛ وأما الأرقام فتعبر عما تعتمده الدولة إنفاقه على هذه الأهداف وما تتوقع تحصيله من مختلف مواردها خلال الفترة الزمنية المنوه عنها وهي عادة تحدد بسنة مالية. أنظر: أحمد عبد السميع علام، المالية العامة (المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيقات)، مكتبة الوفاء القانونية، ط 01، الإسكندرية، مصر، 2012.



شكل رقم (01-12): وسائل السياسة المالية



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على ما سبق.

③ اتجاهات السياسة المالية: هناك اتجاهان للسياسة المالية وهما:¹

➤ **الاتجاه التوسعي:** ويسمى بالسياسة المالية التوسعية ويظهر هذا الاتجاه عندما يعاني الاقتصاد من حالة الكساد وذلك من خلال الزيادة في الإنفاق الحكومي أو التخفيض من الضرائب أو السياستين معاً.

➤ **الاتجاه الانكماشية:** ويسمى بالسياسة المالية الانكماشية ويظهر هذا الاتجاه عندما يعاني الاقتصاد من ارتفاع في المستوى العام للأسعار أي ارتفاع معدل التضخم. من خلال التخفيض في الإنفاق الحكومي أو الزيادة (الرفع) من الضرائب أو السياستين معاً.

2. السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية* إحدى أهم أدوات السياسة الاقتصادية والتي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعاً لتدخلها آخذة بعين الاعتبار لعلاقة النقود بالنشاط الاقتصادي من جهة، ولما يشكله الاستقرار النقدي من مناخ ملائم لممارسة النشاط الاقتصادي من جهة أخرى.

① مفهوم السياسة النقدية

تعددت التعاريف التي أعطاها الاقتصاديون لسياسة النقدية حيث عرفها Kent بأنها: "مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد بهدف بلوغ هدف اقتصادي معين كهدف الاستخدام الكامل".² وتهتم السياسة النقدية بتوفير السيولة اللازمة لسير الحسن للاقتصاد ونموه، مع محافظة على استقرار النقد والعمل،³ كونها سياسة تتعلق بالمعروض من النقود.⁴

¹ رمضان محمد مقلد، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص: 188، 189.

* تتمثل أهم أهداف السياسة النقدية في: تحقيق الاستقرار النقدي داخلياً وخارجياً، ضمان قابلية الصرف والمحافظة على قيمة العملة، دعم السياسة الاقتصادية للدولة من أجل التوزيع العادل للثروة، تشجيع النمو الاقتصادي. ينظر: مفيد عبد اللاوي، مرجع سبق ذكره.

² أكرم حداد، مشهور هنلول، النقود والمصارف (مدخل تحليلي ونظري)، دار وائل للنشر، ط 01، عمان، الأردن، 2005، ص: 183.

³ Garnier Olivier, Capul Jean-Yve, Dictionnaire d'économie et des sciences sociales, édition Hatier, paris, 1994, p: 310.

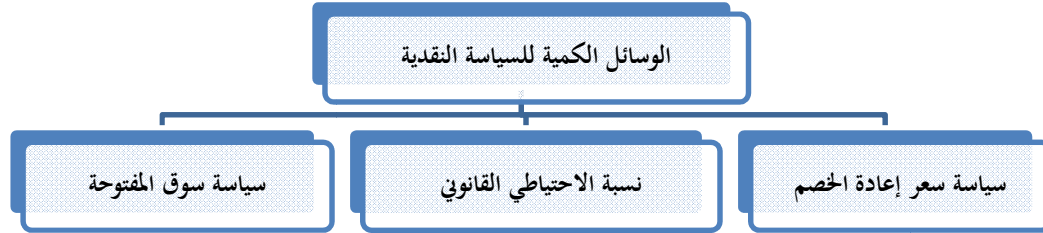
⁴ Marc Labonte, Gail E. Makinen, Monetary Policy and the Federal Reserve: Current Policy and Conditions CRS, report for congress, Updated April 30, 2008, p: 02.



② وسائل السياسة النقدية: تتمثل في الوسائل الكمية والوسائل النوعية (الكيفية) وهي:

➤ **الوسائل الكمية للسياسة النقدية:** الوسائل الكمية* هي الأدوات التي تسعى لتأثير على حجم الائتمان وكلفته (معدل الفائدة) وبالتالي على الكميات النقدية الإجمالية المعروضة في الاقتصاد، ويطلق عليها أيضاً صفة التقليدية لأنها نمت مع نمو البنوك المركزية،¹ وتتمثل في:

شكل رقم (01-13): الوسائل الكمية للسياسة النقدية



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على ما سبق.

➤ **الوسائل الكيفية (النوعية) للسياسة النقدية:** يقصد بالوسائل الكيفية للسياسة النقدية** تلك

الأساليب المباشرة التي يستخدمها البنك المركزي، بهدف التأثير على النشاط الاقتصادي من خلال

التأثير في نوعية الائتمان المصرفي،² ومن أهم هذه الوسائل المتمثلة في الشكل الموالي:

* تتمثل في: - سياسة سعر إعادة الخصم: وهو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند تقديم قروض إليها، من أجل تدعيم احتياطياتها النقدية وزيادة قدرتها على منح الائتمان وخلق ودائع جديدة. أنظر: أحمد أبو الفتوح الناقية، **نظرية النقود والأسواق المالية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1998، ص: 124.

- نسبة الاحتياطي القانوني: يمثل الاحتياطي القانوني أو الإلزامي تلك النسبة التي يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية والتي يتم الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي كوديعة بدون فوائد. أنظر: نزار سعد الدين، إبراهيم سليمان قطف، **الاقتصاد الكلي (مبادئ وتطبيقات)**، دار حامد للنشر والتوزيع، ط 01، عمان، الأردن، 2006.

- سياسة السوق المفتوحة: تعني سياسة السوق المفتوحة دخول البنك المركزي للسوق النقدية من أجل تخفيض أو زيادة حجم الكتلة النقدية عن طريق بيع أو شراء الأوراق المالية من أسهم وسندات، وتعتبر هذه الوسيلة الأكثر شيوعاً واستعمالاً خاصة للدول المتقدمة. أنظر: بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 02، الجزائر، 2006.

¹ طارق الحاج، **المالية العامة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 1999، ص: 219.

** تتمثل في: - سياسة تأطير القرض: تتضمن سياسة تأطير القرض مراقبة وضبط المصدر الأساسي للكتلة النقدية، حيث يقوم كل البنك بوضع سقف محدد لنمو القروض، يتغير هذا السقف تبعاً لنوع القروض الموزعة من طرف البنوك لعملائها وأي تجاوز لهذه المعايير يعاقب بتقديم احتياطات إضافية كبيرة للبنك المركزي وهذا ما يؤدي إلى انخفاض أرباحها. أنظر:

Latifé Ghalayni, **Monnaie et Banques**, dar el manhal el-lubnani, beyrouth, leban, 2006, p: 94

- تنظيم القروض الاستهلاكية: تعتبر هذه الوسيلة من أهم الوسائل النوعية لسياسة الرقابة على القروض الاستهلاكية، كأن يقوم البنك المركزي بفرض حد أقصى للأموال التي تستخدمها البنوك في شراء السلع الاستهلاكية المعمرة، ويمكن تنويع هذا الحد حسب درجة أهمية السلع الاستهلاكية المختلفة. أنظر: بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره.

- الإقناع الأدبي: عبارة عن مجرد قبول البنوك التجارية بتعليمات وإرشادات البنك المركزي أدبياً بخصوص تقديم الائتمان وتوجيهه حسب الاستعمالات المختلفة. أنظر: ضياء مجيد الموسوي، **الإصلاح النقدي**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط 01، الجزائر، 1993.

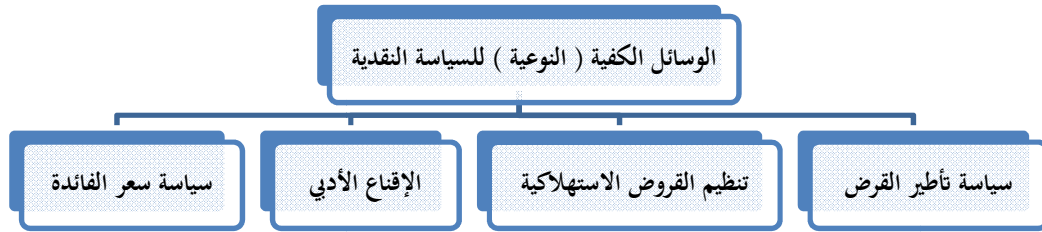
- سياسة سعر الفائدة: قد يلجأ البنك المركزي إلى تقييد البنوك التجارية والزاهما بالتعامل بسعر فائدة معين على الودائع تحت الطلب وسعر فائدة آخر على الودائع لأجل وسعر فائدة آخر للقروض العادية وسعر فائدة رابع للقروض لبعض المجالات الإنتاجية، وهكذا يستطيع البنك المركزي عن طريق هذه السياسة تشجيع الادخار وتوجيهه نحو

مجالات الاستثمار المرغوبة. أنظر: محمد راتول، صلاح الدين كروش، **تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 66، 2014.

² أكرم حداد، مشهور هنلول، مشهور هنلول، **النقود والمصارف (مدخل تحليلي ونظري)**، دار وائل للنشر، ط 01، عمان، الأردن، 2005، ص: 190.



شكل رقم (01-14): الوسائل الكيفية للسياسة النقدية



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على ما سبق.

③ اتجاهات السياسة النقدية: هناك اتجاهان للسياسة النقدية وهما:¹

➤ **الاتجاه التوسعي:** ويسمى بالسياسة النقدية التوسعية ويظهر هذا الاتجاه عندما يكون الهدف منه

زيادة النمو في الناتج المحلي الإجمالي ومكافحة البطالة عن طريق زيادة المعروض النقدي من خلال عملية الشراء في السوق المفتوحة أو تخفيض سعر الخصم أو تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني.

➤ **الاتجاه الانكماش:** ويسمى بالسياسة النقدية الانكماشية ويظهر هذا الاتجاه عندما يكون الهدف

منه الحد من التضخم أو تخفيض العجز في التوازن الخارجي.

3. السياسة التجارية

① **مفهوم السياسة التجارية:** تعتبر السياسة التجارية* جزء لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية المطبقة في

مجال التجارة الدولية فينصرف مفهوم السياسة التجارية على أنها: "مجموعة الإجراءات والتدابير المتخذة

من قبل الدول في نطاق علاقتها الاقتصادية مع بلدان العالم الأخرى، في مجال الاستيراد والتصدير بصفة

أساسية،² حيث يتم استخدام السياسة التجارية كأداة للتنوع الصناعي وخلق القيمة مضافة".³

مما سبق يتضح أن السياسة التجارية هي سياسة اقتصادية مطبقة في مجال التجارة الدولية، عن طريق التأثير

على الصادرات والواردات بغية تحقيق أهداف اقتصادية معينة.

¹ محمد راتول، صلاح الدين كروش، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكاليدور في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 66، 2014، ص: 97.

* أصبحت السياسات التجارية الحالية صعبة نظراً لانخراط أغلب الدول في الاتفاقيات الثنائية أو الاتفاقيات المتعددة الأطراف أو الاتفاقيات الإقليمية والتكتلات، هذا الأمر يحد من استخدام الدولة للسياسة التجارية خاصة المرتكزة على الرسوم الجمركية سواء كمية كانت أو نوعية، وبالتالي أصبح استخدامها قليل، إلا من خلال استخدام سعر الصرف وبعض الإعانات، والقيود الحمائية الجديدة (معايير السلامة الفنية، معايير الصحة والسلامة النباتية).

² نصر محمود مزيان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط 02، عمان، الأردن، 2015، ص: 89.

³ Murray Gibbs, **Les Politiques Commerciales**, Département Des Affaires Economique set Sociales, DAES/ UN DESA, Copyright United Nations DESA, New York, juin 2007, p: 08.



② وسائل السياسة التجارية: تعتمد الدولة في تنظيم تجارتها الدولية على مجموعة من الوسائل، التي تستطيع بها التحكم في التجارة الدولية، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وهذه الوسائل مقسمة إلى ثلاثة أنواع من الوسائل المتمثلة في الوسائل السعريّة، الكمية والتنظيمية.¹

➤ **الوسائل السعريّة:** تتمثل الوسائل السعريّة* في الرسوم الجمركية، وهي أكثر الوسائل استخداماً في مجال التجارة الخارجية، الإعانات، الإغراق، تخفيض سعر الصرف. والشكل التالي يوضح الوسائل السعريّة للسياسة التجارية:

شكل رقم (01-15): الوسائل السعريّة للسياسة التجارية



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على ما سبق.

➤ **سياسة سعر الصرف:** تعتبر سياسة سعر الصرف سياسة اقتصادية، تظهر من يوم إلى يوم استقلاليتها عن السياسة التجارية وهذا من خلال تميزها بأدواتها وأهدافها. لتنفيذ هذه السياسة وتحقيق أهدافها تستعمل السلطات العديد من الأدوات والوسائل.**

¹ فيروز سلطاني، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية (دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأورو متوسطية)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، الموسم الجامعي 2012-2013، ص: 35.

* **الرسوم الجمركية:** تعرف على أنها ضريبة تفرضها الدولة على السلع عندما تجتاز حدودها، سواء كانت صادرات أو واردات. أنظر: عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.

- **إعانات التصدير:** هي عبارة مساعدات عينية تدفع لإحدى الصناعات التي تعمل في إحدى أنشطة التصدير أو للمستهلك أجنبي للصادرات المحلية بغرض زيادة بيع الصادرات في الخارج، وقد تكون الإعانة في شكل تخفيض ضرائب، برامج إعادة التدريب، تمويل البحث وتطوير الصناعات. أنظر: إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2001، ص: 172. - علي عبد الفتاح أبو شرارة، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، عمان، الطبعة الرابعة، 2015.

- **الإغراق:** يقصد به محاولة بيع السلعة في الأسواق الدولية بأقل من تكلفتها، أو على أقل بيع السلعة دولياً بسعر يقل على السعر المحلي. وهنالك ثلاث أنواع للإغراق: الإغراق العارض والذي يفسر بظروف طارئة، والإغراق قصير الأجل أو المؤقت والذي ينتهي بتحقيق الغرض المنشأ من أجله، والإغراق الدائم المرتبط بسياسة دائمة يستند إلى وجود احتكار في السوق الوطنية يتمتع بالحماية. أنظر: محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 2001.

- **سعر الصرف:** يقصد بسعر الصرف عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى. أنظر: الطاهر الأطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.

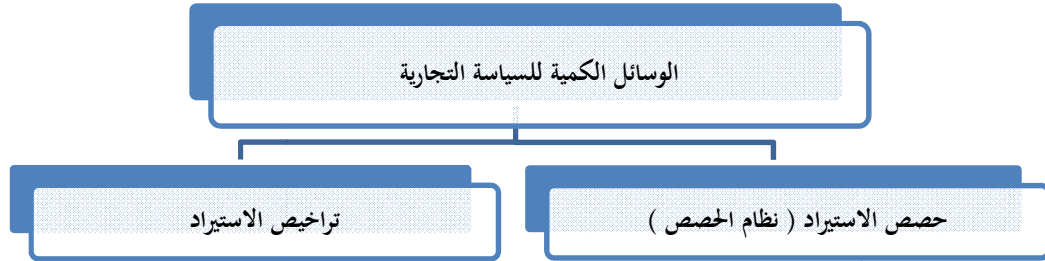
** تتمثل أدوات سعر الصرف في: تعديل سعر صرف العملة، استخدام احتياطات الصرف، استخدام سعر الفائدة، مراقبة الصرف، إقامة سعر صرف متعدد. أما أهداف سياسة سعر الصرف: أبرزها: مقاومة التضخم، تخصيص الموارد، توزيع الدخل، تنمية الصناعات المحلية. أنظر: عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، مدرسة الدكتوراه التسيير الدولي للمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، 2011-2012، ص ص: 39-40.



الوسائل الكمية: من أهم الوسائل الكمية* المستخدمة حصص الاستيراد (نظام الحصص)

وتراخيص الاستيراد، والشكل التالي يوضح ذلك:

شكل رقم (01-16): الوسائل الكمية للسياسة التجارية



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على ما سبق.

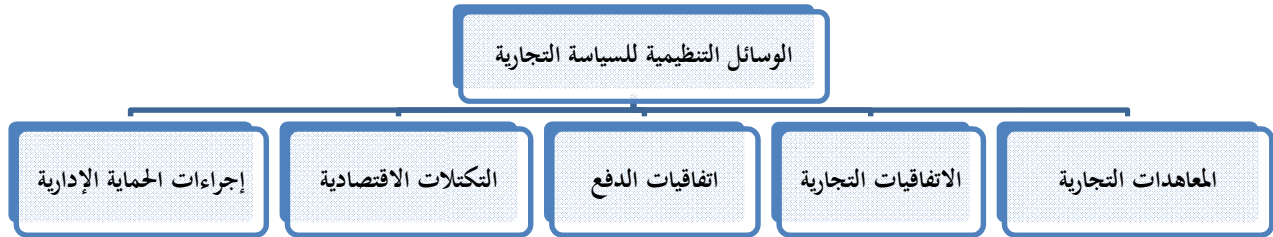
الوسائل التنظيمية: تتمثل الوسائل التنظيمية** في تلك الوسائل التي يدخل في إنشاءها مجموعة

من الدول، تحاول التأثير على التجارة الخارجية باستعمال أساليب تنظيمية، أهمها المعاهدات

التجارية، الاتفاقيات التجارية، اتفاقيات الدفع، التكتلات الاقتصادية وإجراءات الحماية الإدارية.

والشكل أدناه يوضح أنواع الوسائل التنظيمية:

شكل رقم (01-17): الوسائل الكمية للسياسة التجارية



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على ما سبق.

* - حصص الاستيراد (نظام الحصص): هو عبارة عن نظام يتم بمقتضاه تحديد الكميات التي يمكن استيرادها من سلعة معينة خلال مدة معينة.

- تراخيص الاستيراد: تتمثل هذا النظام في عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص إذن سابق من الجهة الإدارية المختصة بذلك. أنظر: زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي (نظرة عامة على بعض القضايا)، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 1998.

** تتمثل في: المعاهدات التجارية: تعرف على أنها اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول، بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها لتنظيم التبادل التجاري بين دولتين فأكثر. أنظر: أشرف أحمد العدي، التجارة الدولية، مؤسسة رؤية لطباعة والنشر والتوزيع، ط 01، مصر، 2006.

- الاتفاقيات التجارية: تتميز عن المعاهدات على أنها اتفاقيات قصيرة الأجل، وهي ذات طابع إجرائي وتنفيذي في إطار المعاهدات التي تضع المبادئ العامة.

- اتفاقيات الدفع: تكون عادة ملحقة بالاتفاقيات التجارية وقد تكون منفصلة عنها، تنطوي على تنظيم لكيفية تسوية الحقوق والالتزامات المالية بين الدولتين. أنظر: بؤونة نورة، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الموسم الجامعي 2011-2012.

- التكتلات الاقتصادية: وهي تجمعات دولية إقليمية، ضمن إطار يخلو من القيود والحوجز التجارية، تعمل هذه التكتلات على تعزيز التجارة داخل المنطقة، وفي نفس الوقت تعمل على استحداث نمط جديد من القيود التجارية تجاه الدول الأخرى غير الأعضاء. أنظر: فيروز سلطاني، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية (دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأورو متوسطية)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، الموسم الجامعي 2012-2013.

- إجراءات الحماية الإدارية: تقوم السلطات بتطبيقها بغرض إعاقة الاستيراد حماية للسوق المحلية. أنظر: زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004.



③ اتجاهات السياسة التجارية

تعتبر السياسة التجارية الدولية عملية مزج بين نوعين من السياسات التجارية وهما الحرية والحماية، وبذلك فهي مزج بين عناصر الحرية التجارية وعناصر الحماية التجارية، فتطبيق هاتين السياستين نسبي وليس مطلق.

◀ **اتجاه السياسة التجارية الحمائية:** هي الحالة التي تعبر عن إتباع الدولة لسياسة العزلة والانفراد من خلال استخدام الدولة لسلطتها العامة للتأثير بطريق أو بآخر على اتجاه المبادلات التجارية الدولية أو على حجمها أو على الطريقة التي تسوي بها المبادلات أو على هذه العناصر مجتمعة، وتسمى أيضاً سياسة تقييد التجارة الدولية.¹

◀ **اتجاه سياسة الحرية التجارية:** تعرف سياسة الحرية التجارية على أنها جملة من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية للحياد، بمعنى عدم ترك المجال لتدخل الدولة في الواردات والصادرات،² وذلك عن طريق إزالة أو تخفيض القيود التعريفية وغير التعريفية من أجل تدفق التجارة الدولية.³

المطلب الثالث: السياسة الاقتصادية وعلاقتها بالتوازن والاستقرار الاقتصادي

إن تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي، كهدف لكل سياسات التنمية في دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء، يستلزم التكامل بين الإجراءات المتخذة باستخدام الأدوات المتنوعة لكل سياسة من هذه السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية. إن هذا التكامل يشكل فيما بينها منظومة تتناسق أجزاؤها وتتفاعل أركانها، حيث تؤثر كل أداة وتتأثر بالأدوات الأخرى على نحو متناغم ومتوازن من أجل تحقيق الغاية التي يسعى المجتمع دائماً إليها وهي التوازن والاستقرار الاقتصادي.

أولاً: السياسة الاقتصادية كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي

تؤكد معظم الدراسات الاقتصادية على أن هدف أي سياسة اقتصادية هو تحقيق الرفاهية العامة، من خلال تحقيق أربعة أهداف تعرف بالمربع السحري⁴ لكالدور* وهي:

¹ فيروز سلطاني، مرجع سبق ذكره، ص: 55.

² عبد المجيد قيدي، مرجع سبق ذكره، ص: 249.

³ عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية (على مستوى الاقتصاد القومي تحليل كلي)، مجموعة النيل العربية، ط 01، مصر، 2003، ص: 133.

⁴ Christian de Boissieux, *Principes de Politique économique*, Paris: Economica, 1980, p: 35.

* نيكولاس كالدور (12 ماي 1908 – 30 سبتمبر 1982)، يُعتبر من الاقتصاديين البريطانيين المرموقين، من مواليد العاصمة المغربية بودابست، كان في البداية من أنصار المدرسة النيوكلاسيكية، إلا أنه انتقل وأصبح في اتجاه الكنزية، عمل ضد الثورة التي أحدثتها المدرسة النقدية وتطبيقها في الاقتصاد البريطاني في عهد الحكومات المتعاقبة في عهد رئيسة الوزراء البريطانية آنذاك مارغريت تاتشر التي تميزت باتجاهاتها الليبرالية وكبح جماح النشاط الاجتماعي للدولة.

- شكل رقم (01- 18): المربع السحري لكالدور



ثانيا: منحني فليبس والسياسات الاقتصادية

★ لهذا تطلق صفة "السحري" على مربع كالذور، لأن الواقع يُبَيِّنُ أنَّه من الصعب تحقيق الأهداف الأربعة في وقت واحد.

¹ وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص: 82.

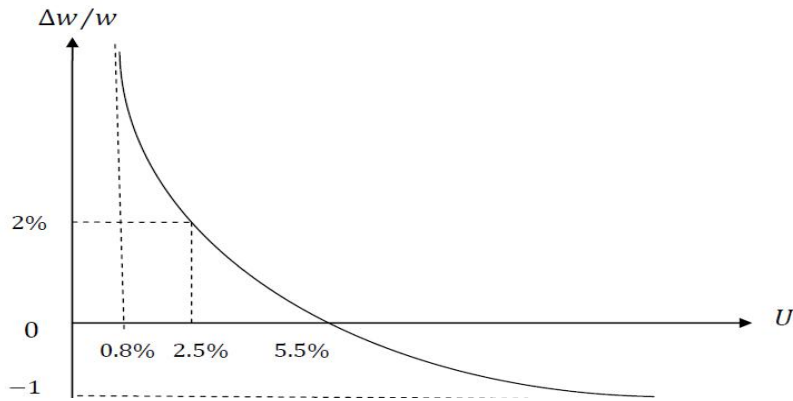
★* أثبت بمقتضاه فليبيس بيرون وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم، فارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى انخفاض البطالة، وارتفاع معدلات البطالة يخفض في معدلات ارتفاع الأسعار. أنظر: فؤاد مرسى، **الرأسمالية تجدّد نفسها**، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، مارس 1990، ص: 185.



◀ **منحنى فليبس:** قام A.W.Phillips بدراسة تطبيقية استخدم فيها الطرق الكمية وعنوانها " العلاقة بين البطالة ومعدل تغير الأجور النقدية في المملكة المتحدة خلال الفترة (1861-1957) * " والتي نشرت في دورية Economica سنة 1958 حيث توصل إلى وجود علاقة - وليس قانون تنص على أنه كلما انخفض معدل البطالة في الاقتصاد زادت نسبة التغير في الأجور والعكس وأطلق على هذه الدراسة " منحنى فليبس".¹

لقد كان لمنحنى فليبس صدى كبير في الأدب الاقتصادي، باعتباره أداة مهمة في رسم السياسات الاقتصادية. والشكل التالي يوضح منحنى فليبس:

شكل رقم (01 - 19): منحنى فليبس في الأجل القصير



المصدر: أسامة البشير الدباغ، البطالة والتضخم (المقولات النظرية والمناهج السياسية الاقتصادية)، الأهلية للنشر والتوزيع، ط 01، عمان، الأردن، 2007، ص: 197.

ومن الواقع أن هذه العلاقة التبادلية ** (العكسية) أصبحت تطرح إشكالاً كبيراً أمام صانعي السياسة الاقتصادية، وأمام رغبتهم في تحقيق معدلات منخفضة لكل من البطالة والتضخم معاً وفي وقتٍ واحدٍ. وهذا يستلزم البحث عن السياسة الاقتصادية المناسبة التي تؤدي إلى نقل منحنى فليبس من موقعه بالكامل إلى جهة اليسار، كما هو موضح في الشكل التالي:

* كانت هذه الدراسة بعنوان:

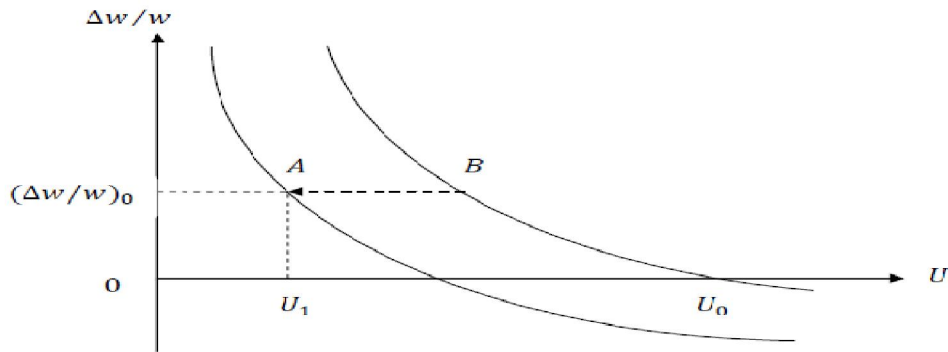
The relation between unemployment and the rate of change of money wage in the U K 1861- 1958.

¹ هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص: 214.

** هو تخفيض معدل البطالة مع السماح بمستوى مرتفع من معدل التضخم والعكس.



شكل رقم (01 - 20): السياسة الاقتصادية اللازمة لتحقيق انخفاض في معدلات البطالة والتضخم



المصدر: أسامة البشير الدباغ، البطالة والتضخم، المقولات النظرية والمناهج السياسية الاقتصادية، الأهلية للنشر والتوزيع، ط 01، عمان، الأردن، 2007، ص: 198.

لاشك أن أفضل سياسة يمكن أن تحقق أفضل النتائج هي التي تؤدي إلى انتقال المنحنى إلى جهة اليسار، أي تحقق أقل نسبة من البطالة مع نسبة مقبولة من التضخم.¹

ومن الوسائل التي يمكن أن تؤدي إلى انتقال المنحنى إلى اليسار هي تدريب العمال وإيجاد مناصب عمل لهم، وإتباع سياسات مالية أو نقدية الهادفة إلى تشجيع الاستثمار، من جهة والحد من ارتفاع نسبة التضخم من جهة أخرى،² كما يرى كينز أن القضاء على البطالة في فترات الكساد يكون بإتباع سياسة مالية توسعية وذلك من خلال الزيادة في النفقات العامة.³

ثالثاً: آثار السياسات الاقتصادية في حالة الاقتصاد المفتوح

في ظل الاقتصاد المغلق هناك نوعين من الأسواق هما: السوق النقدي وسوق السلع والخدمات، ولكن في ظل الاقتصاد المفتوح، فإننا نحتاج إلى إضافة سوق الصرف الأجنبي ويرمز له بالرمز BP (ميزان المدفوعات)، حيث يعتبر منحنى BP مستويات الفائدة والدخل التي تحقق التوازن في ميزان المدفوعات،⁴ ويعبر

$$BP = Nx + NCF \quad \text{عليه رياضياً كما يلي:}$$

- حيث: Nx : تمثل الفرق بين الصادرات والواردات (الميزان التجاري).
- NCF : صافي رأس المال الذي يتشكل من دخول وخروج رؤوس الأموال.

أما بيانياً الشكل رقم: (01 - 20).

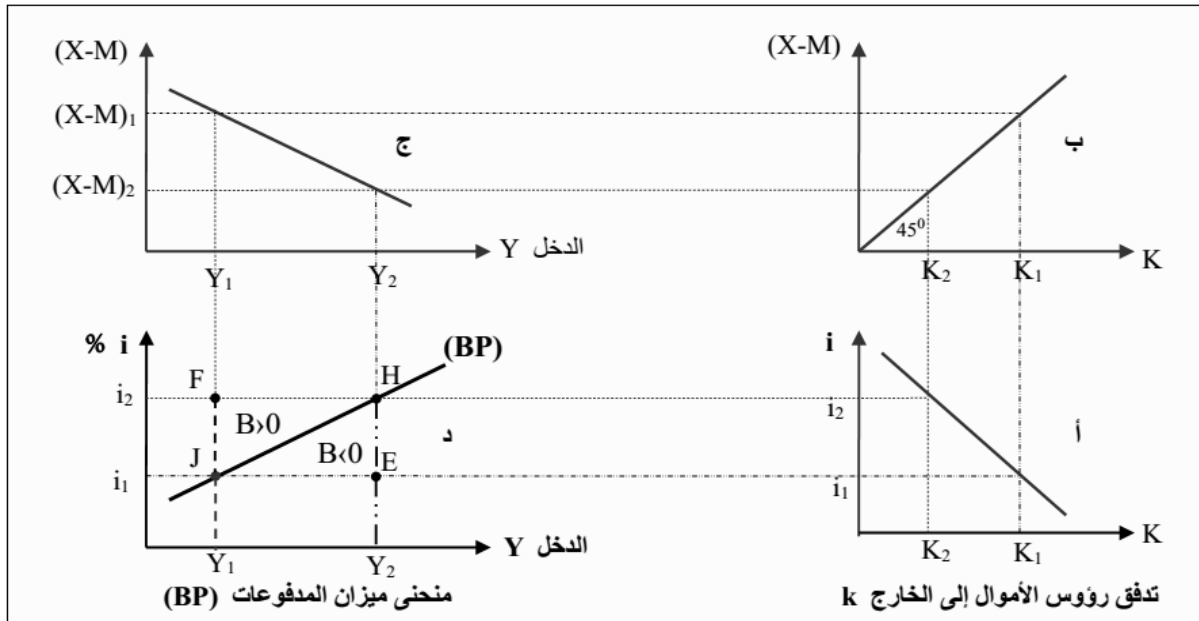
¹ ناضم مجد الشمري، النقود والمصارف، مدرسة الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل، العراق، 1995، ص: 324.

² عبد الوهاب أمين، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص: 259، 260.

³ كامل كاظم علاوي، مجد غالي راهي، تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والتغيرات الاقتصادية العراقية خلال الفترة (1974-2010)، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، ص: 222.

⁴ أحمد رمضان نعمه الله وآخرون، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص: 242.

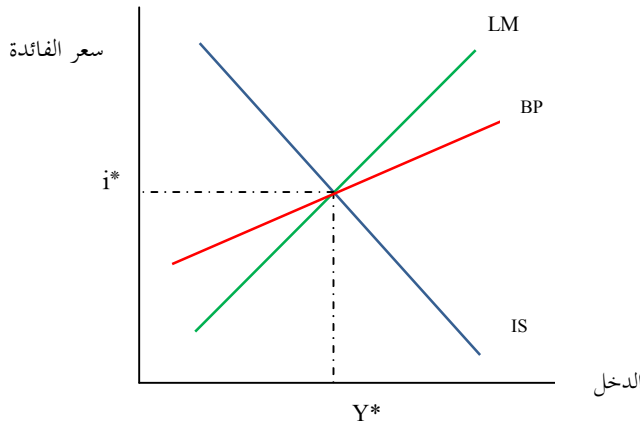
الشكل رقم (01 - 21): منحني ميزان المدفوعات



المصدر: سامي خليل، نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، ج2، مطابع الأهرام، القاهرة، ص: 194.

إن تحقيق التوازن الكلي يكون آنياً وهناك نموذج Mundell - Fleming* حيث تحدث عن التوازن لما تتقاطع المنحنيات (IS , LM , BP)، كما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم (01 - 22): منحني نموذج IS-LM-BP



المصدر: بن قدور علي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص تسيير، قسم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، الموسم الجامعي 2012، 2013، ص: 57.

* يعتبر نموذج Mundell - Fleming تطوراً أساسياً في الفكر الاقتصادي، حيث قام كل من Mundell سنة 1962 و Fleming سنة 1963 بإجراء دراسات حول الأسواق الداخلية والخارجية في آن واحد، ويركز هذا النموذج على تحليل فاعلية سياسات الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد المفتوح.



يتحدد التوازن لما تتساوى معادلات (IS , LM , BP)، ويمكن تلخيص أثر السياسات الاقتصادية الكلية في الجدول التالي:

الجدول رقم (01 - 01): أثر السياسات الاقتصادية الكلية

السياسة	الأثر على			سعر الصرف الثابت			سعر الصرف المرن	
	سعر الصرف	الحساب الجاري	الدخل	سعر الصرف	الحساب الجاري	الدخل	الحساب الجاري	الدخل
التوسع المالي	0	0	+	+	+	+	-	0
التوسع النقدي	0	0	0	0	+	+	+	+
القيود على الواردات	0	+	+	+	+	+	0	0

المصدر: تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي (تمارين ومسائل محلولة)، دار أسامة للطباعة والنشر، الجزائر، ص: 326.

من خلال الجدول نلاحظ أن سياسة مالية في ظل نظام معدل الصرف الثابت تكون أكثر فعالية لأن تخفيض الضرائب أو زيادة الإنفاق الحكومي سوف يؤدي إلى زيادة الدخل، والذي من شأنه أن يؤدي إلى تدهور الحساب الجاري أو وجود علاقة عكسية بينهما.

وفي ظل هذا الوضع لا تؤثر السياسة النقدية في المتغيرات الاقتصادية، ويؤدي انخفاض كفاءة السياسة النقدية في ظل معدل الصرف الثابت إلى انخفاض في مستوى أرصدة الاحتياطيات الدولية حيث تؤدي الزيادة في عرض النقود الناتجة عن توسع الائتمان المحلي إلى انخفاض في معدل الفائدة المحلية الذي يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال والتي تمثل نقصا في الاحتياطيات الدولية، وتؤدي فيما بعد إلى انخفاض في عرض النقود، وسوف يستمر هروب رؤوس الأموال حتى يرجع معدل الفائدة إلى المستوى الأصلي.

أما في ظل نظام سعر الصرف المرن هنا نكون أمام حالتين:¹

أ. حرية انتقال رأس المال: في حالة نظام سعر الصرف المرن يمكن أن نستخدم السياسة النقدية لرفع مستوى الناتج المحلي، بينما تفقد السياسة المالية أثرها نسبياً، ففي حالة وجود حرية تامة لانتقال رأس المال، فإن خليط السياسات في حالة معدل الصرف المرن يتكون من السياسة النقدية فقط.

ب. عدم وجود حرية انتقال رأس المال: في هذه الحالة للسياسة المالية دور تلعبه حتى في ظل نظام معدل صرف مرن، وتؤثر السياسة المالية التوسعية عموماً على التحكم في الطلب الكلي، فهي تؤثر في القطاع الخاص.

¹ دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص: 278.



المبحث الثاني: التراث العلمي السابق (الدراسات السابقة)

سنتطرق في هذا المبحث إلى مراجعة بعض الأبحاث والدراسات السابقة المتعلقة بالسياسات الاقتصادية والتوازن الاقتصادي في الجزائر، حيث سيتم التعرض إلى جملة من الدراسات السابقة ومقارنتها بالدراسة الحالية.

المطلب الأول: الدراسات السابقة

حسب ما تم الإطلاع عليه كانت أهم الدراسات السابقة في هذا الموضوع وذلك بشكل جزئي فقط متمثلة فيما يلي:

❶ الدراسة الأولى: بن قانة إسماعيل (2005):¹ دراسة قياسية لبعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري (بين: 1970 – 2001) والتنبؤ بها (للفترة الممتدة بين: 2002 – 2006).

تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول مستقبل بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري وانعكاسها على الفرد الجزائري في ظل التغيرات والخارجية الراهنة.

وقد اهتم الباحث بإعطاء نظرة شاملة لوضع الاقتصاد الجزائري منذ سنة 1970 إلى غاية سنة 2001، ثم محاولة معرفة مستقبله في ظل الظروف الراهنة والمستقبلية التي تنتظره لرسم الاستراتيجيات والسياسات اللازمة التي تحول دون تدهوره ومحاولة تحسينه.

محاولة استخلاص نموذج كلي نظري بناء على آراء وأفكار مهندسي الفكر الاقتصادي. وإمكانية تطبيقه على متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري بأسلوب علمي، من خلال التنبؤ بمختلف متغيرات النموذج الكلي بالتقنيات والطرق الإحصائية العلمية.

ولمعالجة الإشكالية السابقة الذكر قام الباحث باتباع المنهج الوصفي الممتزج بالمنهج التحليلي وفق أسلوب دراسة حالة بتشكيل كل معادلات النموذج الكلي في سوق السلع والخدمات وتكييف متغيرات المعادلات مع حسابات المحاسبة الوطنية، بالإضافة إلى تطبيق خطوات النماذج القياسية متعددة المعادلات (المعادلات الآتية)، التعرف، التقدير، الاختيار والتنبؤ باستعمال عدة برامج معلوماتية مثل: TSP-EVIEWS، MATLAB، SPSS... الخ ومن ثم اقتراح السياسات والاستراتيجيات اللازمة الواجب الأخذ بها.

¹ بن قانة إسماعيل، دراسة قياسية لبعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري (بين: 1970 – 2001) والتنبؤ بها (للفترة الممتدة بين: 2002 – 2006)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، 2004-2005.



وقد توصل الباحث إلى النتائج التالية:

أظهرت النتائج ميل تنبؤات بعض المتغيرات نحو الارتفاع وميل بعضها الآخر نحو الانخفاض ومع مقارنة هذه التنبؤات بالقيم الفعلية المحققة لبعضها في سنتي 2002 و 2003 على الأقل اتضح توافق بعضها واختلاف بعضها الآخر وربما تعود سبب ذلك إلى:

- إحصائيات السلاسل الزمنية سنوية لا تسمح بدراسة كل الاهتزازات والتقلبات التي تطرأ على سلسلة كل متغير خلال كامل السنة.

مع مقارنة هذه التنبؤات كذلك مع الواقع الاقتصادي والانعكاسات المحتمل وقوعها على الاقتصاد الجزائري وسياساته الاقتصادية خاصة مع إبرام اتفاقيات الشراكة الأوروبية والاستعداد للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة اتضح توافق بعضها؛ حيث سيكلف ذلك الكثير على الاقتصاد الجزائري:

- فعلى صعيد السياسة المالية سيؤدي انخفاض الضرائب بسبب نزع الرسوم الجمركية بالتدريج إلى بحث الدولة عن وسائل أخرى لتغطية العجز في الإنفاق الحكومي وسيكون ذلك طبعاً على حساب المواطن الجزائري، وحتى لو كان هناك إنفاق حكومي للدولة فإن هذا سيشجع الطلب الاستهلاكي على المنتجات الأجنبية (أي على الواردات) وليس على المنتجات الوطنية مما لا يفي بغرض السياسة المالية وهي إعادة تحريك عجلة الاقتصاد الوطني وتشغيل العمالة الوطنية.

- أما على صعيد السياسة النقدية فإنه لوحظ تحسن محسوس من خلال انخفاض معدلات التضخم بفضل الاستقرار النسبي لأسعار المنتجات، إلا أن افتقاد الجزائر لبورصة متعددة المساهمين فيها جعلها لا تستعمل أهم الأدوات الفعالة للسياسة النقدية وهي - سياسة السوق المفتوحة - وكذا عدم وجود بنوك كبيرة سواء وطنية أو أجنبية كله ثبط من عمل إقراض المواطن الجزائري وفقاً لما هو مخطط له في إطار سياسات القروض أو المؤسسات المصغرة أو جلب المستثمر الأجنبي.

● تكييف الاقتصاد الكلي الجزائري مع مختلف النماذج الاقتصادية المعروفة، مكن من إثبات بعضها كعلاقة الادخار بالدخل المتاح وعلاقة الاستثمار بمعدل الفائدة (وفق ما ادعاه كينز وغيره) وهو ما يعني تلاءم بعض متغيراته مع أفكار المدارس والنظريات الرأسمالية.

وما يمكن استخلاصه من هذه الدراسة أنها:

● أوصلت الدراسة إلى عدة حقائق منها ما هي تاريخية ومنها ما هو مستقبلية ينتظرها الاقتصاد الوطني.



- سمحت بمعرفة أهم الخصائص والسمات النفسية التي يتمتع بها الشعب الجزائري والتي قد يصبح بعضها نعمة على الاقتصاد الجزائري، وبعضها قد يكون نقمة خاصة مع التحولات الجارية التي يمر بها.
- سمحت بتطبيق مفاهيم قليلة الاستعمال في علم الاقتصاد خاصة القياسي منه مثل: مشكل التعرف المعادلات الآنية الخ
- اختبار GRANGER سمح بربط عدة عوامل تؤثر وتتأثر بالاقتصاد الوطني: كالتربية والتكوين -القانون - الثقافة الخ.

② الدراسة الثانية: مسعود دراوسي(2006):¹ السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي - حالة الجزائر 1990-2004.

تبلورت إشكالية هذه الدراسة في تمكن السلطة المالية من خلال إدارتها للسياسة المالية من تحقيق المستويات المثلى والمقبولة من حيث تخصيص الموارد بين الاستهلاك والتراكم، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسيطرة على الاختلالات الهيكلية وتحقيق التوازن الاقتصادي العام.

ركزت هذه الدراسة على محاولة الكشف عن أثر الإنفاق والاقتطاع العاملين على التوازن الاقتصادي العام، وعن كشف السياسة المالية المثلى لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة، حيث أن التوازن الاقتصادي العام يهدف إلى تحقيق أعلى مردود على صعيد الاقتصاد الوطني، وأكبر زيادة في الدخل الوطني. وأيضاً ركز على التدخل الأمثل للدولة من خلال الدور الاقتصادي الموجه لها وفقاً للنظرية الاقتصادية.

تحقيقاً لهدف البحث وفي ضوء طبيعته وأهميته ومفاهيمه وفروضه، فقد اتبع الباحث المنهج الاستقرائي عن طريق استقراء الدراسات والأبحاث والكتب والدوريات العربية والأجنبية التي تمت في مجال السياسة المالية وتحقيق التوازن. بالإضافة إلى المنهج التحليلي الوصفي وذلك بهدف تحليل البيانات.

وقد تحصل الباحث على النتائج التالية:

- ومن ثم فإن التوازن الاقتصادي العام يتحقق عندما تكون المنفعة التي يتم تقديمها للاقتصاد معادلة على الأقل للمنفعة التي تحجب على الدخل نتيجة اقتطاع هاته الأموال وبعبارة أخرى أن غرض التوازن الاقتصادي العام هو أن تصل مردودية النظام الاقتصادي إلى أعلى درجة لها.

¹ مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي - حالة الجزائر 1990-2004، مرجع سبق ذكره.



- عند معالجة أدوات السياسة المالية تبين لنا أن الإيرادات العامة والإنفاق العام بالإضافة إلى الموازنة العامة لها دور فعال في تعديل كل من الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع فضلاً عن قدرتها على ترشيد استخدام الأموال العامة وتحقيق أقصى إنتاجية منها بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه هذه الأدوات في التأثير على حجم العمالة والدخل ومستويات الأسعار ومن ثم التوازن الاقتصادي العام.
- علاقة السياسة المالية بالسياسة النقدية تبين لنا أن التنسيق بين السياستين أمراً حتمياً والذي يتضمن برمجة الأطر النقدية أو الاتفاق على إتباع مزيج سياسات متفق عليه من خلال لجان تنسيق مشتركة.
- اتفقت معظم الدراسات النظرية على وجود أهمية شديدة لتنسيق بين السياسات المالية والنقدية في الدول النامية ومنها الجزائر بهدف الوصول إلى تحقيق أهداف كل منهما وعدم إعاقة إحداها للآخرى في الوصول إلى هذه الأهداف.
- إن كل من السياسات النقدية والمالية تأثر في أهداف السياسة الأخرى وأن عدم التنسيق بين السياستين له أثر سلبي في هذا المجال كما أن عدم التنسيق يؤثر على التوازن الاقتصادي العام.
- يعاني التوازن الاقتصادي العام من مشكلات أساسية وجوهرية تعكس في واقع الأمر حقيقة انعدام التوازن البنوي بصورة عامة، وبعبارة أخرى إن الخلل يعتبر هيكلياً في الأساس.
- إن الاختلالات التي أصابت التوازن العام للاقتصاد الوطني مردها إلى عاملين رئيسيين:
- الأول ما يسمى بالصدمات الخارجية التي تتألف أساساً من الاضطرابات التي تصيب أسعار النفط خاصة بالإضافة إلى أسعار الصرف.
- الثاني يتمثل في السياسات الاقتصادية التي تم اتخاذها في السنوات الماضية والتي تمخض عنها عجز لازم الميزانية وكان سبباً رئيسياً في اختلال التوازن الاقتصادي العام.
- هناك هدفان أساسيان للموازنة أولهما رسم السياسة المالية للدولة في فترة سنة مالية مقبلة وثانيهما تحديد برامج الإنفاق الحكومي لنفس السنة مع فرض رقابة مالية وقانونية على تنفيذه.
- تعتبر الموازنة أهم أدوات السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وضمان تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية في المجتمع من خلال التحكم في حجم الإنفاق العام والإيرادات العامة وإعادة توزيع الدخل والثروات.
- تبني الدول النظام الاقتصادي الحر لا يقلل من أهمية تدخل الدولة وهذا ما تؤكد زيادة النفقات العامة في الجزائر في المصالح العمومية.



- ترشيد النفقات يقلل من عجز الموازنة وهذا فعلاً فعندما نفذت الحكومة الإصلاحات ومن بينها التقشف في النفقات تقلص عجز الميزانية.
- تبعية الموازنة إزاء التغيرات الخارجية وخاصة سعر برميل النفط وسعر الصرف، وهذا ما أكدته نتائج الدراسة فعندما ترتفع أسعار النفط يزداد معدل النمو ويتقلص العجز والعكس بالعكس وهكذا يبقى الاقتصاد الوطني رهين التغيرات الخارجية.

③ الدراسة الثالثة: معيزي قويدر (2008):¹ فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي (1990-2006)

تمحورت إشكالية الدراسة في مدى مساهمة السياسة النقدية في الجزائر في تحقيق التوازن الاقتصادي اهتمت الدراسة بمدى فعالية تطبيق السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي وإبراز مكانتها في معالجة الاختلالات الداخلية والخارجية للاقتصاد الوطني، تحليل المشكلات التي تواجه الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى إظهار الكيفية التي تؤثر بها السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية ومن ثم التغيير في الواقع الاقتصادي والاجتماعي.

وحتى يستطيع الإلمام بجوانب الموضوع فقد اعتمد على مزيج من المناهج (المنهج الوصفي، المنهج التحليلي والمنهج الاستنتاجي).

وقد توصل الباحث من خلال دراسته إلى النتائج التالية:

- يستهدف التوازن والاستقرار الاقتصادي، تعظيم النمو الاقتصادي المرتفع والدائم، والحد من التقلبات الدورية في الإنتاج والأسعار، والقضاء على البطالة وتعظيم مستوى التشغيل التام
- يتطلب التوازن والاستقرار الاقتصادي دوراً فعالاً للسياسة النقدية، ودوراً مسانداً من السياسات الاقتصادية الأخرى، وخاصة السياسة المالية.
- تعتبر السياسة النقدية إحدى السياسات الاقتصادية المهمة التي تؤثر على متغيرات النشاط الاقتصادي، ويتطلب نجاحها دراية واسعة بأدواتها وإجراءاتها.
- يعتبر التنسيق بين السياستين النقدية والمالية أمر بالغ الأهمية خاصة في الدول النامية، وتتبع أهمية هذا التنسيق من كون إجراءات كل سياسة تؤثر على أهداف السياسة الأخرى.

¹ معيزي قويدر، فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي (1990-2006)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2007-2008.



- ظلت مسألة التوازن الاقتصادي في الجزائر مسألة جوهرية منذ الصدمة النفطية في 1986، وأصبح واضحاً بأن الاقتصاد الجزائري يعاني من خلل هيكلي.
 - أن السياسة النقدية تعتبر إحدى السياسات الاقتصادية الفعالة إلى جوار سياسات أخرى، وخاصة السياسة المالية التي تستعملها الدولة لتحقيق الأهداف الكلية للاقتصاد.
 - أن تطبيق سياسة نقدية وحدها لتحقيق الأهداف الاقتصادية غير ممكن، كما أن تطبيق سياسة مالية وحدها لتحقيق نفس الأهداف غير ممكن كذلك. أي يجب التنسيق والتكامل بين السياستين.
 - عندما تكون السلطة النقدية في أي بلد تتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية، فالسياسة النقدية تحدث أثراً إيجابية على المتغيرات الاقتصادية والنقدية، وفي مقدمتها استقرار الأسعار ومحاربة التضخم.
 - أن السياسة النقدية تكون فعالة في الاقتصادات المتقدمة، وتقل هذه الفعالية أو تنعدم أحياناً في الاقتصادات النامية، لأن الظروف الاقتصادية والمصرفية الملائمة تتوفر في الحالة الأولى ولا تتوفر في الحالة الثانية.
 - إن تطبيق سياسة نقدية حقيقية في الجزائر في الجزائر بأدواتها وأهدافها بدأ سنة 1990 فقط وقد ساهمت هذه السياسة إلى جانب السياسات الأخرى وخاصة السياسة المالية في وقف اختلالات الاقتصاد الوطني، فالتحكم في السيولة النقدية والتراجع في التضخم والتعامل بأسعار فائدة موجبة، وعودة النمو دون تضخم، هي مؤشرات تدل على التوازن النقدي والاقتصادي.
 - عندما ترتفع أسعار المحروقات تتحسن المؤشرات المالية والنقدية والاقتصادية، فيتم التحكم في التضخم ونقل المديونية وخدماتها، ويتحسن ميزان المدفوعات ويرتفع الاحتياطي الرسمي من العملة الصعبة، ويتحسن سعر صرف الدينار، وتسجل الميزانية العامة فوائض وينتعش النمو الاقتصادي.
- ④ الدراسة الرابعة: عبد العزيز سيفي (2009):¹ نمذجة الاقتصاد الجزائري في المدى القصير 1985-1995**
- تبلورت إشكالية هذه الدراسة في إمكانية بناء نموذج قياسي خاص بالاقتصاد الجزائري كوسيلة لتقييم السياسات الاقتصادية الكلية حسب ما جاء به في إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المدى المتوسط (1996-2000).

¹ عبد العزيز سيفي، نمذجة الاقتصاد الجزائري في المدى القصير 1985-1995، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، فرع القياس الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008-2009.



ركزت دراسته في تقديم إطار عمل نظري يدور حول مجموعة من المتطابقات المحاسبية والعلاقات السلوكية التي سوف تسمح بفهم المشاكل الاقتصادية الكلية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، من خلال استغلال إمكانيات النمذجة التي يتميز بها برنامج الإعلام الآلي المتخصص SORITEC، في مجال التقدير وإجراء الاختبارات اللازمة، وكذا التنبؤ و/أو المحاكاة.

كذلك تقديم أداة عمل كمية تسمح بقياس آثار السياسات الكلية على المتغيرات الأساسية للاقتصاد، بالإضافة إلى إنشاء قاعدة بيانات سنوية متناسقة خاصة بالاقتصاد الجزائري.

وقد توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- أن إنتاجية العمل ليس لها أي تأثير على أسعار الناتج، وأن معدل الأجر المتوسط مصدر تشنج أسعار الناتج ومنه معدل التضخم؛ وأن التضخم لا يرتبط مباشرة بالمجمعات النقدية.
- أن معدل الفائدة كأداة سياسة اقتصادية، ليس له تأثير مباشر وآني على الاستثمار، بل إن له تأثير هام على مستوى استثمار الفترة اللاحقة.
- أنه لا يؤخذ معدل التضخم بعين الاعتبار في قرارات المودعين.
- أن أسعار النفط السابقة والحالية تؤثر، بصورة حساسة، على صادرات الجزائر من المحروقات. غير أنها ليست المحدد الوحيد، فيمكن بدراسة أعمق تحديد العوامل الأخرى.
- إن السياسة المالية المعتمدة على الموارد الاستثنائية لا يمكن تطبيقها بصفة دائمة، لذلك فإن التحكم في موارد الدولة دون عرقلة النشاط الاقتصادي وترشيد النفقات العمومية هما الوسيلتان الوحيدتان اللتان يجب استخدامهما لتحقيق توازن حسابات الدولة.
- إن نجاح سياسة الصرف المعتمدة (تخفيض قيمة الدينار) غير مضمون، ويمكن أن تكون مصدر ارتفاع التضخم.
- إن السياسة النقدية المعتمدة على زيادة الاحتياطي الإجباري ورفع معدل الفائدة القاعدي مكنت من امتصاص الكتلة النقدية الزائدة.



⑤ الدراسة الخامسة: شقبق عيسى (2009):¹ محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي كلي للاقتصاد الجزائري 1970-2005.

تمحورت إشكالية الدراسة في إمكانية بناء نموذج اقتصادي قياسي كلي للاقتصاد الجزائري

قامت هذه الدراسة بتسليط الضوء على التطورات الكمية لعدد من المتغيرات التي لها الدور الكبير في اتخاذ القرار ومحاولة فهم هيكل كل مجمع اقتصادي على حدا ومن ثم الاقتصاد ككل.

كما اهتمت بعرض وفهم مختلف السياسات الاقتصادية الكلية المطبقة في الاقتصاد الجزائري منذ فترة الاستقلال إلى يومنا الحالي وتقييمها ودراسة آثارها على مختلف المتغيرات الاقتصادية، بالإضافة إلى فهم سلوك المجمعات الاقتصادية وذلك بإجراء دراسة تحليلية لتطورات هذه الأخيرة.

وصولاً إلى بناء نموذج اقتصادي قياسي كلي للاقتصاد الجزائري، بأخذ جميع العلاقات المتبادلة بين مجموعة المتغيرات في الحسبان آنياً، أي تفسير الاعتماد المتبادل المحتمل وجوده بين المتغيرات المفسرة، وعلاقة التغذية المرتدة (العكسية) بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المفسرة.

وقد ساعد في بناء هذا النموذج اعتماد الباحث على منهجين متكاملين ومتناسقين هما المنهج التحليلي، من خلال محاولة فهم السياسات الاقتصادية الكلية المتبعة في الجزائر، ومحاولة فهم الأسس والعلاقات التي تفسر المجمعات الاقتصادية اعتماداً على النظرية الاقتصادية.

والمنهج الاستنباطي الاستقرائي، لمعالجة البيانات الإحصائية من عملية تقدير ومحاكاة.

وقد توصل إلى النتائج التالية:

- وجوب إحداث تغيرات في السياسة الاقتصادية العامة للدولة والتراجع عن منهج توجيه الاقتصاد من خلال المخططات الاقتصادية وعدم مركزية القرار، ويظهر ذلك في مختلف الإصلاحات التي عرفها الاقتصاد الوطني في فترة الثمانيات.
- توافق مختلف النظريات الاقتصادية مع واقع الاقتصاد الجزائري مع تسجيل وجود بعض المتغيرات الصورية لتفسير بعض الصدمات التي عرفت بها بعض المتغيرات.
- الاستثمار على علاقة عكسية مع معدل إعادة الخصم الاسمي وطردية مع واردات سلع التجهيز والسلع الوسيطة ورأس المال.

¹ شقبق عيسى، محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي كلي للاقتصاد الجزائري 1970-2005، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد الكمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008-2009.



- يعتبر الطلب الداخلي وسعر الصرف الحقيقي وسعر البترول ونسبة أسعار الواردات إلى الأسعار المحلية أهم محددات الواردات الكلية في الجزائر.
- تغير الكتلة النقدية في الجزائر مرتبط بحجم النشاط الاقتصادي ممثلة في الإنتاج الداخلي الخام وسرعة تداول النقود وأسعار البترول، كما أن معدل التضخم شكل ضغطا على حجم الكتلة النقدية.

⑥ الدراسة السادسة: بونوة سمية (2010):¹ علاقة متغيرات الاقتصاد الكلي بالدورات الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية

تم صياغة إشكالية هذه الدراسة حول طبيعة العلاقة بين السلوك الدوري للمتغيرات الاقتصادية الكلية والمتغير المعبر عن الدورة الاقتصادية في الجزائر

ركزت الدراسة على ماهية الدورات الاقتصادية وإبراز الجوانب النظرية لمصادر وأسباب حدوثها. كذلك معرفة الخصائص النمطية للسلوك الدوري للمتغيرات الاقتصادية الكلية وتحديد علاقتها بالدورات الاقتصادية في الجزائر من خلال القيام بدراسة قياسية.

وقد اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على منهجين، الأول المنهج الاستنباطي وأداته الوصف في عرض وتحديد أهم التعاريف والنظريات المتصلة بظاهرة الدورات الاقتصادية وتحليل معطياتها، والثاني المنهج الاستقرائي وأداته الإحصاء الذي يظهر جلياً في قياس العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي والدورات الاقتصادية في الجزائر.

وقد توصلت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى عدة نتائج نذكر منها:

- إن التغيرات في الدورة الاقتصادية هي عبارة عن محصلة لسلسلة من التغيرات في العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية عبر الزمن.
- إن النظريات المفسرة للدورات الاقتصادية يجمعها عامل هام وأساسي هو دراسة أثر الصدمات المختلفة في حدوث الدورات الاقتصادية وكذلك آلية انتشارها.
- إن الدورة الاقتصادية هي نبض مشترك لمختلف المجتمعات عبر الزمن ولكل الفروع الاقتصادية، غير أن سلوك مكوناتها غير منتظم، حيث تتكرر بنفس المراحل ولكن تختلف الدورات الاقتصادية المتتالية فيما بينها من حيث حدوثها وطولها.

¹ بونوة سمية، علاقة متغيرات الاقتصاد الكلي بالدورات الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي وإحصاء، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسين بن بوعلي الشلف، 2009-2010.



- يمكن للدورات الاقتصادية أن تحدث في ظروف المنافسة الكاملة ومرونة تغير الأجور والأسعار، ويمكن أن تحدث أيضاً في ظروف المنافسة غير الكاملة وجمود الأسعار والأجور الاسمية.
- تتسم الدورات الاقتصادية في الجزائر أنها ذات فترة زمنية قصيرة وأكثر تكراراً.
- حدوث تقلبات مشتركة أصابت كافة المتغيرات الاقتصادية المستخدمة بدرجات مختلفة.
- تتميز تقلبات المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة باستمرارية أثر الصدمات عليها.
- إن تقلبات الاستهلاك العائلي الحقيقي أقل حدة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومن باقي مكوناته، وهذا ما ذهب إليه النظرية الاقتصادية بأن الإنفاق الاستهلاكي أكثر عناصر الطلب الكلي استقراراً، وتربطه علاقة قوية وطردية بالدورة الاقتصادية، وتحركه يلي تحرك الدورة الاقتصادية؛
- تقلبات الاستثمار الحقيقي ترتبط بعلاقة قوية وطردية بالدورة الاقتصادية، وهذا ما ذهب إليه الكثير من النظريات المفسرة للدورة الاقتصادية، وتحركه يلي تحرك الدورة الاقتصادية مما يفيد أن الاستثمار ليس المسؤول عن حدوث الدورات الاقتصادية؛
- تقلبات الإنفاق الحكومي الحقيقي ترتبط بعلاقة قوية وطردية بالدورة الاقتصادية، وهذا يدل أن عدم استقرار السياسة المالية تزيد من حدة الدورات الاقتصادية في الجزائر. وبناءً على ذلك يتضح أن السياسة المالية الداعمة للدورات الاقتصادية في الجزائر تعد أحد أهم العوامل التي تؤدي إلى تزايد حدتها.

⑦ الدراسة السابعة: صلاح مهدي عباس البرماني (2011):¹ بناء نموذج رياضي لقياس وتحليل التوازن العام

في الاقتصاد العراقي من خلال نموذج IS-LM-BP

تمحورات إشكالية الباحث في كيفية بناء نموذج اقتصادي قياسي للتوازن العام للاقتصاد العراقي

ركزت هذه الدراسة على واقع التوازن في الاقتصاد العراقي من خلال نموذج IS-LM-BP للمدة 1988-2006، من خلال تحقيق التوازن الداخلي والمتمثل في (معدل نمو مرتفع في الدخل القومي مع معدلات استخدام عالية إلى جانب استقرار في المستوى العام للأسعار)، والتوازن الخارجي والمتمثل في (توازن ميزان المدفوعات مع استقرار في أسعار الصرف). وذلك لتشخيص واقع التوازن الاقتصادي العام وإمكانية تحقيقه في المستقبل. معتمداً على المنهج الوصفي والمنهج القياسي.

وقد خلص الباحث إلى النتائج التالية.

¹ صلاح مهدي عباس البرماني، بناء نموذج رياضي لقياس وتحليل التوازن العام في الاقتصاد العراقي من خلال نموذج IS-LM-BP، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد 17،



- إمكانية تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي في الاقتصاد العراقي، ولكن عند مستويات منخفضة للناتج ومرتفعة من سعر الفائدة والرقم القياسي للأسعار.
 - أفضل سياسة اقتصادية لتحقيق التوازن الاقتصادي الكلي، عند مستوى مرتفع من الناتج ومنخفض من سعر الفائدة والرقم القياسي للأسعار، هو إتباع سياسة نقدية انكماشية وسياسة مالية توسعية.
 - علاقة سعر الفائدة والرقم القياسي للأسعار مع ميزان المدفوعات، خالفت النظرية الاقتصادية وهذا يرجع إلى المستويات العالية من التضخم، رافقها تدهور في سعر صرف الدينار العراقي، ولم يرق ذلك تغير في سعر الفائدة يوازي التغير في قيمة العملة ، فضلاً عن عدم الاستقرار السياسي الذي ساهم في هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، مما عزز عجز ميزان المدفوعات .
 - وجود علاقة طردية بين الناتج والاستثمار، إلا أن هذه العلاقة امتازت بانخفاض الميل الحدي للاستثمار .
 - انخفاض الميل الحدي للاستهلاك وارتفاع الميل الحدي للاستيراد، الأمر الذي يعكس عدم قدرة الاقتصاد العراقي في إشباع الطلب المحلي، مما يلجأ إلى الخارج في سد الفجوة بين العرض المحلي والطلب المحلي.
- أظهرت معادلة الاتجاه العام للمتغيرات الاقتصادية المستخدمة في النموذج ، أن للحرب والحصار الاقتصادي تأثير معنوي سالب وذلك من خلال استخدام المتغير الوهمي DUMMY VARIABLE.

⑧ الدراسة الثامنة: شيباني أحمد ولد الشيخ(2013):¹ فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي.

تمحورت إشكالية الدراسة في انعكاسات السياسة النقدية والمالية التي تم إتباعها، والإجراءات التي تم تنفيذها في ظل برامج الإصلاحات الاقتصادية على التوازنات الاقتصادية الكلية في موريتانيا.

اهتم الباحث بالتعرف على أدوات ووسائل السياسة النقدية والمالية التي أدخلتها موريتانيا لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي. بالإضافة على محاولة إدراك مدى قدرة السياسة النقدية والمالية على تحقيق أهداف برامج الإصلاحات الاقتصادية. وإيضاح إيجابيات وسلبيات برامج الإصلاح الاقتصادي.

ونظراً لطبيعة الدراسة المتمحورة حول انعكاسات السياسة النقدية والمالية التي تم إتباعها، والإجراءات التي تم تنفيذها في ظل برامج الإصلاحات الاقتصادية على التوازنات الاقتصادية الكلية في موريتانيا، اعتمد الباحث

¹ شيباني أحمد ولد الشيخ، فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2013-2012.



على المنهج الوصفي عند تعرضه لمفهوم كل من السياسة النقدية والمالية وعناصرهما، والمنهج التاريخي والتحليلي، بالإضافة إلى المنهج الإحصائي.

وقد تحصل الباحث على النتائج التالية:

- السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية، فهي تهدف إلى ضمان توازن النشاط الاقتصادي على المدى القصير وال المدى المتوسط، فهي تسعى إلى تحقيق المربع السحري لكالدور وخاصة التحكم في التضخم عن طريق أدوات مختلفة مباشرة وغير مباشرة.
- إن التعاون المميز بين وزارة المالية والبنك المركزي في موريتانيا والذي عنوانه تنسيق السياسة النقدية والمالية، يعتبر صمام الأمان للاقتصاد الوطني من اجل التغلب على جميع الاختلالات التي يتعرض لها منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.
- ضرورة التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية في ظل اقتصاد السوق يتطلب وضع حد للتمويل عن طريق العجز الميزاني والاعتماد في التمويل على الوسائل الطوعية المعتمدة في السوق.
- إن رؤية النقديين منصبة على مؤشر النقود باعتباره مصدر الاختلالات والأزمات ولذلك يرون بأن ضبط الإصدار النقدي إجراءات السياسة النقدية والتحكم فيه، بإمكانه أن يجنب العالم من الاختلالات الاقتصادية ولذلك نجد برامج صندوق النقد الدولي تركز على السياسة النقدية المتشددة.
- يقتضي سلوك مبدأ الرشد الاقتصادي أن لا توجه كل النفقات العامة للوفاء بالأغراض الاستهلاكية فحسب.
- تتميز السياسة المالية للاقتصاد بالمرونة مما يجعلها صالحة لمقابلة التطورات المستمرة.
- تعتبر السياسة النقدية في الدول النامية أقل فعالية منها في الدول المتقدمة بسبب الاختلالات الهيكلية والمالية والنقدية ولإنجاحها لا بد من مواصلة تطبيق الإصلاحات اللازمة.



⑨ الدراسة التاسعة: بوبكر زهور (2013):¹ علاقة النمو الاقتصادي بمتغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر - دراسة قياسية تحليلية للفترة (1970-2010).

تمحورت إشكالية هذه الدراسة في مدى تأثير متغيرات الاقتصاد الكلي في نمو الاقتصاد الجزائري، والدور الذي تلعبه هذه المتغيرات في تحديد مستويات النمو الاقتصادي في الجزائر؟ واهتمت الباحثة بالتركيز على نظرة مختلف التيارات الفكرية الاقتصادية على ظاهرة النمو الاقتصادي، وأهم النماذج الاقتصادية المفسرة لها، ومسار النمو الاقتصادي في الجزائر قبل وبعد الإصلاحات الاقتصادية، وأيضاً درست قياس وتقييم العلاقة بين النمو الاقتصادي وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي، وذلك بإسقاط نماذج أشعة الانحدار الذاتي على المتغيرات الاقتصادية الكلية المختارة في الدراسة (البطالة، سعر النفط، سعر الصرف، النفقات)، بالإضافة محاولة الكشف عن شبكة العلاقات الموجودة بين متغيرات النظام المدرس، وتحديد اتجاهات علاقات السببية فيما بينها (في حالة وجودها).

ولمعالجة الإشكالية المدروسة اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي باستعمال البيانات الإحصائية، والمنهج التجريبي فيما يخص الدراسة التطبيقية ومُثل في منهج الاقتصاد القياسي. وقد خلصت الدراسة إلى تحقيق النتائج التالية:

- النمو الاقتصادي هو حدوث الزيادة في إجمالي الناتج المحلي، وهو عملية توسع اقتصادي تلقائي يتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة ومحددة تقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة.
- يعتبر الناتج الداخلي الخام المؤشر الذي يستخدم عادة من أجل قياس النمو، لكن ذلك يطرح سلسلة من المشاكل التي ترتبط بتكوينه والتمثيل الذي يقدمه للنمو الاقتصادي.
- الخاصية الأساسية لتقنية أشعة الانحدار الذاتي "VAR" تتعلق بكون منهجها الأساسي يسمح ببناء نماذج اقتصادية قياسية مع عدد أقل من القيود المفروضة من طرف النظرية الاقتصادية.
- نتائج اختبارات السببية - حسب مفهوم قرانجر "Granger" - كشفت عن وجود تأثير كبير تمارسه كل من متغيرتي سعر النفط والنفقات العمومية على معدلات النمو الاقتصادي.

¹ بوبكر زهور، علاقة النمو الاقتصادي بمتغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر - دراسة قياسية تحليلية للفترة (1970-2010)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2012-2013.



- أكدت نتائج تحليل دوال الاستجابة الدفعية نتائج اختبارات السببية حيث أسفرت عن وجود استجابات معنوية من طرف متغيرة معدل النمو تجاه صدمات كل من متغيري سعر النفط والنفقات العمومية، في حين أكدت نتائج هذا التحليل عن عدم وجود أي نوع من الاستجابات من طرف متغيرة معدل النمو تجاه صدمات متغيرة معدل البطالة.

- يلعب قطاع المحروقات دوراً مهماً في إرساء قواعد الاقتصاد الوطني، إذ تساهم صادرات المحروقات بأكثر من 90% من إيرادات الجزائر بالعملة الصعبة.

- متغيرة معدل البطالة لا تمارس أي تأثير علة متغيرة معدل النمو الاقتصادي، وهذا ما بينته نتائج اختبار السببية التي بينت كذلك أن النمو الاقتصادي يؤثر في معدلات البطالة. وهذا ما يؤكد علاقة أوكن.

10 الدراسة العاشرة: مسعودي مليكة (2013):¹ تحت عنوان سياسة استقرار الاقتصاد الكلي مقدمة بنموذج الطلب الكلي والعرض الكلي دراسة مقارنة بين الجزائر وفرنسا.

وتمحورت إشكالية هذه الدراسة في: تأثير السياسة الكلية المنبوعة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي

الكلي في كل من الجزائر وفرنسا بتطبيق نموذج "OG-DG" و نموذج "GEMINI-E3".

حيث اهتمت الباحثة بتقييم مدى فعالية السياسات الكلية المطبقة في البلدين محل الدراسة، بالإضافة إلى تحليل سياسات الاستقرار وتحديد دورها في بناء نموذج عام متكامل يسمح بتحقيق التوازن الكلي، معتمدة في دراستها على كل من المنهج الاستنباطي بأدواته التوصيف والتحليل من خلال تحليل سياسات الاستقرار الاقتصادي وإبراز العلاقة بين مختلف المتغيرات الكلية، والمنهج الاستقرائي بأدواته الإحصاء والنمذجة، من خلال تحليل المعطيات الإحصائية والاعتماد على القياس الاقتصادي لتقدير نماذج الدراسة.

وقد توصلت الباحثة إلى أن الاستقرار الاقتصادي الكلي يتحقق انطلاقاً من التوازن العام في إطار العلاقة السببية القائمة بين المتغيرات الكلية، كما اعتبرت أن نماذج التوازنات العامة التي جاء بها كينز وماندل فليمينغ وغيرهم هي نماذج أساسية لبناء نموذج التوازن العام، وأن نموذج "GEMINI-E3" هو نموذج كلي مطور لنموذج التوازن العام، وأوضحت أن العلاقة القائمة بين النمو والبطالة من جهة، والبطالة والتضخم من جهة أخرى، تصور لنا مدى تحكم الدولة في هيكلها الإنتاجي كما أنها تظهر قوة الدولة في ضبط مختلف المتغيرات الكلية انطلاقاً من السياسات الكلية.

¹ مسعودي مليكة، سياسة استقرار الاقتصاد الكلي مقدمة بنموذج الطلب الكلي والعرض الكلي دراسة مقارنة بين الجزائر وفرنسا، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسينة بن بوعلي، الشلف، 2012-2013.



وبينت عند قيامها بدراسة العلاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي والمحيط والطاقة في الجزائر، أن الناتج المحلي الإجمالي له تأثير قوي على المحيط، ومن ثم فإن إتباع الجزائر لسياسة مالية توسعية لتحقيق الإنعاش الاقتصادي أسهم بشكل كبير في زيادة النشاطات الملوثة للبيئة.

⑪ الدراسة الإحدى عشر: يحياوي عبد الحفيظ (2016):¹ إشكالية التوازن الاقتصادي الكلي في الجزائر ما بين الميزانية العامة للدولة والميزان التجاري دراسة حالة للفترة (1980-2014).

برزت إشكالية هذه الدراسة في انعكاسات التغيرات الحاصلة في سياسة الميزانية العامة على مؤشرات التوازن الاقتصادي الخارجي، وعلى التوازن الاقتصادي الكلي في الجزائر؟

اهتمت هذه الدراسة بإبراز المنطلقات الفكرية للتوازن الاقتصادي وآليات تحقيقه؛ واهتم بدراسة التأثيرات المتبادلة بين الميزانية العامة للدولة والتوازنات الاقتصادية سواء الداخلية أو الخارجية. محاولة إدراك وفهم تطورات السياسات الميزانية وسياسة التجارة الخارجية في الجزائر ومدى مواكبتها للإصلاح الاقتصادي من خلال دراسة الإصلاحات الاقتصادية، إضافة إلى تقييم فعالية السياسة الميزانية وسياسة التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني، من خلال فعاليتها في تحقيق التوازن الاقتصادي بنوعيه.

وبالنظر إلى طبيعة الموضوع المدروس ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة، اعتمد الباحث على منهجين، المنهج الوصفي في بحث ووصف الإطار النظري للميزانية العامة والتوازن الاقتصادي الكلي، والمنهج التحليلي في تحليل ودراسة الجداول والبيانات الإحصائية التي تم جمعها حول الموضوع. وقد خلص الباحث إلى النتائج التالية:

- أن المفاهيم المتعلقة بالميزانية العامة، قد تطورت لتواكب مسيرة تطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية، بما ينسجم مع التطور التاريخي للفكر الاقتصادي والمالي عبر المراحل التاريخية ولتصورات المدارس الاقتصادية لها.
- أن مفهوم التوازن الاقتصادي، قد تطور بتطور الدور الاقتصادي للدولة، وارتبط ارتباطاً وثيقاً بالإيديولوجيات الفكرية للمدارس الاقتصادية. فقد تطور مفهوم التوازن الاقتصادي من التوازن الكمي أو المحاسبي للميزانية العامة (المفهوم التقليدي)، إلى مفهوم التوازن الاقتصادي العام الأشمل منه (الفكر المعاصر).

¹ يحياوي عبد الحفيظ، إشكالية التوازن الاقتصادي الكلي في الجزائر ما بين الميزانية العامة للدولة والميزان التجاري دراسة حالة للفترة (1980-2014)، مرجع سبق ذكره.



- أن تكييف التوازن الاقتصادي الخارجي، والذي يعد من أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، قد يتم وفق مجموعة من المناهج والإجراءات المتباينة، تباين مقاربات المدارس الاقتصادية، وأن التوازن المالي للميزانية العامة للدولة لم يعد يقتصر على التوازن الكمي أو المحاسبي بين الإيرادات والنفقات العامة، بل أصبح له علاقة بالتوازن الاقتصادي الكلي.
- أن التوازن الاقتصادي سواء الداخلي أو الخارجي يقتضي تفاعل المتغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية في الاقتصاد المفتوح، وذلك في مسار تكاملي لسياسة الميزانية مع السياسات الأخرى.
- أن سبب الاختلالات الاقتصادية التي أصابت الاقتصاد الوطني يرجع أولاً إلى ما يسمى بالصدمات الخارجية - التي تتألف أساساً من الاضطرابات التي تصيب أسعار النفط خاصة، بالإضافة إلى أسعار الصرف-، وثانياً إلى السياسات الاقتصادية التي تم اتخاذها في هذه الفترة، - والتي تمخض عنها عجز لازم الميزانية العامة وميزان المدفوعات، وكان سبباً رئيسياً في اختلال التوازن الاقتصادي العام -.
- أن سياسات الإصلاح الاقتصادي التي اتبعتها الجزائر، مرتبطة أساساً بالاختلالات الهيكلية الداخلية والخارجية، والتي جاءت لمواكبة الإصلاحات المنتهجة مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات في خضم الانتقال من اقتصاد موجه نحو اقتصاد السوق، بهدف الحد من العجز الميزاني والعجز الخارجي.
- أنه وفي ظل الظروف التي شهدتها الاقتصاد الوطني في فترة الدراسة، لعبت الدولة دوراً هاماً وأساسياً في إدارة الاقتصاد الكلي، فالإصلاحات الاقتصادية التي كانت تهدف لاستعادة التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد الوطني، أظهرت الحاجة الماسة إلى الاعتماد أساساً على السياسات الاقتصادية الكلية كالسياسة الميزانية والنقدية والتجارية، وفقاً للتدخل المدروس في الحياة الاقتصادية.

12 الدراسة الثانية عشر:

Nicolas Carnot,(2001):¹ MANEGE: a small macro-econometric model of the French economy.

سنة 2001، حيث تم تقدير نموذج **MANEGE*** وهو نموذج كلي لدراسة الاقتصاد العام يبحث عن التوازن الاقتصادي العام، للاقتصاد الفرنسي، لتحليل السياسات الاقتصادية الكلية والتنبؤ بالأوضاع المستقبلية، حيث أن هذا النموذج يقوم على التحليل الكينزي في إطار اقتصاد مفتوح على العالم الخارجي، تم التوصل إلى أن الصدمات الخارجية والداخلية المتمثلة في التطور التكنولوجي، والتطورات الخارجية والنقدية

¹ Nicolas Carnot , **MANEGE: a small macro-econometric model of the French economy**. Direction de la PreVision, Ministry of economy, Finance and Industry.

* Modele Agregé National pour l'Etude Generale de l'Economie .



والمالية دور كبير في إحداث الخلل خاصة على جانب العرض الكلي، وبالتالي إحداث خلل على مستوى التوازن الكلي.

13) الدراسة الثالثة عشر: مختار بن عابد، أمينة بن عيسى:¹

effets de baissement des prix de pétrole sur la politique budgétaire en Algérie.

تبين هذه الدراسة آثار خفض أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر، هذا البلد لديه اقتصاد ذو طبيعة ريعية حيث أن أغلب صادراته تأتي من قطاع المحروقات ويتم عن طريقها تمويل إجمالي عائدات الدولة من الضرائب المفروضة على القطاع النفطي . وقد خلصت الدراسة إلى أنه هناك تأثير سلبي لأسعار النفط على تخفيض الإيرادات الإجمالية للدولة وعلى توازن الميزانية وأداء السياسة المالية بسبب غياب التنويع في أساليب التمويل في الجزائر.

14) الدراسة الرابعة عشر:

Longinus Rutasitara (2003):², Exchange rate regimes and inflation in Tanzania.

مع التغير المستمر في السياسة النقدية والتغيرات الكبيرة التي حدثت في سعر الصرف المدار أدت إلى الانتقال إلى سعر الصرف الحر منذ عام 1986 حتى 2002 حيث هدفت الدراسة لمعرفة المحددات التي تؤثر على التضخم في تانزانيا مع التركيز على سعر الصرف بالذات، وقد استخدم الباحث لتقدير أثر التغير في أنظمة سعر الصرف وأثرها على التضخم حيث أشار النموذج إلى وجود تأثير لسعر الصرف الموازي على التضخم مقارنة مع سعر الصرف الرسمي وقد خلصت الدراسة إلى ما يلي:

- سعر الصرف الاسمي الثابت هو المفضل وهذا لأنه يؤدي إلى تثبيت معدل التضخم السنوي وعدم ارتفاعه بشكل كبير، وكذلك يؤدي إلى اتخاذ قرارات تجارية سليمة ويجلب الاستثمارات الأجنبية أي أن تراجع معدل التضخم يوحى بتحسين الأداء الاقتصادي الكلي ونمو الناتج المحلي الإجمالي في تانزانيا، يؤثر كل التغير في سعر الصرف وأسعار السلع الأجنبية المستوردة في التضخم.

¹ مختار بن عابد، أمينة بن عيسى، **la politique budgétaire en Algérie effets de baissement des prix de pétrole sur**، يوم دراسي تحت عنوان فعالية السياسة المالية في ظل أزمة انخفاض أسعار البترول، وضرورة التحول نحو ترشيد، استخدام الموارد، قسم العلوم الاقتصادية، الجامعة الملحقه مغنية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 19 أفريل 2016.

² Longinus Rutasitara, **Exchange rate regimes and inflation in Tanzania**, Research Paper 138, University of Dar es Salaam Tanzania



الدراسة الخامسة عشر:

15

A.Bernard ; M.Vielle, (2007)¹ Le Modèle GEMINI-E3

سنة 2007، وبعد إجراء البحوث على نموذج "GEMINI-E3*" ، (وهو نموذج ديناميكي يعتمد على التوازن الاقتصادي العام والربط بين السياسات الاقتصادية والطاوية والسياسات البيئية) في كل من فرنسا وسويسرا توصل الباحثان إلى أن هذا النموذج يتميز بـ:

- أنه نموذج متكامل لتحليل آثار السياسة العامة الهادفة للتقليل من انبعاثات الغازات السامة .
- أنه نموذج متطور وشامل ويمكن تطبيقه في أية دولة .
- هو نموذج يتميز بالمرونة في خصائصه واستعمالاته.

المطلب الثاني: تقييم الدراسات السابقة

سننتقل إلى أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة وكذلك موقع دراستنا من هذه الدراسات:

أولاً: أوجه الشبه للدراسات فيما بينها:

معظم هذه الدراسات تطرقت إلى التوازن الاقتصادي والسياسات الاقتصادية والعلاقة بينهما وصفيًا وتحليليًا، ومعرفة أثر السياسات المالية والنقدية على التوازن الاقتصادي الكلي. والنمذجة عن طريق اتخاذ عدة نماذج لمعرفة العلاقة التشابكية بين متغيرات الدراسة.

- الهدف من دراستهم كان تحليل السياسات التي اتبعتها الجزائر لتحقيق التوازن الاقتصادي ومعالجة الخلل.
- تحليل بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر.
- دراسة التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية.

ثانياً: أوجه الاختلاف

- أن السياسات الاقتصادية لم تبين الآلية التي تؤثر بها على التوازن الاقتصادي.
- اختلاف طريقة التقدير والنمذجة الإحصائية في بناء نموذج قياسي اقتصادي كلي.
- عدم التطرق لتوازن كل الأسواق معا (سوق السلع والخدمات، سوق النقد، سوق العمل).
- اختلاف الفترة محل الدراسة، واختلاف المتغيرات التي تطرقنا لها في دراستنا مع الدراسات السابقة.

¹ A.Bernard ; M.Vielle, ¹ Le Modèle GEMINI-E3 Forum Interministériel Sur La Prospective Energetique Et Environnementale.Medad-Cgp (Paris) Et Epfl (Lausanne) Tse (Lerne) (Toulouse).

* GEMINI-E3: General Equilibrium Model of International-National-Interaction for Economy Energy-Environment.



- من هذه الدراسات السابقة الذكر أنها تطرقت إلى دراسة سياسة واحد نقدية أو مالية من خلال تبيان دورها أو مدى فعاليتها في تحقيق التوازن الاقتصادي، أو متغير من بين المتغيرات الجزئية أو الكلية. ودراستنا هذه سنسعى من خلالها إلى الجمع بين السياستين النقدية والمالية ومحاولة تقييم مدى فعاليتها في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة المحددة.

ثالثا: موقع الدراسة من الدراسات السابقة

إن موضوع التوازن الاقتصادي الكلي كحقل للدراسة ليس بجديد، وتعد دراستنا تكملة للدراسات السابقة ومساهمة تستند إليها الدراسات اللاحقة، فوفقا لمعلوماتنا لا توجد دراسة حديثة تدرس نموذج التوازن الاقتصادي الكلي للاقتصاد الجزائري للأسواق الثلاثة.

فالدراسة التي نحن بصدد القيام بها ستقوم بتحليل العلاقة بين عدة متغيرات اقتصادية خلال الفترة 1990-2016، حيث أنه لم يتم الجمع بين كل المتغيرات فقد جاءت في بحوث متفرقة، ويمكن ملاحظة أن أغلب هذه الدراسات استخدمت الجانب التحليلي أو الجانب القياسي عكس هذه الدراسة التي ستقوم بإثبات شكل التوازن الاقتصادي للاقتصاد الجزائري عن طريق التحليل والقياس معاً. وبالتالي سيساهم ذلك في إيجاد العديد من العلاقات التبادلية والتشابكية بين المتغيرات التي تفسر العديد من الظواهر الاقتصادية.

ولعل الإضافة البارزة الجديدة في هذه الدراسة تكمن في جمع أكبر عدد من المتغيرات، على اختلاف الدراسات السابقة الذكر. ويعد بحثنا هذا حلقة تكمل سلسلة البحوث السابقة، ولبنة جديدة تستند إليها البحوث اللاحقة.



خلاصة

إن استهداف التوازن الاقتصادي الكلي يحمل تحت طياته تحقيق نمو اقتصادي معتبر يرافقه تخفيض في مستويات البطالة واستقرار في المستويات العامة للأسعار بالتزامن مع إحداث توازن في ميزان المدفوعات، يعتبر الهدف الأسمى للسياسة الاقتصادية بمختلف أدواتها، للحيلولة دون وقوع أزمات اقتصادية فالاستقرار الظرفي الناتج عن تحسن بعض المتغيرات الخارجة عن نطاق التحكم المحلي لا يمكن اعتماده كأساس لتقييم فعالية السياسات الاقتصادية الكلية في إحداث التوازن المطلوب.

انطلاقاً مما سبق، جاء هذا الفصل كمحاولة لإلقاء الضوء على المنطلقات الفكرية للتوازن الاقتصادي والسياسات الاقتصادية، وذلك بالاستناد إلى أهم النظريات الاقتصادية الكلية.

إن الدور الذي تلعبه السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق التوازن للاقتصاد الجزائري المنشود، على ضوء المتغيرات المقترحة يستدعي تتبع مسار المتغيرات خلال الفترة محل الدراسة، حيث سيكون هذا الموضوع محور اهتمامنا في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

الفصل الثاني

قياس أثر السياسات الانكماشية على الأسواق الآنية

تمهيد

بعد ما تطرقنا في الفصل الأول إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالتوازن الاقتصادي والسياسات الاقتصادية الكلية، سنحاول في هذا الفصل تحليل تطور أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية النقدية والمالية في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)، مع تبيان أثر انعكاس كل سياسة انكماشية (نقدية و/أو مالية) على هذه المتغيرات. من خلال التمييز بين هذه المتغيرات إلى متغيرات داخلية تعكس لنا مؤشر التوازن الداخلي، وأخرى خارجية تعكس لنا وضعية مؤشرات التوازن الخارجي في الجزائر.

إن القياس الاقتصادي هو تكامل النظرية الاقتصادية مع الرياضيات والأساليب الإحصائية بهدف اختبار الفرضيات عن الظواهر الاقتصادية وتقدير معاملات العلاقات الاقتصادية والتنبؤ بالقيم المستقبلية للمتغيرات والظواهر الاقتصادية، ولكن لوضع هذه العلاقة نعتمد على مجموعة من الوسائل أهمها: النظرية الاقتصادية، الإحصاء وطرق التقدير في القياس الاقتصادي.

يهدف هذا الفصل إلى دراسة العلاقة بين أهم متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال فترة 1990-2016، حيث سنحاول في بداية الأمر التطرق إلى تطور مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد الجزائري أثناء الفترة محل الدراسة، ثم دراسة العلاقة بين انخفاض أسعار البترول والمتغيرات الاقتصادية الكلية، كما قمنا بتقدير المعادلات السلوكية للأسواق (سوق السلع والخدمات، وسوق النقد) في الاقتصاد القياسي، بعد ذلك دراسة السببية بين متغيرات الدراسة، وكذلك الارتباطات الجزئية ومن ثم الوصول لصياغة قياسية لنموذج IS-LM-BP في الجزائر.

المبحث الأول: المعطيات المجمعة (الاقتصاد الجزائري والتوازنات الاقتصادية الكلية خلال الفترة

(1999-2016)

عانى الاقتصاد الجزائري في فترة التسعينات العديد من الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية، والتي تجلت في اختلال الميزانية العامة، اختلال ميزان المدفوعات، ارتفاع معدلات البطالة ... وغيرها، وللخروج من هذه الوضعية ولتحقيق التوازنات الكلية اعتمدت الجزائر سياسة ميزانية توسعية لتنشيط الطلب الكلي للفترة (1999-2014) وفقاً لمنهج التحليل المالي للفكر الكينزي، وقد ترجمت هذه السياسة من خلال انجاز استثمارات عمومية ضخمة، تم تنفيذها في إطار ثلاث برامج هي:

✓ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، أو المخطط الثلاثي الذي غطى الفترة (2001-2004).

✓ البرنامج التكميلي لدعم النمو، أو المخطط الخماسي الأول للفترة (2005-2009).

✓ برنامج توطيد النمو الاقتصادي، أو المخطط الخماسي الثاني (2010-2014).

لكن مع بداية سنة 2015، إذ حدث ما لم يكن في الحسبان وانخفضت أسعار البترول انخفاضاً شديداً، وهو التحول الذي أدى بالسلطة إلى المناداة بشد الحزام، وترشيد الإنفاق العمومي وإتباع سياسة انكماشية للخروج من هذا المأزق، لأنه وكما نعلم أن 98% من إيرادات الجزائر متأنية من الجبايات البترولية.

المطلب الأول: الأثر المتبادل بين بنود الميزانية العامة والميزان التجاري

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى تحليل العلاقة بين مختلف متغيرات الميزانية العامة والميزان التجاري

أولاً: تطور رصيد الميزانية العامة ورصيد الميزان التجاري للجزائر

تميزت الجزائر خلال فترة ما بعد 1999 بالتححرر من التزاماتها وفق برنامج الإصلاح الاقتصادي، ومع ذلك استمرت في انتهاج سياسة مالية انكماشية حتى سنة 2001، إلى أن شهدت هذه السنوات ارتفاعاً ملحوظاً في أسعار النفط، مما أدى إلى التحسن في أداء المالية العامة، ودفع بالجزائر إلى إطلاق برامج تنمية.¹

فالمالية العامة للجزائر تتأثر بمختلف التوازنات الخارجية، لكون الإيرادات تخضع لدرجة كبيرة لما يطرأ على السوق النفطية، ولكون الإيرادات تركز بنسب عالية على الجباية البترولية، واعتباراً لما تمثله الميزانية في تمويل الاقتصاد وإنعاشه، يظهر جلياً مدى تبعية وتيرة الإنعاش لمستوى مداخيل الجزائر من إيرادات المحروقات، أما موارد الميزانية الأخرى فهي مرتبطة بوتيرة النشاط الاقتصادي، وهذا الأخير تتحكم فيه المتغيرات الخارجية بدرجة كبيرة، وبالأخص سعر النفط وسعر الصرف.

¹ الاتحاد العربي لغرفة التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، التقرير الاقتصادي العربي، بيروت، 2006، ص: 88.

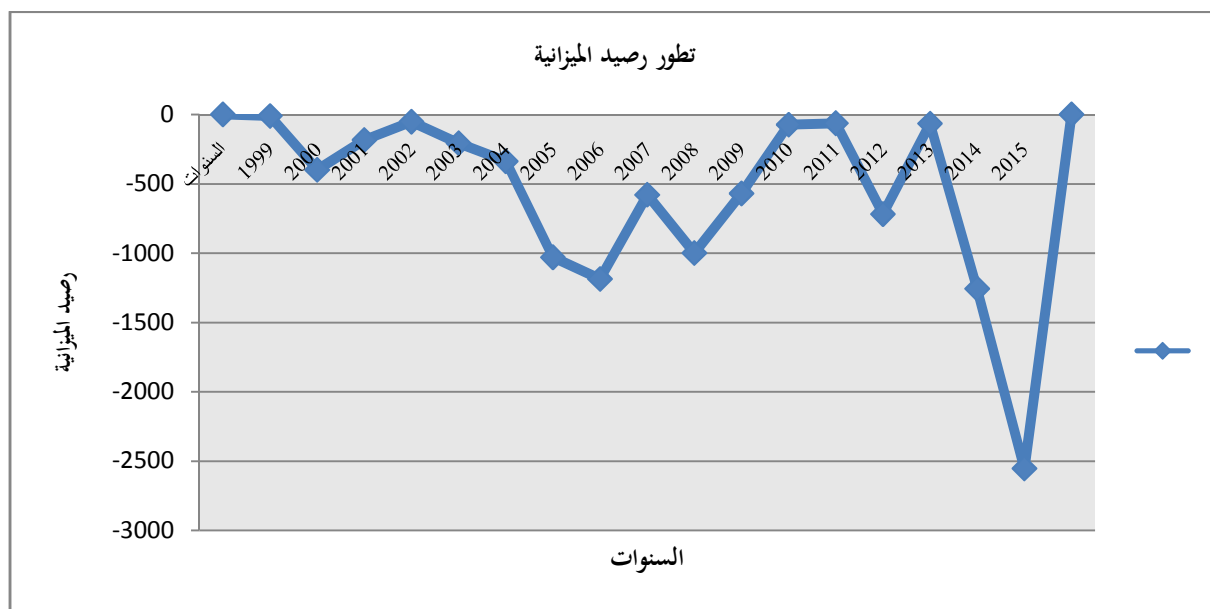
جدول رقم: (01-02): تطور الرصيد الميزاني في الجزائر للفترة (1999-2015)

الوحدة: مليار دج

البيان السنوات	رصيد الميزانية			نسبة الرصيد من % PIB	رصيد الميزان التجاري		
	التفقات العامة	الإيرادات العامة	رصيد الميزانية		الصادرات	الواردات	رصيد الميزان التجاري
1999	961.682	950.5	11.182 -	0.34 - %	868.125	766.9325	101.1925
2000	1178.1	1578.1	400 -	9.70 - %	1697.866	880.542	817.324
2001	1321.0	1505.5	184.5 -	4.36 - %	1550.898	930.6775	620.2205
2002	1550.6	1603.2	52.6 -	1.16 - %	1605.790	1159.170	446.62
2003	1766.2	1974.4	208.2 -	3.96 - %	2008.951	1254.041	754.91
2004	1891.8	2229.7	337.9 -	5.49 - %	2462.920	1577.138	885.782
2005	2052.0	3082.6	1030.6 -	13.62 - %	3569.649	1820.427	1749.222
2006	2453.0	3639.8	1186.8 -	15.69 - %	4149.707	1863.501	2286.206
2007	3108.5	3687.8	579.8 -	6.81 - %	4402.232	2326.059	2076.173
2008	4191.0	5190.5	999.5 -	10.68 - %	5298.034	3170.777	2127.257
2009	4246.3	3676.0	570.3 -	5.16 - %	3525.855	3583.772	57.917-
2010	4466.9	4392.9	74 -	0.74 - %	4610.103	3768.003	842.0996
2011	5853.6	5790.1	63.5 -	0.52 - %	5658.617	4172.893	1485.724
2012	7058.1	6339.3	718.8 -	4.92 - %	5979.810	4612.075	1367.735
2013	6024.1	5957.5	66.4 -	0.40 - %	5528.757	5061.122	467.6354
2014	6995.7	5738.4	1257.3 -	7.55 - %	5252.596	5502.405	249.809 -
2015	7656.3	5103.1	2553.2 -	14.83 - %	7779.485	7225.578	553.9061

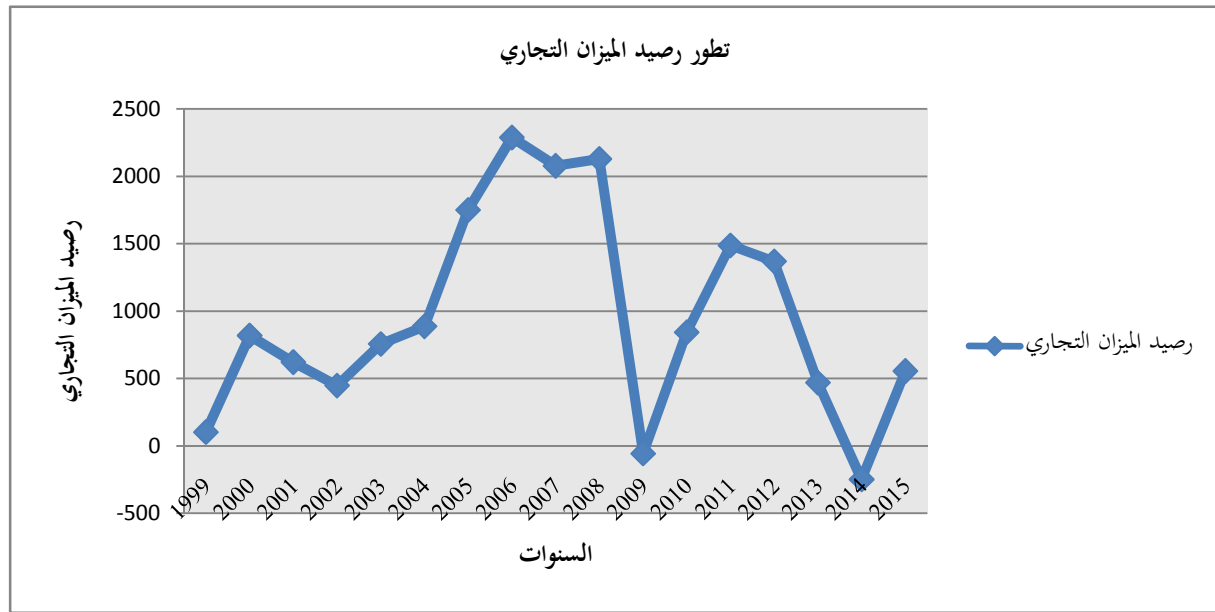
المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على تقرير بنك الجزائر

شكل رقم (01 - 02): تطور رصيد الميزانية



المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على معطيات الجدول رقم (01-02).

شكل رقم (02-02): تطور رصيد الميزان التجاري



المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على معطيات الجدول رقم (01-02).

من خلال الجدول والبيان السابقين، نلاحظ أن الرصيد الميزاني يمتاز بالعجز خلال الفترة محل الدراسة وهذا منطقي نظرا للزيادة المفرطة للنفقات العامة، حيث نلاحظ أن العجز في الرصيد الميزاني بلغ (11.18 مليار دج) سنة 1999، ثم ارتفع العجز سنة 2000 ليمثل ما نسبته (9.70%) من الناتج الداخلي الخام، ثم انخفض العجز سنة 2002 إلى ما نسبته (1.16%) من الناتج الداخلي الخام، واستمر هذا العجز في الارتفاع ليصل إلى أقصى قيمة له سنة 2014 بقيمة (1257.3 مليار دج)، وهذا نظراً للنفقات الضخمة والهائلة التي تتحملها الدولة، إضافة إلى عدة أسباب أهمها المديونية الكبيرة في الجزائر خاصة فيما يتعلق بخدمة الدين. كذلك يفسر هذا العجز بتأثير الصدمة الخارجية الكبيرة الناجمة عن الانخفاض الظرفي الحاد لسعر البترول، إضافة إلى الزيادات المعتبرة للمصاريف الجارية للميزانية،¹ وهذا بعد سنة 2008.

إضافة إلى التوسع العام لدور الدولة من خلال قيامها بالخدمات المجانية كالتعليم والصحة وتسيير المرافق العمومية .. الخ، وكذا تدعيم بعض السلع الاستهلاكية، وتراجع أسعار البترول، إذ بلغت سنة 1998 حوالي 12.94 دولار للبرميل الواحد،² هذا ما انعكس على إيرادات الجباية البترولية وبالتالي أدى إلى زيادة عجز الميزانية. وإجمالاً فإن التوازن الداخلي للاقتصاد الوطني يعاني من اختلال يتمثل في عدم التناسب بين الإيرادات العامة من جهة والنفقات العامة من جهة أخرى، وهذا فضلاً عن نمو النفقات بمعدل أعلى من نمو الإيرادات.

¹ بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي لسنة 2013، نوفمبر 2014، ص: 85.

² Banque d'Algérie, Rapport annuelle, Période 1997-2002, Annexe: Tableaux Statistiques, (Tableau 16: Balance des paiements+ Tableau 19: Encours et Structure de la dette extérieure).



أما بالنسبة للميزان التجاري؛ فمن خلال تحليلنا للجدول رقم (02-01) والشكل رقم (02-02) نلاحظ أن الميزان التجاري سجل سنة 1999 فائضاً قدره 101.192 مليون دج، ليشهد تضاعف بحوالي ثماني مرات سنة 2000، ثم شهد انخفاض بشكل تدريجي للسنوات 2001، 2002، 1994، ليرتفع من جديد سنة 2003 بسبب زيادة قيمة الصادرات وهذا راجع بصورة أساسية إلى زيادة أسعار النفط وانخفاض قيمة الواردات، ثم شهد هذا الفائض تزايداً مستمراً بداية سنة 2005 أي بمعدل أكثر من 124%، كزيادة في رصيد الميزان التجاري وذلك إلى غاية سنة 2008 وهو ما يعكس زيادة الصادرات بنسبة أكبر من زيادة الواردات خلال هذه الفترة ليحقق أكبر قيمة فائض سنة 2006 بمقدار 2286.206 مليار دج، أما سنة 2007 و2008 فقد شهدت تقارب في رصيد الميزان التجاري مقارنة بسنة 2006؛ يلي ذلك انخفاض في سنة 2009 بل حقق عجزاً بقيمة (-57.917)، وذلك راجع إلى تداعيات الأزمة العالمية وما عرفته من تباطؤ في التجارة العالمية، ثم تلاه زيادة تفوق 181% في سنة 2010، ولو أنه زيادة قوية في هذه السنة، وتباطؤ تدريجي في تحقيق الفائض إلى غاية سنة 2013، وهو راجع لارتفاع سعر البترول وللمخططات التنموية التي اعتمدتها الحكومة الجزائرية مثل: مخطط الإنعاش الاقتصادي، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، إضافة إلى فتح مجالات الاستثمار المحلي والأجنبي في مختلف القطاعات، مما كان له أثر بارز في الميزان التجاري، خاصة ما يتعلق باستيراد التجهيزات الصناعية والمواد الخام التي تحتاجها هذه المخططات، الأمر الذي أعطى دافعاً قوياً للصادرات من خلال ما أمكن تحقيقه في إطار الشراكات الأجنبية وترقية الاقتصاد الوطني وتشجيع التصدير خاصة فيما يتعلق بالمنتجات البترولية وبعض الصناعات الخفيفة،¹ وفي سنة 2014 حقق رصيد الميزان التجاري عجزاً بسبب أزمة انخفاض أسعار البترول.

ثانياً: علاقة الصادرات بالإيرادات العامة:

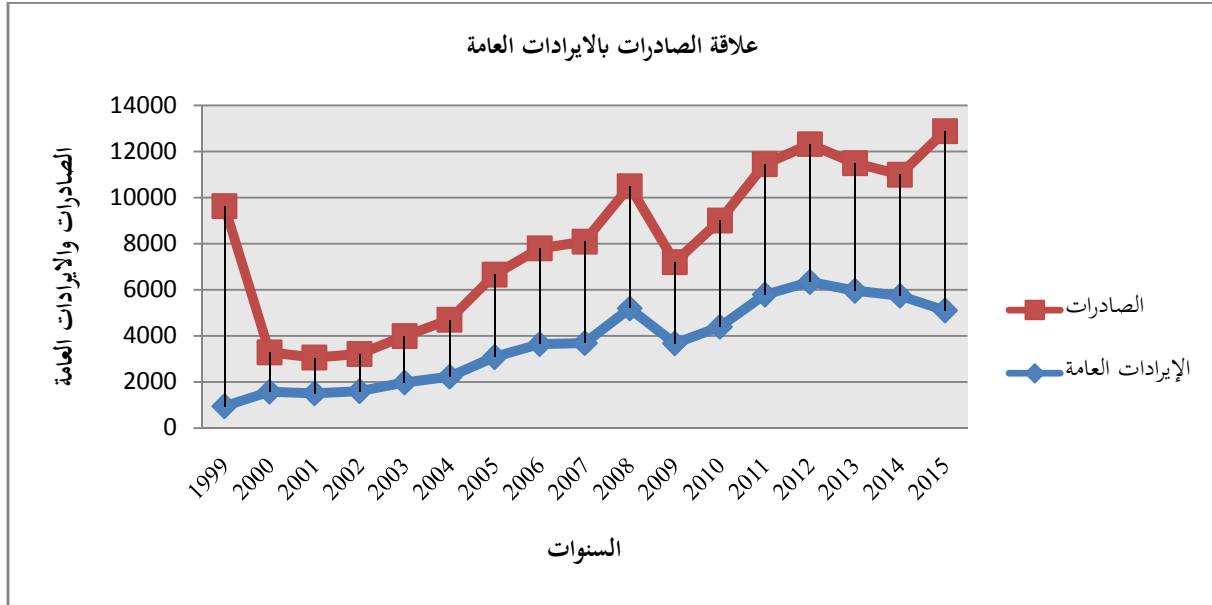
من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة الصادرات قد عرفت ارتفاعاً كبيراً خلال الفترة 1999-2015، وبالمقابل عرفت هذه الفترة ارتفاعاً وتزايداً مستمراً في إيرادات الميزانية، هذا التزايد يعود إلى ارتفاع حجم الصادرات (خاصة النفطية)، المقترن بارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية. حيث أن ارتفاع صادرات المحروقات أدى إلى ارتفاع قيمة الصادرات الإجمالية وهو ما انعكس إيجابياً وبشكل مباشر بارتفاع إيرادات الميزانية.

¹ شلال رشيد، تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص إدارة العمليات التجارية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الموسم الجامعي 2010-2011، ص: 188.



فمن خلال الشكل المبين أسفله، ومن خلال مقارنة منحنى تطور الصادرات والإيرادات العامة للميزانية وبالرغم من تقلباتهما الطفيفة، يتبين لنا مدى تطابقهما، فأى تغير في قيمة الصادرات يؤدي إلى نفس التغير تقريباً في إيرادات الميزانية، نتيجة للانعكاس المباشر وللتوافق الحاصل بينهما.

شكل رقم (02-03): علاقة الصادرات بالواردات



المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على معطيات الجدول رقم (02-01).

ثالثاً: علاقة الواردات بالنفقات العامة:

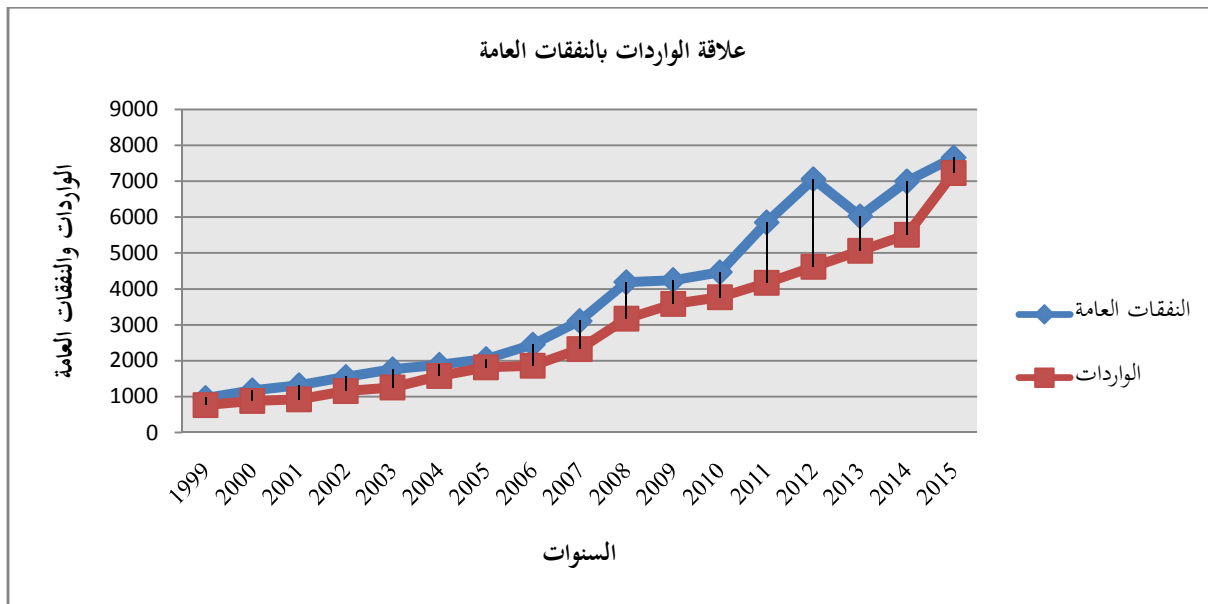
من خلال قراءتنا للجدول أعلاه رقم (02-01) والشكل رقم (02-03) نلاحظ بأنه وخلال الفترة (1999-2015)، عرفت نفقات الميزانية تزايداً مستمراً، بسبب تبني الجزائر لسياسة مالية توسعية (خاصة من خلال البرامج الاقتصادية، التي سعت إلى زيادة الاستثمارات في عديد الجوانب، بغية تنمية القطاعات الاقتصادية وتحديث المنشآت الأساسية، وإعادة بعث القطاع الفلاحي...)، وهو ما تطلب ووفقاً لأولويات السياسة الاقتصادية تموين الاقتصاد الوطني بالسلع الكافية، خاصة من الآلات و السلع التجهيز إضافة إلى المواد الأولية ونصف المصنعة.

إن هذه الزيادة في النفقات العامة أدت إلى زيادة الواردات، حيث يلاحظ أن هذه الأخيرة عرفت خلال نفس الوتيرة ارتفاعاً وتزايداً مستمراً.

إن التزايد والارتفاع في حجم الإنفاق العام، والمقترن بزيادة وارتفاع الواردات، يؤدي بنا إلى القول بأن هناك علاقة مباشرة وطردية بين النفقات العامة والواردات، حيث أن ارتفاع أو انخفاض قيمة النفقات العامة ينعكس وبشكل مباشر في ارتفاع أو انخفاض الواردات.

فمن خلال مقارنتنا لمنحني تطور نفقات الميزانية العامة وتطور قيمة الواردات، يتبين لنا مدى تطابقهما إلى حد كبير، فأى تغير في قيمة النفقات يؤدي إلى نفس التغير تقريباً في إيرادات الميزانية.

شكل رقم (02-04): علاقة الواردات بالنفقات العامة



المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على معطيات الجدول رقم (02-01).

رابعاً: علاقة رصيد الميزانية برصيد الميزان التجاري

يعبر التوازن الاقتصادي الكلي عن التوازن الاقتصادي الداخلي (الميزانية العامة للدولة) والتوازن الخارجي (الميزان التجاري) حيث أن تحليل الميزان التجاري وتحليل الميزانية العامة يظهر العلاقة المباشرة بين التوازنات الداخلية والخارجية للاقتصاد الوطني، فالصادرات تؤثر على نمو الإيرادات العامة (خاصة في ظل سيطرة الجباية البترولية) والتي بدورها تؤثر على النفقات العامة، كذلك تؤثر هذه الأخيرة على الميزان التجاري، فهي تؤثر من ناحية الواردات على الإنفاق المخصص لتلبية الاحتياجات الكبيرة والمستمرة والمتجددة للدولة وللأفراد من ناحية السلع الاستهلاكية والاستثمارية، وكذلك تؤثر على الصادرات خاصة في ظل وجود الدعم الموجه لترقية الصادرات ودفعها نحو النمو خارج المحروقات.¹

وبالتالي فإن الميزان التجاري خاصة من خلال الصادرات يؤثر تأثيراً كبيراً على الميزانية العامة، خصوصاً في ظل سيطرة قطاع المحروقات على حوالي 98% من الصادرات على أكثر من 65% من إيرادات الميزانية، فانخفاض حصيلة إيرادات الصادرات يمكن أن تدفع الميزانية إلى العجز، وبالتالي فهناك تناسب متتابع بين الميزان التجاري

¹ يحاوي عبد الحفيظ، إشكالية التوازن الاقتصادي الكلي في الجزائر ما بين الميزانية العامة للدولة والميزان التجاري دراسة حالة للفترة (1980-2014)، مرجع سبق ذكره،

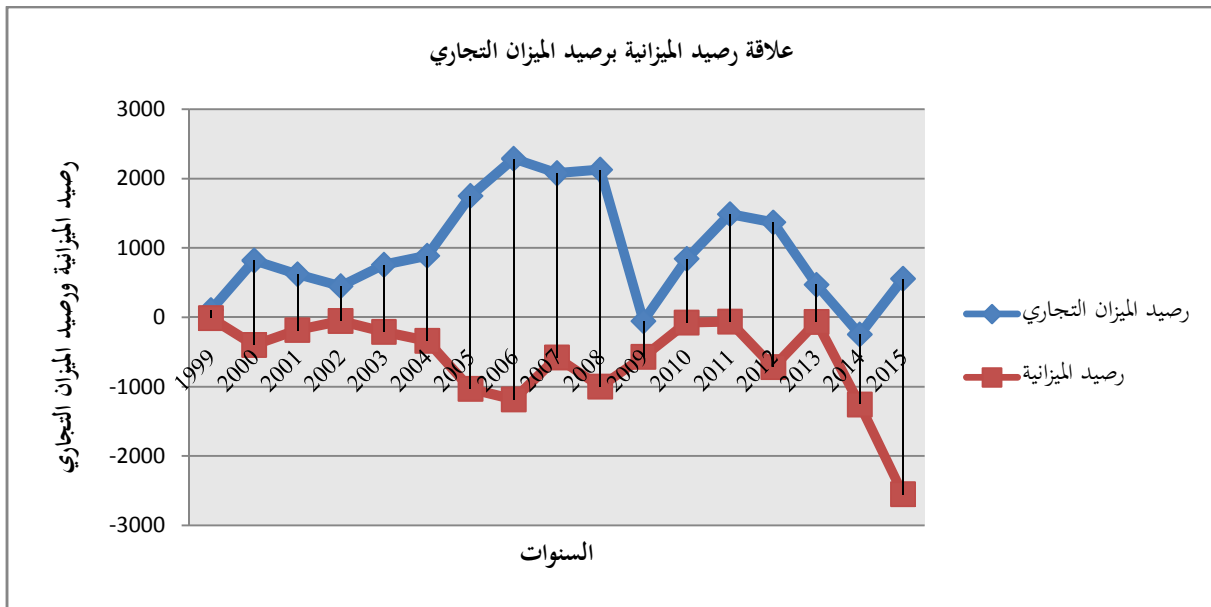
والميزانية العامة، فالعجز في الميزان التجاري مثلاً يمكن أن يدفع إلى العجز في الميزانية العامة، وهو ما يبين التأثير والترابط بينهما.

وهو ما يتفق مع النظرية الكينزية، بشأن علاقة الميزانية العامة بالميزان التجاري وذلك من خلال العلاقة التالية:

$$S+T+M=I+G+X \dots\dots\dots(01-02)$$

إن التطورات الهامة التي حدثت على الصعيد كل من الميزانية العامة والميزان التجاري جاءت موازية للتطورات النفطية في الأسواق العالمية من خلال ارتفاعات غير مسبقة لأسعار النفط خاصة خلال الفترة (1990-2015)، الأمر الذي أدى إلى زيادة قيمة الصادرات الجزائرية، وبالتالي زيادة الإيرادات العامة وخصوصاً الإيرادات النفطية، مما أدى إلى زيادة مستويات الإنفاق العام، وبما أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على الواردات لسد حاجة الطلب المحلي على السلع الاستثمارية والاستهلاكية، فإن زيادة النفقات أدى إلى زيادة مستوى الواردات، وهو ما يبين حقيقة العلاقة بين الميزانية العامة والميزان التجاري في الاقتصاد الجزائري، وبالتالي حقيقة التوازنات الداخلية والخارجية.¹

شكل رقم (02 - 05): علاقة رصيد الميزانية برصيد الميزان التجاري



المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على معطيات الجدول رقم (01-02).

¹ يحياوي عبد الحفيظ، إشكالية التوازن الاقتصادي الكلي في الجزائر ما بين الميزانية العامة للدولة والميزان التجاري دراسة حالة للفترة (1980-2014)، مرجع سبق ذكره،



المطلب الثاني: مؤشرات التوازن الاقتصادي الداخلي

حيث في هذا المطلب سيتم تحليل المتغيرات التي من شأنها تمثل مؤشراً للتوازن الداخلي

أولاً: التضخم وتطور مستوى الأسعار

يعتبر استقرار الأسعار أحد أهم أهداف السياسة النقدية في الجزائر، وان التحديد الدقيق للهدف النهائي للسياسة النقدية المتمثل في الحد من التضخم يعطي فاعلية أكبر لهذه السياسة.

- **التضخم:** من خلال الجدول المبين أسفله، نجد أن معدل التضخم قد عرف تذبذباً من سنة لأخرى خلال الفترة (1999-2015)، إذ بلغ 2.64% سنة 1999، وقد قدر بـ 0.34% سنة 2000، ثم انتقل من 1.42% سنة 2002 إلى 5.7% سنة 2009، وإلى 4.1% سنة 2010، وعلى أساس انزلاق سنوي انخفض ما بين سنتي 2011 و2013 بـ 1.55 نقطة مئوية، منتقلاً من 5.7% في 2011 إلى 4.15% سنة 2013.

جدول رقم (02-02): تطور معدل التضخم

البيان/السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل التضخم %	2.64	0.33	4.22	1.41	4.26	3.96	1.38	2.31	3.67
البيان/السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
معدل التضخم %	4.86	5.73	3.91	4.52	8.89	3.25	2.91	4.87	

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على معطيات البنك الدولي

ففي الوقت الذي كان فيه الاتجاه العالمي يسير نحو تباطؤ التضخم، بل وتسجيل تضخم سلبي في الولايات المتحدة ومنطقة الأورو، يبرز تطور الأسعار في الجزائر تحدياً جديداً للتضخم الداخلي القوي، لا سيما أن سنة 2009 قد تميزت بتقلص نقدي، وعليه يعتبر التضخم داخلياً، وليس ناتجاً بدرجات جوهرية عن الزيادة في أسعار المنتجات الفلاحية المستوردة كما كان عليه الأمر في سنة 2007 وسنة 2008.¹

وبالتالي تكمن أهم محددات التضخم لسنة 2012 أساساً في زيادة الكتلة النقدية، والتي تساهم في نسبة التضخم بـ 84%، وهي أقوى مساهمة خلال العشر سنوات الأخيرة (67% كمتوسط خلال الفترة 2001-2012)، وبدرجة أقل، بينما يبقى أثر سعر الصرف الفعلي الاسمي ضئيلاً ويقدر بـ 2% مقابل 7% في سنة 2011.

¹ بنك الجزائر، تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام لجنة المالية والميزانية لدى المجلس الشعبي الوطني، 2009.



هذا إضافة إلى بعض الأسباب الأخرى، كالزيادة المعتمدة للأجور، ذات التأثير المضخم بأثر الترابط بالتزايد المعبر للطلب وتكاليف الإنتاج في ظل ضعف إنتاجية العوامل، فضلاً عن الركود الذي ميز مستويات العرض الكلي، في ظل ضعف التقدم في مجال تنظيم الأسواق والمنافسة.¹

وعموماً، فإنه ونتيجة لتواصل الجهود الرامية للحد من الضغوط التضخمية، كالتحكم في السيولة النقدية، واعتدال وتيرة التوسع النقدي، وتدني حجم الائتمان المحلي ... الخ، تراجع معدل التضخم، الذي بلغ سنة 2014، ليرتفع من جديد سنة 2015، بسبب انخفاض أسعار البترول.

ثانياً: السياسة النقدية

بعد إصلاح وسائل السياسة النقدية خلال التسعينات، التي تميزت بتطبيق برنامجي الاستقرار والتعديل الهيكلي، وخلال النصف الثاني من هذه العشرية، تم تدعيم قواعد الأداء الحسن في مجال صياغة وإدارة السياسة النقدية، ففي الطرف الذي تميز بظهور فائض السيولة ابتداءً من سنة 2002، تم إدارة السياسة النقدية بالأدوات الملائمة لامتصاص الفائض، بغية التحكم في التضخم،² في الوقت الذي تزايدت فيه الموارد في الاقتصاد الكلي، باستثناء سنتي 2009 و 2013.

لقد سمحت إدارة السياسة النقدية بالامتصاص الفعلي لهذا الفائض في السيولة في السوق النقدية، ومن ثم احتواء التضخم بقرب الهدف الضمني، وذلك رغم المستوى المرتفع للتوسع النقدي (الذي سجل ذروة قدرها 5.21% في سنة 2007).

بهدف التحكم في التضخم، وبحكم علاقة التضخم بالكتلة النقدية M_2 ، (الذي يشكل المحدد الأساسي للتضخم بما يعادل 67%)، تم امتصاص فائض السيولة، حيث قدرت الكتلة النقدية M_2 بقيمة 11941.51 مليار دج ديسمبر 2013، حيث ارتفع بنسبة 41.8% مما كان عليه في نهاية سنة 2012، وهو ما يؤكد وتيرة تباطؤ التوسع النقدي الذي تميزت بها سنة 2012.³

وعموماً، يمكن القول بأنه وفي إطار المحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي، كهدف أساسي، لعبت السياسة النقدية بأدواتها المختلفة دوراً نشطاً في هذا الصدد، من خلال احتواء الظاهرة التضخمية.

لقد سمح اللجوء إلى إتباع سياسة نقدية انكماشية في انخفاض الكتلة النقدية M_2 من 21.61% سنة 1993 إلى 15.31% سنة 1994، حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم (02-03) تباطؤ نمو الكتلة النقدية M_2 خلال

¹ بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي لسنة 2012، نوفمبر 2013، ص: 52.

² يعطي الأمر رقم 04-10 المعدل والمتمم للأمر رقم 03-11 المؤرخ في أوت 2010 المتعلق بالنقد والقرض، إرساءً قانونياً لاستقرار الأسعار كهدف صريح للسياسة النقدية.

³ بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013، نوفمبر 2014، ص: 169.



الفترة 1994-2000 ماعدا سنة 1998 أين بلغ نمو الكتلة النقدية M2 نسبة 47.24%، ولقد وصل نمو الكتلة النقدية M2 سنة 1995 أدنى مستوى 10.51% مقابل معدلات نمو منخفضة سنتي 1999 و2000.

إن الفترة 2001-2003 تمثل مرحلة معاكسة في توجه السياسة النقدية باعتماد السلطات النقدية لسياسة نقدية توسعية تزامنت مع تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي حيث ساهمت عدة عوامل على تطور الوضعية النقدية والتي من بينها تحسن أسعار البترول والتي وصلت إلى 28.02 دولار أمريكي سنة 2003، والزيادة في الأرصدة الصافية الخارجية التي ارتفعت من 7280 مليار دينار جزائري سنة 1998 إلى 44179 مليار دينار جزائري سنة 2005، أما المجمع النقدي M2 فقد عرف تراجع في نموه بنسبة 15.60% سنة 2003 حيث قدر بـ 3354422 مليون دينار جزائري مقابل 2901532 مليون دينار جزائري سنة 2002 بمعدل نمو 17.30%، ويعود هذا التراجع إلى محاولة السلطة النقدية إتباع بديل نقدي يتمثل في سياسة التكييف والتوسع بهدف بلوغ مستوى مقبول من النمو الاقتصادي والتشغيل؛ ومع نهاية ديسمبر 2015 فقد قُدِّر المجمع النقدي M2 بقيمة 13704500 مليون دج مقابل 13686800 مليون دينار جزائري نهاية سنة 2014.¹

جدول رقم (02-03): تطور الكتلة النقدية M2 خلال الفترة 1990-2015

الوحدة: 10⁶ دينار جزائري

السنة	الكتلة النقدية M2	الكتلة النقدية M2 (النمو السنوي %)	السنة	الكتلة النقدية M2	الكتلة النقدية M2 (النمو السنوي %)
1999	1789350	12.36	2008	6955900	16.03
2000	2022534	12.03	2009	7173100	3.12
2001	2473516	22.29	2010	8162800	13.79
2002	2901532	17.30	2011	9929200	21.63
2003	3354422	15.60	2012	11015100	10.94
2004	3738037	11.43	2013	11941510	8.41
2005	4146906	10.93	2014	13686800	12.75
2006	4933700	19.97	2015	13704500	0.13
2007	5994600	21.50			

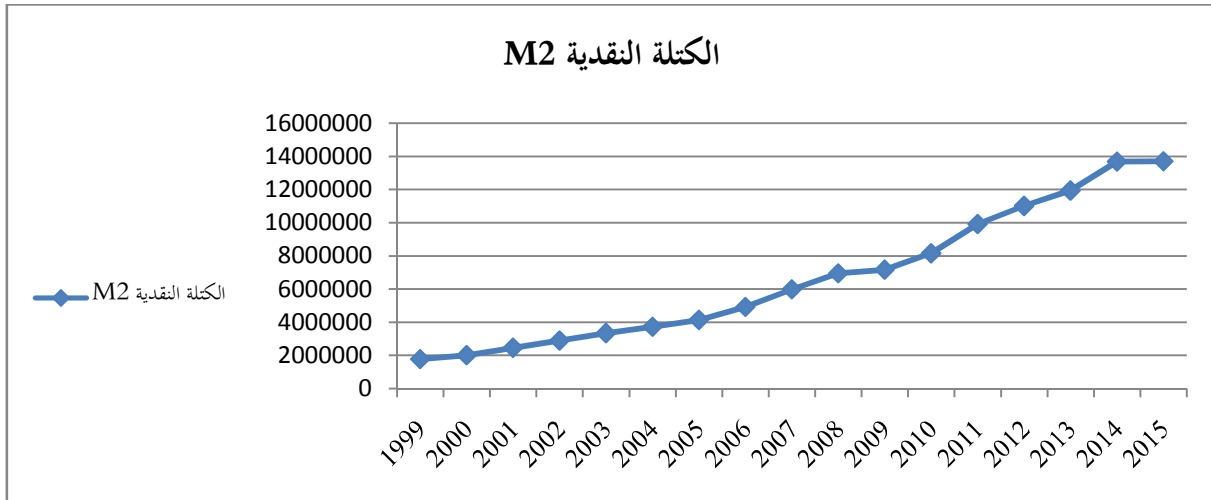
المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات البنك الدولي، نسخة الثانية، V2، 2014.

ويمكن تمثيل جدول رقم (02-03) في الشكل البياني التالي:

¹ بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013، نوفمبر 2014، ص: 152.

شكل رقم (02-06): تطور الكتلة النقدية M2 خلال الفترة 1990-2015

الوحدة: 10⁶ دينار جزائري



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02-03).

ثالثاً: التشغيل ومستوى البطالة:

لم تساهم السياسة المالية في تخفيض معدلات البطالة خلال العشرية السوداء وهذا تبرره السياسة المالية الانكماشية التي انتهجتها الجزائر وبالتعاون مع مؤسسات النقد الدولية، أما مع بداية الألفية الثالثة ساهمت السياسة المالية التوسعية بنسبة كبيرة في تحقيق هدف التشغيل وبالفعل سجلت الجزائر معدلات بطالة مقبولة، مقارنة بالسنوات السابقة وأيضاً إذا ما تم مقارنتها بمعدلات البطالة المسجلة في دول الجوار أو حتى في الدول المتقدمة، وعليه يرتبط التشغيل بهدف تحقيق النمو الاقتصادي، لذا فإن تحقيق هذا الهدف ينعكس إيجاباً على معدلات التشغيل، الذي يظهر من خلال انخفاض معدلات البطالة التي تعكس الاختلال الحاصل في جانب العرض والطلب في القوى العاملة لارتباطها بعوامل ديموغرافية واجتماعية واقتصادية.¹

عرفت ظاهرة البطالة تناقصاً خلال الفترة (2004-2010)، ففي هذا الإطار تؤكد البيانات الإحصائية بوضوح الانخفاض المستمر لنسبة البطالة، والتي انتقلت من 17.7% سنة 2004، إلى 11.3% سنة 2008، لتصل إلى 8.9% سنة 2014، أي ما يعادل 1.151 بطل، وقدر عدد البطالين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 20-35 سنة بـ 81%، أي ما يعادل 0.932 مليون بطل (2014).

جدول رقم (02-04): تطور معدل البطالة للفترة 2004-2014

البيان/السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل البطالة %	17.7	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2	10.0	10.0	11.0	9.8	9.8

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء.

¹ إكن لونيس، تقييم فعالية السياسة النقدية و المالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2016-2017، ص:

إن هذا الانخفاض المسجل في معدلات البطالة كانت نتيجة الجهود المبذولة من طرف السلطات العمومية عن طريق وضع مجموعة من الأجهزة لتشغيل الشباب من جهة والصندوق الوطني للتأمين ضد البطالة وعلاوة على هذا فإن إنعاش الاستثمارات العمومية والخاصة عن طريق كل من البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، وبرنامجي الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو، والوكالة الوطنية لتنمية الاستثمارات.

المطلب الثالث: مؤشرات التوازن الاقتصادي الخارجي خلال الفترة (1999-2015)

أولاً: ميزان المدفوعات:

عرفت الجزائر خلال فترة ما بعد 1999 تحسناً في الوضعية المالية الخارجية، حيث تم تعزيز هذه الأخيرة بالاعتماد على مكاسب الاستقرار الاقتصادي الكلي، فميزان المدفوعات الجارية حقق فائضاً وبشكل متنامي، بالإضافة إلى أن احتياطات الصرف قد ارتفعت بقوة، الأمر الذي سمح بتخفيض الدين الخارجي، وتحسين مؤشرات التوازن الاقتصادي الخارجي للجزائر، وهو ما يمكن بيانه من خلال ما يلي:

جدول رقم (02-05): تطور ميزان المدفوعات 2000-2014

البيان/السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الميزان التجاري	12.86	9.19	6.82	11.08	13.77	25.64	33.15	32.53	39.82	5.9	16.58	26.24	21.49	9.94	4.31
الصادرات FOB	22.03	19.13	18.83	24.61	32.08	46.00	54.61	60.16	79.30	45.19	57.05	73.49	71.81	64.97	58.58
الواردات CAF	9.17	9.94	12.01	13.53	18.31	20.36	21.46	27.63	39.48	39.29	40.47	27.25	50.38	55.03	62.89
الحساب الجاري	8.83	7.06	4.36	8.90	11.12	21.18	28.95	30.54	34.45	0.41	12.16	17.77	12.42	0.83	5.88 -
الحساب الكلي	7.57	6.19	3.65	7.59	9.25	16.94	17.73	29.55	36.99	3.86	15.58	20.14	12.06	0.13	9.44 -

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر.

يتضح من خلال الجدول أعلاه، أن ميزان المدفوعات قد حقق فائضاً معتبراً خلال فترة ما بعد 1999، حيث تبع في ذلك تطور الفائض المحقق في رصيد الميزان التجاري، فقد بلغ هذا الأخير 12.86 مليار دولار في سنة 2000، ثم انتقل إلى 25.64 مليار دولار في سنة 2005، ليصل إلى 39.82 مليار دولار في 2008، وهي أعلى قيمة حققها خلال فترة الدراسة، وتحت وطأة انخفاض أسعار المحروقات، وتحت تأثير الأزمة المالية، انخفض هذا الرصيد بنسبة 81.18% ليصل إلى 5.9 مليار دولار سنة 2009، وقد تبعه في ذلك رصيد المدفوعات، الذي انخفض بنسبة 89.56% بين سنتي 2008 و 2009، حيث بلغ 3.86 مليار دولار سنة 2009، مقابل 36.99 مليار دولار في سنة 2008، ثم ارتفع رصيد الميزان التجاري ليلعب 26.24 مليار دولار سنة 2011، وهو ما نجم عنه ارتفاع رصيد ميزان المدفوعات خلال نفس الفترة، ثم بانخفاض رصيد الميزان التجاري لسنتي 2013 و 2014 تابعة لانخفاض في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات، وهو انخفاض راجع أساساً للارتفاع القوي لواردات السلع، والمرفق بتقلص صادرات المحروقات.

إن تطور الميزان التجاري لفترة الدراسة، يظهر وبوضوح استفادة الحساب الخارجي الجاري ومنه ميزان المدفوعات من الارتفاع والتحسين الذي طرأ على أسعار المحروقات في الأسواق الدولية.

وبالتالي، يمكننا القول بأن تطور واستمرارية النتائج الحسنة المسجلة على ميزان المدفوعات خلال الفترة محل الدراسة، يرجع لتطور سعر برميل النفط، الذي شكل أحد العناصر الأساسية التي تلعب دوراً هاماً في بناء المالية الداخلية والخارجية.

ثانياً: تطور سعر الصرف

باعتبارها مرساة على صلابة مميزة في الوضعية المالية الخارجية الصافية للجزائر، توجد سياسة سعر الصرف فعلاً في تناغم مع الاستقرار الخارجي الذي تمت المحافظة عليه، فقد سمح استقرار معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار المؤسسى على تعزيز مميز للوضعية المالية الخارجية الصافية في سنة 2008، بالتخفيف الجوهرى من أثر الصدمة الخارجية ذات الصلة بالتضخم المستورد.

جدول رقم(02-06): تطور معدل سعر الصرف 2000-2015

البيان/السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
سعر الصرف	75.25	77.21	79.68	77.39	72.06	73.27	72.64	69.29	64.58	72.64	74.38	72.93	77.53	79.36	80.57	100.69

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي.

لقد واصلت الجزائر إتباع سياسة تسيير سعر الصرف في إطار السياسة المسماة بالتعويم الموجه لسعر صرف الدينار مقابل العملات الصعبة الرئيسية (عملات أهم شركاء الجزائر التجاريين) وذلك بغرض استقرار معدل الصرف الفعلي الحقيقي، على الرغم من التقلبات الحادة لأسعار صرف العملات الصعبة الرئيسية ابتداء من منتصف سنة 2013 والتي حملت في طياتها ضغوط قوية على عملات البلدان الناشئة.

ففي إطار تحرير نظام الصرف تماشياً مع التعديلات الهيكلية (1994-1998)، استكملت في سبتمبر 1997 عملية قابلية تحويل الدينار بالنسبة للمعاملات الدولية الجارية (سلع وخدمات ودخل والتحويلات) بما فيها تخصيصات الصرف بموجب العلاج والتعليم في الخارج والسفر إلى الخارج.

وتجدر الإشارة إلى أن اتجاه سعر الصرف الحقيقي الفعلي التوازني في الجزائر، يتبع وفق أربع مؤشرات اقتصادية أساسية، هي سعر البترول الخام والنفقات العمومية وفارق الإنتاجية ودرجة الانفتاح.

فسعر الصرف الحقيقي الفعلي في واقع الأمر يعد مؤشراً للوضعية التنافسية، التي تضم المبادلات التجارية للجزائر مع خمسة عشر من البلدان الرئيسية الشريكة تجارياً، والتي تمثل نسبة 88% من المبادلات الإجمالية، وبالتالي تعد مرونة أسعار صرف الدينار عنصراً مهماً في سير سياسة سعر الصرف المتبعة من طرف الجزائر، ولا



يمكنها أن تشكل كما هو الحال في الاقتصاديات الناشئة ذات نظام الصرف الموعوم، عائقاً للمتعاملين الذين ينشطون في التجارة الخارجية خصوصاً المستوردين.

وفي الأخير يمكن القول بأن سعر الصرف لا يعتبر ثمن العملة بالنسبة لعملة أخرى فحسب بل يلعب كذلك دوراً مزدوجاً كأداة تعديل للاقتصاد الكلي وكأداة استقرار (ممتص للصدمات في حالة الصدمات الخارجية).¹

المطلب الرابع: أثر صدمة أسعار البترول لسنة 2015 على الاقتصاد الجزائري أولاً: الجباية البترولية:

تلعب الجباية البترولية دوراً هاماً في إيرادات الميزانية العامة للدولة، ومن ثم في تغطية النفقات، حيث يشكل هذا النوع من الجباية المصدر الأساسي للإيرادات العامة.

جدول رقم (02-07) تطور الجباية البترولية وسعر البرميل 2000-2014

البيان/السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الجبابة البترولية مليار دج	720.0	840.6	916.4	836.1	862.2	899.0	916.0	973.0	1715.4	1927.0	1501.7	1529.4	1519.0	1615.9	1577.9
سعر البرميل	28.59	24.9	25.26	28.99	38.4	54.6	65.85	74.95	99.97	62.25	80.15	112.94	111.04	109.55	57

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على صندوق النقد الدولي.

فمن خلال الجدول المبين أعلاه يتضح أن الجباية البترولية عرفت تزايداً منذ 1999 إلى غاية 2015، حيث أن الجباية البترولية بلغت 916.4 مليار دج سنة 2002 بعدما كانت 560.12 مليار دج سنة 1999 أي زيادة بنسبة 63.61% من إجمالي الإيرادات، ثم تراجعت بنسبة قدرها (-4.86%) سنة 2003، حيث بلغت 1.836 مليار دج ويفسر هذا التراجع بانخفاض أسعار تصدير المحروقات الغازية التي عانت من أثر تراجع أسعار النفط الخام، ثم ابتداء من سنة 2004 شهدت إيرادات الجباية البترولية تحسناً بلغت ذروته سنة 2009 بمقدار 1927 مليار دج بعدما كانت 862.2 مليار دج سنة 2004، وعموماً نمت إيرادات الجباية البترولية حتى سنة 2014، لتعود إلى الانخفاض بداية سنة 2015 بسبب الأزمة البترولية العالمية وتهاوي أسعار النفط في الأسواق المالية العالمية، وهو مؤشر يبعث إلى الخطر باعتبار أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، حيث خسرت الجزائر في أقل من سنة ما تتجاوز قيمته 1600 مليار دينار جزائري، حيث أن مداخيل الجباية البترولية انخفضت لأول مرة إلى 1500 مليار دينار جزائري.

¹ بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013، مرجع سبق ذكره، ص: 75.



وهنا تجدر الإشارة، إلى أنه وبقدر ما تدل عليه حصة الجباية البترولية من أهمية في تمويل خزينة الدولة، بقدر ما تدل على ضعف هيكل الإيرادات الكلية، وارتباطها ومن ثم الاقتصاد الوطني بمورد غير مستقر، تتحكم فيه عدة عوامل خارجية "سعر البرميل الخام، حجم الطلب الدولي على المحروقات ... الخ، وهو ما يؤدي لحتمية الاهتمام بالإيرادات المتعلقة بالجباية العادية وتطويرها على حساب الجباية البترولية.

ثانياً: دراسة العلاقة بين انخفاض البترول والمتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر:

لقد عرف الانهيار الكبير لأسعار النفط سنة 2015 إلى ما دون 37 دولار في أواخر ديسمبر من نفس السنة، وأقل من 30 دولار في بداية 2016، مما أدى إلى آثار اقتصادية كبيرة أهمها تخلي الدولة عن المشاريع الاستثمارية الكبرى وإعلان سياسة التقشف في النفقات العامة، وزيادة الضرائب من خلال سن قانون المالية لسنة 2016 يتضمن عدة تعديلات في قانون الضرائب وزيادة في أسعار الوقود (البنزين، الكهرباء) ...، ومن جهة أخرى تقديم تحفيزات جبائية للمستثمرين والتقليل من الاستيراد.

لقد لعبت أسعار النفط دوراً بارزاً في تسهيل أو إعاقة تحقيق عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال إما توفر أو انحصار مصادر التمويل باعتبار أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، ولعل ذلك تثبته مسيرة الاقتصاد الوطني منذ الاستقلال ولأن الحكم على تحقيق تنمية اقتصادية يتطلب توافر مجموعة من الشروط إضافة إلى تحقيق مستوى معين من الاستقرار لمختلف المؤشرات الاقتصادية سواء أكانت داخلية أم خارجية، كان لابد من الوقوف على مجمل الآثار التي خلفها التغير المستمر لأسعار النفط على مستوى هذه المؤشرات.

سوف يترك هبوط أسعار النفط إذا استمر لأكثر من ثلاث سنوات أثراً واسعاً على الجزائر، ابتداء من تراجع معدل النمو وزيادة عجز الميزانية وانخفاض قيمة العملة المحلية وتراجع فائض ميزان المدفوعات وزيادة البطالة وخفض التحويلات الاجتماعية وتوقف البدء في إنشاء مشروعات جديدة خصوصاً مشروعات البنية الأساسية المكلفة وتدفق الاستثمارات إلى الخارج، ورغم تمتع الجزائر بفوائض مالية سواء كانت في شكل احتياطات من النقد الأجنبي لدى البنوك المركزية أو الاستثمارات في الخارج أو أصول مملوكة لصناديق الاستثمار السيادية، إلا أن هذه الفوائض ستتناقص في 35 شهر، وقد تلجأ الجزائر إلى الاستدانة من جديد.¹

¹ راهم فريد، بوركاب نبيل، انهيار أسعار النفط: الأسباب والنتائج، المؤتمر الأول حول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، الورشة الأساسية الثانية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2015، ص: 13.



يمكن تقييم السياسة المالية في الجزائر في ظل تداعيات الأزمة البترولية الأخيرة على مستوى السياسات الإنفاقية والضريبية، إلا أن هذه الإصلاحات لم تنفع بحيث أنه بعد الأزمة البترولية دخلت الجزائر في سياسة مالية انكماشية وهو ما يفسره ارتفاع معدل التضخم.

فسياسة الإنفاق العام كما هو معلوم أن موارد المحروقات تلعب دوراً مهماً في توازن الميزانية العامة للدولة، خاصة وأن الإيرادات البترولية تمثل أهم مصدر لإيرادات الميزانية، لكن مع انهيار أسعار البترول بداية سنة 2014، انخفضت قيمة الصادرات وبالتالي انخفاض قيمة الإيرادات وزيادة الإنفاق العام وبتطبيق سياسة التقشف أي ترشيد الإنفاق العام انخفضت حجم النفقات.

أما السياسة الضريبية فقد عملت على رفع أو زيادة قيمة الرسم على القيمة المضافة من 7% إلى 17% ما يعني مداخيل جديدة بالنسبة للجباية العادية، لتعوض جزءاً من الخسارة التي تكبدتها الخزينة العمومية. ولمواجهة هذا الانخفاض يجب على الحكومة التوجه نحو ترشيد النفقات العمومية، سيما على مستوى ميزانية التسيير وترشيد الواردات وتعزيز مراقبة عمليات تمويل التجارة بغية تفادي كل أشكال تهريب رؤوس الأموال، وتسيير حذر لاحتياطات الصرف بالعملة الصعبة، وتجميد المشاريع التي لا تحظى بالأولوية والتي ليس لها أثر اقتصادي واجتماعي.

ثالثاً: الآثار الاقتصادية لانخفاض أسعار البترول

نظراً لتبعية الاقتصاد الوطني إلى قطاع النفط تبقى الجزائر أكبر دولة متضررة من تقلبات أسعار النفط وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري، فقد خلف انخفاض أسعار البترول آثاراً بارزة على الجانب الاقتصادي في الجزائر ويمكن معرفة ذلك من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية التي تتمثل أهمها فيما يلي:¹

1. الميزان التجاري:

سجلت الجزائر خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2014 فائضاً تجارياً قدره نحو 5.39 مليار دولار مقابل 6.6 مليار دولار مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية مسجلاً بذلك تراجعاً قدره 18%، حيث بلغت قيمة الصادرات الجزائرية منذ شهر جوان إلى غاية سبتمبر 2014 نحو 49.23 مليار دولار مقابل 48.53 مليار دولار خلال نفس الفترة من سنة 2013، أما بالنسبة للواردات فقد بلغت قيمتها 43.83 مليار دولار

¹ بوريش أحمد، ببي د. وليد، تقييم فعالية السياسة المالية في ظل تداعيات الأزمة البترولية وانعكاساتها على المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، يوم دراسي تحت عنوان فعالية السياسة المالية في ظل أزمة انخفاض أسعار البترول، وضرورة التحول نحو ترشيد، استخدام الموارد، قسم العلوم الاقتصادية، الجامعة الملحققة مغنية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 19 أفريل 2016.



مقابل 41.93 مليار دولار من نفس الفترة، مما يعني ارتفاعاً قدره 4.55 % حسب أرقام المركز الوطني للإعلام والإحصاء التابع للجمارك الجزائرية.

وحسب نفس الإحصائيات فإن نسبة تغطية الواردات بالصادرات قد بلغت 112 بالمائة خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2014 مقابل 116 % خلال نفس الفترة من سنة 2013، وحافظت المحروقات على حصة الأسد من مجموع الصادرات الجزائرية أي ما نسبته 95.93 % من الصادرات بقيمة قدرها 47.18 مليار دولار مقابل 46.97 مليار دولار خلال نفس الفترة.

2. ميزان المدفوعات:

أثر التراجع المستمر لأسعار النفط على قدرة الجزائر المالية على مقاومة الصدمات والمتطلبات المتزايدة على ميزان المدفوعات الخارجية خاصة وأن احتياطات الصرف الحالية تسمح للجزائر بمواجهة الصدمات على ميزان المدفوعات في الأجل القصير، إلا أن هذه القدرة على مقاومة الصدمات قد تتآكل بسرعة لو بقيت أسعار البرميل على مستويات منخفضة.

فعندما انخفض سعر البترول إلى 70 دولار للبرميل الواحد سجل إجمالي ميزان المدفوعات عجزاً خلال السداسي الأول من سنة 2014 قدر بـ 1.32 مليار دولار مقابل فائض قدر بـ 0.88 مليار دولار في نفس الفترة من سنة 2015 ونتيجة لذلك تقلصت الاحتياطات الرسمية للصرف حيث تراجع احتياطي الجزائر من العملة الصعبة إلى 193 مليار دولار في نهاية جوان 2014 بعد أن بلغ في نهاية 2013 حوالي 194 مليار دولار قبل أن تنخفض مرة أخرى إلى 185 مليار دولار في نهاية شهر سبتمبر فتكون الجزائر بذلك قد خسرت 8 مليار دولار من احتياطات صرفها خلال سنة بسبب أزمة البترول.

وتشير التوقعات إلى استمرار تراجع احتياطات البلاد من النقد الأجنبي إلى 172.6 مليار دولار بنهاية عام 2015 ما يعادل 28 شهراً من الواردات السلعية مقارنة مع 193 مليار دولار نهاية النصف الأول من عام 2014 التي كانت تعادل 40 شهراً من الواردات.

3. الناتج الداخلي الخام

إن الانكماش في الواردات سيمتد إلى الناتج الداخلي الخام، الذي سينخفض إلى 208 مليار دولار لسنة 2015 مقارنة بحوالي 211 مليار دولار كان متوقعاً عام 2014 على أساس نمو سنوي في حدود 4 %، مما يعني انخفاض معدل نمو الاقتصاد الجزائري، حيث أنه لن يتجاوز 3.9 % عام 2015 مقارنة مع 4.5 % لعام 2014 نظراً لاستمرار الهشاشة في النمو وعجز السلطات عن التنويع في مجال الاقتصاد.

4. صندوق ضبط الموارد

أدى الاعتماد المتزايد على الإيرادات النفطية الخاضعة لتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية إلى تعقيد السياسة المالية للدول المنتجة للنفط ومنها الجزائر، ولمعالجة هذه الاختلالات قامت الكثير من الدول المنتجة والمصدرة للبترول بإنشاء صناديق تعددت مسمياتها لكنها اشتركت في أهدافها و قواعد عملها حيث سمي هذا الصندوق في الجزائر بـ "صندوق ضبط الموارد".^{*}

ويمثل صندوق ضبط الموارد أداة مالية رئيسية تستخدمه السلطات العمومية كآلية تثبيت وضبط وتعديل الميزانية العامة للدولة حيث يلعب دور كبير في سد عجز الميزانية العامة نتيجة تراجع إيرادات الجباية البترولية التي يمكن أن تكون أقل من تقديرات وتوقعات قانون المالية، حيث أثبت من خلال التجربة أنه أداة فعالة لامتنعاص الآثار السلبية للصدمات الخارجية مثل صدمة أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة، و أثبت أيضا فعاليته في تسديد وتسوية المديونية العمومية الداخلية والخارجية.¹

فقد عرف الصندوق خلال الفترة الأخيرة تقلبات نتيجة التراجع المحسوس في عائدات البلاد، مع انخفاض الإنتاج والصادرات ونسب نمو قطاع الطاقة، وهو ما ساهم في عدم تحقيق التوقعات المعلن عنها سابقا من قبل وزير المالية ببلوغ قيمة حصيلة الصندوق 7226.4 مليار دينار مع قانون المالية 2014 أي ما يعادل 89.4 مليار دولار، بينما قدر الرصيد الإجمالي للصندوق سنة 2014 بحوالي 4774 مليار دينار أي ما يعادل قرابة 59 مليار دولار، وهو ما يعكس التأثير الكبير لتقلبات أسعار النفط، ويضع هذا العامل الجزائر تحت الضغط نتيجة توقعات ارتفاع قيمة العجز في الميزانية والخزينة إلى أكثر من 46 مليار دولار برسم توقعات قانون مالية 2015، وهو ما يعني اقتطاع أكبر قيمة من صندوق ضبط الموارد.

فنظراً لتراجع مداخيل النفط في الجزائر إلى 60 مليار دولار سنة 2014 مقابل 63 مليار دولار سنة 2013 و 70 مليار دولار سنة 2012 أي بنسبة انخفاض تقدر بـ 15 % ما بين 2012 و 2014، يفقد بذلك صندوق ضبط الموارد في ظرف تسعة أشهر تقريباً 10 مليارات دولار أي ما يعادل 757.10 دينار جزائري وهذا مؤشر مقلق في حد ذاته، خاصة وأنه لم يتم ضخ الكثير في صندوق ضبط الموارد إلا بحدود 3 إلى 4 مليار دولار

^{*} هو صندوق تم إنشاؤه كنتيجة لارتفاع العوائد النفطية بمقتضى المادة 10 - من قانون المالية التكميلي لسنة 2000 قانون رقم 02 - 2000 المؤرخ في 27 جوان 2000 ، والذي ينص على ما يلي:

يفتح في كتابات الخزينة حساب خاص رقم 302 - 103 بعنوان صندوق ضبط الموارد يقيد في هذا الحساب من جانب الإيرادات فائض جباية المحروقات الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات عن تلك المتوقعة ضمن قانون المالية وكل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق، أما من جانب النفقات فتشمل كل من ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي و الحد من المديونية العمومية.

¹ بوفليح نبيل، صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط وتعديل الميزانية العامة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول (دون سنة نشر)، ص: 11.

مقابل 10 مليار دولار في السابق في وقت تزداد كلفة نفقات التجهيز والواردات ويسجل ميزان المدفوعات عجزاً هذه السنة، وإذا استمر سعر البترول في التراجع فإننا سنواجه مشكلاً كبيراً في الميزانية.¹

رابعاً: الآثار الاجتماعية

لا يتوقف الدور الذي يلعبه النفط وعوائده على الجانب الاقتصادي فحسب، بل يتعدى ذلك ليؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في الجانب الاجتماعي.²

1. تقلص فرص التشغيل وبرامج التنمية :

إن هناك علاقة عكسية بين أسعار النفط ومعدلات البطالة باعتبار أن كل تحسن في الأسعار يعني زيادة في العوائد والإيرادات والتي يمكن من خلالها تنفيذ الخطط التنموية المعتمدة بدورها على تشجيع الاستثمارات ومن ثم تقليص البطالة في المجتمع الجزائري.

فمن بين الإجراءات التقشفية التي اتخذتها السلطات الجزائرية لمواجهة انخفاض أسعار النفط وتراجع العوائد منذ جوان 2014 هو تجميد التوظيف في الوظيفة العمومية لسنة 2015، وعلاوة على ذلك تم تجميد المشاريع الكبرى التي لا ترتدي طابعاً عاجلاً ولا تحظى بالأولوية وليس لها أثر اقتصادي واجتماعي مثل ورش الترامواي والنقل الحديدي والطريق السيار.

كما أن استمرار تراجع أسعار النفط أدى إلى العجز عن تنفيذ المخطط الخماسي 2015-2019 فيه من مشاريع سكنية واقتصادية واجتماعية وثقافية ... تحت ضغط عجز الموازنة حيث يتطلب تنفيذ المخطط معدل 55.2 مليار دولار سنوياً وذلك لمدة 5 سنوات.

2. انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين:

من المتوقع أن القدرة الشرائية للجزائريين ستراجع من 3% إلى 5% خلال عام 2015 مقارنة بسنة 2014 خاصة وأن أسعار المواد الغذائية المستوردة ستشهد ارتفاعاً يصل لنحو 10% خلال نهاية الثلاثي الأول من سنة 2015 إضافة إلى رفع الدعم عن المواد الاستهلاكية الأساسية من طرف الدولة بسبب تقليص ميزانية التسيير.

¹ مريم شطبي محمود، انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، مداخلة ضمن المحور الثاني النداءات المحتملة لأزمة قطاع الطاقة على الاقتصاد الجزائري، مقدمة في إطار أشغال الندوة المنظمة من طرف قسم الاقتصاد والإدارة حول: أزمة أسواق الطاقة و تداعياتها على الاقتصاد الجزائري قراءة في التطورات في أسواق الطاقة، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 14 ماي 2015، ص ص: 05-06.

² نفس المرجع أعلاه، ص: 08.



وأن سياسة الأجور ليست مرتبطة بمعدل معين، ففي معظم البلدان عندما تتقرر الزيادات في الأجور تتحسن القدرة الشرائية تلقائياً، أما في الجزائر يحدث العكس تماماً ففي كل مرة تكون زيادات في الأجور ترتفع أسعار السلع والخدمات.

3. تهديد السلم الاجتماعي

إن استمرار انخيار أسعار النفط من شأنه التأثير بشكل مباشر على الجبهة الاجتماعية في الجزائر، حيث إن أزمة البترول تلعب دوراً في تغذية التوترات الاجتماعية وهو ما لا تبدو الجزائر في منأى عنه بالنظر إلى دور إيرادات النفط في تحقيق التنمية وتوفير مناصب الشغل للبطالين، حيث تتواصل الاحتجاجات الاجتماعية في العديد من مناطق القطر الوطني وهي احتجاجات من المتوقع أن تصبح أكثر حدة مستقبلاً بسبب تقلص فرص التشغيل وبرامج التنمية.

كما أن تدهور القدرة الشرائية للمواطنين وارتفاع الأسعار قد يؤدي إلى غضب شعبي كبير في الأجل القريب مما يهدد السلم الاجتماعي.

4. تقليص المساعدات الخارجية الممنوحة للدول الفقيرة

لا تزال تداعيات التراجع المستمر لأسعار النفط تلقي بظلالها على سير عمل الحكومة، فبعد الإجراءات التقشفية التي اتخذت على الصعيد الاقتصادي جاء الدور هذه المرة على المساعدات الخارجية الموجهة إلى الدول الفقيرة حيث أعطيت تعليمات رئاسية إلى كل من وزارتي الشؤون الخارجية والمالية بتخفيض قيمة المساعدات السنوية التي اعتادت الجزائر تقديمها إلى بعض الدول الإفريقية.

فالمبلغ الذي كانت تستفيد منه هذه الدول بعنوان المساعدات الخارجية للجزائر يعادل (80) ثمانين مليون دولار، وسينخفض إلى أقل من النصف في محاولة للحد من تداعيات تراجع أسعار النفط على الخزينة العمومية. ويستثنى من القرار المساعدات المتعلقة ببرامج التدريب العسكري والأمني ومنح الدراسة في الجامعات والمعاهد الجزائرية المتخصصة، وهي المساعدات التي تمنحها الجزائر سنوياً لنحو 14 دولة إفريقية، وهو القرار الذي جاء في سياق تنفيذ التزامات الدولة الجزائرية إزاء دعمها للتنمية في إفريقيا.

لمواجهة هذه الصدمة اتخذت السلطات الجزائرية مجموعة من الإجراءات بغرض ضبط الأوضاع المالية العامة وتحييد أثر الصدمة على النمو الاقتصادي شملت ما يلي:¹

¹ عبد الحميد مرغيت، تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر، ص:



- كخط دفاع أول، استخدمت الحكومة الفوائض الموجودة في المالية العامة والمتاحة في صندوق ضبط الإيرادات للحد من أثر تراجع أسعار النفط على النمو.
- سمحت الجزائر بانخفاض سعر الصرف، كإجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري خلال عام 2015، والغرض من وراء ذلك هو الحد من الطلب على الواردات وتقليل الضغوط على الاحتياطيات الدولية.
- اتخذت تدابير حاسمة في موازنة عام 2016 لتكريس مسار الضبط المالي عبر إحراز مزيد من التقدم في ترشيد الإنفاق، وخفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة وتحقيق وفرات، حيث انخفضت نفقات ميزانية 2016 مقارنة بعام 2015 بنسبة 8.8 %، وقد شملت تدابير التقشف الإلغاء التدريجي للنفقات غير المتكررة عبر تخفيض الاستثمار العمومي (تحميد مشاريع ترامواي ومستشفيات...) وتقليص الواردات مع فرض رخص الاستيراد على منتجات منها السيارات والإسمنت، وخفض التوظيف في القطاع العام وتفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد سن 60 سنة. وفي جانب الإيرادات العامة أقرت موازنة 2016 رفع بعض الرسوم شملت أساساً الرسم على القيمة المضافة على استهلاك الكهرباء والمازوت، وفرض حقوق جمركية بـ 15 % على أجهزة الإعلام الآلي المستوردة.

المبحث الثاني: تفسير وتحليل النتائج (صياغة قياسية لنموذج IS-LM للاقتصاد الجزائري للفترة 1990-2016)

لقد استخدم لفظ اقتصاد القياسي لأول مرة سنة 1926، بفضل الاقتصادي Frisch Ranger، ويعرفه البعض بأنه القياس في الاقتصاد، وبصورة أكثر تفصيل هو العلم الذي يهتم بقياس العلاقات الاقتصادية من خلال بيانات واقعية، لاختبار مدى صحة هذه العلاقات وذلك بالاستعانة بالرياضيات والإحصاء.

المطلب الأول: الأدوات الإحصائية وأشهر اختبارات السببية

نهدف من خلال هذا المطلب إلى توضيح طريقة الدراسة حيث تم التطرق إلى أهم الطرق الإحصائية التي من شأنها دراسة وصياغة نموذج الانحدار البسيط والمتعدد.

أولاً: مفهوم السببية بين الظواهر الاقتصادية وأنواعها

يعتبر مشكل السببية من أهم المحاور في تحديد صيغ النماذج الاقتصادية،* إذ يهدف إلى البحث عن أسباب الظواهر العلمية، للتمييز بين الظاهرة التابعة من الظواهر المستقلة المُفسرة لها مبيناً نوعها.

1. مفهوم السببية بين الظواهر الاقتصادية

يشكل مفهوم السببية** الذي عرضه قرنجر (Granger) سنة 1969 المفهوم الأساسي لدراسة العلاقة الديناميكية الموجودة بين السلاسل الزمنية، حيث إذا كان X_t و Y_t سلسلتين زمنيتين تعبران عن تطور ظاهرتين اقتصاديتين مختلفتين عبر الزمن t . وكانت السلسلة Y_t تحتوي على معلومات التي من خلالها يمكن تحسين التوقعات بالنسبة للسلسلة X_t ، في هذه الحالة نقول أن Y_t يُسبب X_t ، إذن نقول عن متغيرة أنها سببية إذا كانت تحتوي على معلومات تساعد على تحسين التوقع لمتغيرة أخرى.¹

2. أنواع السببية: تتمثل أنواع السببية فيما يلي:²

➤ **السببية في اتجاه واحد:** نقول أن y_t تسبب x_t إذا كان استعمال كل المعلومات المتوفرة يؤدي إلى تحسين توقع x_t . ونكتب $(y_i \Rightarrow x_i)$.

* وهناك عدة نماذج خطية وغير خطية من بينها الانحدار البسيط والمتعدد، ومن أهم ما يميز الانحدار المتعدد انه يعطي لنا الارتباطات الجزئية للمتغير. للاستزادة أنظر: دومينيك سلفاتور ملخصات شوم نظريات ومسائل في الإحصاء والاقتصاد القياسي، ترجمة سعيدة حافظ منتصر، مراجعة عبد العظيم أنيس، الدار الدولية للنشر والتوزيع، نيويورك، 1982.

** هنالك اختبارات أخرى لسببية من بينها: اختبار Haugh-Pierce (1976)، والذي يهتم بدراسة السلاسل الزمنية آخذ بالعين الاعتبار نموذج ARIMA لمزيد من المعلومات أنظر:

Jean-Marie Dufour, *Tests de causalité*, Université de Montréal, 15 Avril 2002, p: 01

¹ Bernard Paulre, *La Causalité en économie*, signification et portée de la modélisation structurelle, Lyon: Presse universitaire, 1985, p: 118.

² سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص دراسات اقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، الجزائر، الموسم الجامعي 2005-2006، ص: 93، ص: 94.

$$y_i \Rightarrow x_i \quad \text{si} \quad \sigma^2 \left(\frac{x}{\bar{u}} \right) < \sigma^2 \left(\frac{x}{u - y} \right)$$

و $\bar{u}$ تمثل كل المعلومات المتوفرة، $(u - y)$ هي جزء من المعلومات الكلية، σ^2 هو التباين.

◀ وجود ما يسمى بحلقة رجعية (تغذية استرجاعية) (Feedback) بين y_t و x_t : وهذا في حالة إذا كان

y_t تسبب x_t ، و x_t تسبب y_t :

$$y_i \Leftrightarrow x_i \quad \text{si} \quad \sigma^2 \left(\frac{x}{\bar{u}} \right) < \sigma^2 \left(\frac{x}{u - y} \right) \\ \text{et} \sigma^2 \left(\frac{y}{\bar{u}} \right) < \sigma^2 \left(\frac{y}{u - y} \right)$$

◀ السببية اللحظية بين x_t و y_t Causalité instantanée: نقول أن هناك سببية لحظية ($y_i \Rightarrow x_i$) إذا

كان توقع القيمة الجارية لـ x_t هو أفضل توقع عندما تدخل القيمة الحالية ($\bar{y}$) لـ y_t في هذا التوقع.

$$y_i \Rightarrow x_i \quad \text{si} \quad \sigma^2 \left(\frac{x}{\bar{u}, \bar{y}} \right) < \sigma^2(x, \bar{u})$$

◀ السببية بالتأخر Causalité avec retard: نقول أن y_t تسبب x_t بتأخر m إذا كان m هي أصغر قيمة لـ

k حيث:

$$y_i \Rightarrow x_i (\text{avec retard}) \quad \text{si} \quad \sigma^2 \left(\frac{x}{u - y(k)} \right) < \sigma^2 \left(\frac{x}{u - y(k+1)} \right)$$

ثانياً: منهجية اختبار السببية بين الظواهر الاقتصادية

إذا كانت x_t و y_t عبارة عن سلسلتين زمنييتين مستقرتين تملكان متوسطات معدومة فإن اختبار وجود علاقة سببية (حسب مفهوم Granger) من x نحو y (و/أو من y نحو x) يمكن أن يتم ببساطة عن طريق اختبار معنوية معلمات القيم المؤخرة لـ x (لـ y) في انحدار y على القيم المؤخرة لكل من x و y (في انحدار x على القيم المؤخرة لكل من x و y)، وفي هذا الصدد نجد أن تمثيل نموذج شعاع الانحدار الذاتي "VAR" لكل من x و y يكون مفيداً جداً.¹

إذا كان لدينا نموذج VAR(P) بحيث x_t و y_t سلسلتين مستقرتين:²

$$\begin{bmatrix} x_t \\ y_t \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} a_0 \\ b_0 \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} a_1^1 & b_1^1 \\ a_1^2 & b_1^2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} x_{t-1} \\ y_{t-1} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} a_2^1 & b_2^1 \\ a_2^2 & b_2^2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} x_{t-2} \\ y_{t-2} \end{bmatrix} \dots + \begin{bmatrix} a_p^1 & b_p^1 \\ a_p^2 & b_p^2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} x_{t-p} \\ y_{t-p} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \end{bmatrix}$$

المتغيرات ($y_{t-1}, y_{t-2}, \dots, y_{t-p}$) تمثل المتغيرات المفسرة أو الخارجية بالنسبة للمتغيرات.

$$(x_{t-1}, x_{t-2}, \dots, x_{t-p})$$

* تحديد درجة التأخير p يكون باستعمال معياري Schwarz (SC) - Akaike (AC) حيث أن :

¹ Madala G.S, **Introduction to Econometrics**, University of Florida, London cahier Mac·ilanPublishers, 1987, P: 325.

² Bourdonnais. R.i **Econometrie**, Duno, Paris, 3^{ème} edition 1998, P: 270.

* يمكن الاستعانة بمعايير أخرى من بينها أعظم احتمال لدالة المقولية العظمى Logmv.

$$AIC(P) = \ln(\sum e) + \frac{k^2 p}{n} \dots (02 - 02)$$

$$SC(P) = \ln(\sum e) + \frac{k^2 p \ln(n)}{n} \dots (03 - 02)$$

حيث: $\sum e$ تمثل مصفوفة التباين لبواقي نموذج الانحدار الذاتي.

ومنه لدينا الاختبار كالاتي:

• y_t لا يسبب x_t إذا قبلنا الفرضية التالية:

$$H_0: b_1^1 = b_2^1 = \dots = b_p^1 = 0$$

• x_t لا يسبب y_t إذا قبلنا الفرضية التالية:

$$H_0: a_1^2 = a_2^2 = \dots = a_p^2 = 0$$

يمكن استعمال اختبار فيشر التقليدي كما يلي:

$$F_{cal} = \frac{(SSR_2 - SSR_1)/c_1}{SSR_1/(n-k-1)} \dots (04 - 02)$$

حيث: SSR_2 تمثل مجموع مربعات البواقي بالنسبة للنموذج بقيد (constraint).

SSR_1 تمثل مجموع مربعات البواقي بالنسبة للنموذج بدون قيد (non constraint).

إذا كان $F_{cal} > F_{(c,n-k-1)}^{5\%}$ نرفض الفرضية الصفرية.

ثالثاً: النمذجة القياسية.

إن العلاقات الاقتصادية التي تحددها النظرية الاقتصادية والتي يمكن قياسها هي في الغالب علاقات

سببية، لذلك فهناك مجموعة من معادلات النماذج الاقتصادية لا فائدة من تقديرها، كالمعادلات التعريفية التي تعبر

في الواقع عن متطابقات وليست معادلات مثل معادلة الدخل: $Y = C + I$.

فالعلاقات السببية هي محور الاهتمام في عملية القياس الاقتصادي.

1. منهج البحث في الاقتصاد القياسي: يمر أي بحث قياسي بأربعة مراحل هي:

◀ تعيين النموذج.

يقصد بتعيين النموذج صياغة العلاقات محل الدراسة في صورة رياضية، حتى يمكن قياس معاملاتها

باستخدام ما يسمى بالطرق القياسية، وتنطوي هذه المرحلة على الخطوات التالية:¹

• تحديد متغيرات النموذج: يمكن تحديد المتغيرات التي يحتويها النموذج عند دراسة ظاهرة اقتصادية معينة

من خلال مصادر عديدة، منها النظرية الاقتصادية، الدراسات القياسية في نفس المجال، المعلومات

المتعلقة بالظاهرة.

¹ Hamilton.D.j. "time series analysis", united kingdom:Princeton university press, 1994, p: 258.



- تحديد الشكل الرياضي للنموذج: يقصد بالشكل الرياضي للنموذج عدد المعادلات التي يحتويها النموذج ودرجة خطية النموذج، ودرجة تجانس كل معادلة.
- تحديد التوقعات القبلية: إن تحديد توقعات نظرية مسبقة عن إشارة وحجم معلمات العلاقة الاقتصادية محل القياس، أمر جد مهم لمرحلة ما بعد التقدير، حيث يتم اختبار المدلول الاقتصادي للمعلمات المقدرة من خلال مقارنتها مع التوقعات القبلية من حيث إشارتها وحجمها.

2. تقدير معلمات النموذج.

بعد صياغة العلاقات محل البحث في شكل رياضي خلال مرحلة التعيين، نقوم بتقدير معلمات النموذج، وذلك بالاعتماد على بيانات واقعية يتم جمعها عن المتغيرات التي يتضمنها النموذج، وعلى تقنيات قياسية تستخدم في عملية القياس، وأثناء هذه المرحلة نقوم بما يلي:¹

- تجميع البيانات عن المتغيرات التي يحتويها النموذج.
- اختيار طريقة القياس الملائمة، من بين الطرق الممكن استخدامها في عملية التقدير منها:
 - طريقة المعادلة الواحدة.
 - طريقة المعادلات الآنية.

3. تقييم معلمات النموذج.

بعد الانتهاء من تقدير القيم الرقمية لمعلمات النموذج، نقوم بتقييم المعلمات المقدرة، أي تحديد ما إذا كانت قيم هذه المعلمات لها مدلول أو معنى من الناحية الاقتصادية، وما إذا كانت مقبولة من الناحية الإحصائية وهذا بالاعتماد على المعايير التالية:

- المعايير الاقتصادية: تتعلق بحجم و إشارة المعلمات المقدرة، لأن النظرية الاقتصادية تضع قيودا مسبقة على حجم وإشارة المعلمات، فإذا ما جاءت هذه المعلمات على عكس نما تقرره النظرية مسبقاً فإن هذا يمكن أن يكون مبرراً كافياً لرفض هذه المعلمات.
- المعايير الإحصائية: تهدف هذه المعايير إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج، منها: اختبار *Student*، اختبار *Fischer*....

- المعايير القياسية: تهدف هذه المعايير إلى التأكد من أن الافتراضات التي تقوم عليها المعايير الإحصائية منطبقة مع الواقع، فإذا كانت هذه الافتراضات متوفرة في الواقع، فالمعلمات ستكتسب صفات معينة أهمها: عدم التحيز، الاتساق، أما إذا لم تتحقق هذه الافتراضات فالمعلمات المقدرة ستفقد بعض الصفات السابقة، بل و

¹ لمزيد من التوضيح أنظر إلى:

يؤدي إلى عدم صلاحية المعايير الإحصائية نفسها لقياس مدى الثقة في المعلومات المقدرة، منها: اختبارات الارتباط الذاتي، اختبارات الامتداد الخطي المتعدد، اختبارات ثبات التباين.

4. تقييم قدرة النموذج على التنبؤ.

من أهم أهداف القياس الاقتصادي التنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية في المستقبل، و لذا يتعين اختبار قدرة النموذج القياسي على التنبؤ قبل استخدامه في هذا الغرض، فمن الممكن أن يجتاز النموذج جميع الاختبارات السابقة ولكن لا يكون صالحاً للتنبؤ، فالتنبؤ قائم على أساس افتراض أن المستقبل القريب امتداد للماضي القريب، ولكن إذا حدثت تغيرات هيكلية سريعة في الظروف الاقتصادية، فمن الممكن أن لا يكون النموذج قادراً على التنبؤ بهذه التغيرات، ولاختبار مقدرة النموذج على التنبؤ لابد من اختبار مدى استقرار المعلومات المقدرة عبر الزمن، واختبار مدى حساسية هذه التقديرات للتغير في حجم العينة.

رابعاً: الانحدار الخطي المتعدد.

يوضح الانحدار الخطي المتعدد العلاقة بين متغير تابع ومجموعة من المتغيرات التفسيرية، هذا ما يعني أن أي تغير في المتغيرات التفسيرية يتبعها تغير في المتغير التابع.

وتشير خطية العلاقة بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع إلى أن أثر المتغير التفسيري على المتغير التابع لا يختلف عن أثر متغير آخر، فيفترض أن جميع الأفراد يتصرفون بنفس الطريقة، أو أن تفضيلات الأفراد متماثلة، ونظراً لأن هذا الافتراض لا يمثل الحقيقة فإن استخدام الانحدار الخطي المتعدد ينطوي على وجود نوع من الخطأ في التقدير، ولذا فإننا ندخل في علاقة الانحدار حداً يعرف بالحد العشوائي ε_t .

◀ تقديم النموذج.

• شكل النموذج:

تأخذ علاقة الانحدار الخطي المتعدد الشكل التالي:¹

$$Y_t = \beta_1 + \beta_2 x_{2t} + \beta_3 x_{3t} + \dots + \beta_k x_{kt} + \varepsilon_t$$

حيث: Y : شعاع مشاهدات المتغير التابع $(n \times 1)$.

X : مصفوفة مشاهدات المتغيرات التفسيرية $(n \times (k+1))$.

β : شعاع المعاملات $(k \times 1)$.

ε : شعاع الحد العشوائي $(n \times 1)$.

¹ أنظر: نورة عبد الرحمن اليوسف، محاضرات في الاقتصاد القياسي، كلية العلوم الإدارية، قسم الاقتصاد، جامعة الملك سعود.

فرضيات النموذج:

• الفرضيات الاحتمالية:

إن الطريقة المستعملة في تقدير معاملات نموذج الانحدار الخطي المتعدد هي طريقة المربعات الصغرى العادية "MCO"، ولهذا فإن هذه الفرضيات تتعلق بهذه الطريقة وكلها تدور حول طبيعة وشكل المتغير العشوائي، وهي:¹

$$\begin{aligned} E(\varepsilon_i) &= 0 \\ E(\varepsilon_i \varepsilon_j) &= 0 \quad \forall i \neq j \\ V(\varepsilon_i) &= E(\varepsilon_i' \varepsilon_i) = \sigma^2 I_n \\ Cov(x, \varepsilon) &= 0 \end{aligned}$$

• فرضيات أخرى:

- المتغيرات Y و $x_1, x_2, \dots, x_k$ محددة بدون خطأ.
- أشعة المصفوفة X مستقلة، هذا ما يسمح بالتخلص من مشكل الامتداد الخطي وحساب $(X'X)^{-1}$.
- المصفوفة X مصفوفة غير عشوائية.

3. تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

يتم تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد بطريقة المربعات الصغرى العادية، التي تهدف إلى الحصول على مقدرات $\hat{\beta}_1, \hat{\beta}_2, \dots, \hat{\beta}_k$ تعطي مجموع مربعات انحراف القيم المقدرة عن القيم الحقيقية في أدنى قيمة له. ليكن النموذج: $Y = X\beta + \varepsilon$ ، وتحت فرضيات طريقة المربعات الصغرى العادية نجد:²

- النموذج المقدر: $\hat{Y} = X\hat{\beta}$.
- انحراف القيم المقدرة عن القيم الحقيقية: $e = Y - \hat{Y} = Y - X\hat{\beta}$.
- مجموع مربعات البواقي: $e'e = (Y - X\hat{\beta})' (Y - X\hat{\beta})$.

وكما هو معلوم أن طريقة المربعات الصغرى العادية تهدف إلى جعل $e'e$ في أدنى قيمة لها أي إيجاد

$\text{Mine}'e$

فنقوم بحساب المشتقات الجزئية لـ: $e'e$ بالنسبة إلى $\hat{\beta}_1, \hat{\beta}_2, \dots, \hat{\beta}_k$ ، ونجعلها مساوية للصفر.

$$\text{لدينا: } -e'e = (Y - X\hat{\beta})' (Y - X\hat{\beta}) = Y'Y - Y'X\hat{\beta} - \hat{\beta}'X'Y + \hat{\beta}'X'X\hat{\beta}$$

¹ Clement.E, Germain. J.M."VAR et Prévisions conjoncturelles "annales d'economie et de statistique N.32، 1993

² أنظر: وليد لسماعيل السيئو و احمد مجد مشعل، الاقتصاد القياسي التحليلي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2003.



- ولدينا القيمتين: $Y'X\hat{\beta}$ و $\hat{\beta}'X'Y$ متساويتين فنجد: $e'e = Y'Y - 2\hat{\beta}'X'Y + \hat{\beta}'X'X\hat{\beta}$

$$\frac{d e'e}{d \hat{\beta}} = -2X'Y + 2X'X\hat{\beta} = 0 = -X'Y + X'X = 0 \quad \text{نقوم بإيجاد: } \frac{d e'e}{d \hat{\beta}} = 0$$

$$\text{ومنه: } \hat{\beta} = (X'X)^{-1}X'Y$$

ملاحظة: $X'(Y - X\hat{\beta}) = X'e = 0 \Rightarrow X'Y - X'X\hat{\beta} = 0$ ، ومنه فإن: X و e متعامدة.

$$e = (Y - X\hat{\beta}) = Y - X(X'X)^{-1}X'Y = (I - X(X'X)^{-1}X')Y = MY$$

حيث: M مصفوفة متناظرة ومستقلة، أي: $M = M^2 = M^3 = \dots$ و $MX = 0$

وتتميز مقدرات MCO بالخصائص التالية:¹

1- الأمل الرياضي:

$$E(\hat{\beta}) = E[(X'X)^{-1}X'Y] = E[(X'X)^{-1}X'(X\beta + \varepsilon)] = E[(X'X)^{-1}X'X\beta + (X'X)^{-1}X'\varepsilon] = \beta$$

ومنه $\hat{\beta}_{MCO}$ مقدر غير متحيز.

2- التباين:

$$V(\hat{\beta}_{MCO}) = E[(\hat{\beta} - E(\hat{\beta}))(\hat{\beta} - E(\hat{\beta}))'] = E[(\hat{\beta} - \beta)(\hat{\beta} - \beta)'] = E[(X'X)^{-1}X'\varepsilon\varepsilon'X(X'X)^{-1}]$$

$$= (X'X)^{-1}X'E(\varepsilon\varepsilon')X(X'X)^{-1} = \delta^2(X'X)^{-1}$$

هذه الخصائص تجعل من مقدر MCO أحسن مقدر خطي غير متحيز.

3- مقدر δ^2 :

$$\text{لدينا: } e = MY = M(X\beta + \varepsilon) = MX\beta + M\varepsilon = M\varepsilon$$

$$\text{ولدينا: } e'e = (M\varepsilon)'(M\varepsilon) = \varepsilon'M'M\varepsilon = \varepsilon'M\varepsilon$$

نقوم بحساب الأمل الرياضي لـ: $e'e$ فنجد:

$$E(e'e) = E(\varepsilon'M\varepsilon) = E(\text{trac}(\varepsilon M \varepsilon')) = E(\text{trac} M \varepsilon \varepsilon') = \text{trac} M (\varepsilon \varepsilon')$$

$$= \text{trac} M (\delta^2 I) = \delta^2 \text{trac} M$$

$$= \delta^2 [\text{trac} I_n - \text{trac} [X(X'X)^{-1}X']]$$

$$= \delta^2 [n - k]$$

من خلال هذه النتيجة نستنتج أن $e'e$ مقدر متحيز لـ: δ^2 .

إذن المقدر غير المتحيز لـ: δ^2 هو $\hat{\delta}^2 = e'e / (n - k)$

¹ أنظر: محمد شيحي، طرق الاقتصاد القياسي (محاضرات وتطبيقات)، دار حامد، ط 01، ورقة، 2011.

4. تقييم نموذج الانحدار الخطي:

يتم تقييم نموذج الانحدار الخطي باستعمال المعايير الثلاثة السابقة:

➤ **المعايير الاقتصادية:** تتعلق بحجم وإشارة المعلمات المقدرة، لأن النظرية الاقتصادية تضع قيوداً مسبقة على حجم وإشارة المعلمات، فإذا ما جاءت هذه المعلمات على عكس ما تقرره النظرية مسبقاً فإن هذا يمكن أن يكون مبرراً كافياً لرفض هذه المعلمات.

➤ **المعايير الإحصائية:** تتمثل هذه المعايير فيما يلي:¹

• معامل التحديد المتعدد: يشير هذا المعامل إلى النسبة التي يمكن تفسيرها من التغير الكلي في المتغير التابع بدلالة المتغيرات التفسيرية المدرجة في دالة الانحدار المتعدد، ويمكن حسابه انطلاقاً من معادلة تحليل التباين التي تعطى بالشكل التالي:

$$(Y - \bar{Y})'(Y - \bar{Y}) = (\hat{Y} - \bar{Y})'(\hat{Y} - \bar{Y}) + (e - \bar{e})'(e - \bar{e})$$

$$\begin{aligned} y'y &= \hat{y}\hat{y} + e'e \\ TSS &= ESS + RSS \end{aligned}$$

$$R^2 = \frac{\hat{y}\hat{y}}{y'y} = 1 - \frac{e'e}{y'y}$$

ومنه فمعامل التحديد يعطى بالشكل التالي:

إن مقياس معامل التحديد يتأثر بعدد المتغيرات التفسيرية، ولهذا يمكن أن نصحح قيمة معامل التحديد عن طريق أخذ درجات الحرية في الحسبان عند حساب معامل التحديد، حيث أن درجة الحرية $(n - k)$ تقل مع زيادة عدد المتغيرات التفسيرية وثبات حجم العينة.

$$\bar{R}^2 = 1 - \frac{n-1}{n-k}(1 - R^2)$$

كما يلي: $\bar{R}^2$ تصبح قيمة معامل التحديد المعدل

تتراوح قيمة معامل التحديد بين الصفر والواحد، فإذا كان يساوي الواحد فهذا يعني المقدرة التفسيرية جيدة، وأن جودة التوفيق عند حدها الأقصى، أما إذا كان يساوي الصفر فهذا يعني أن المقدرة التفسيرية للنموذج منعدمة، وأن جودة التوفيق عند حدها الأدنى.

• **اختبارات المعنوية:** تتمثل هذه الاختبارات فيما يلي:²

اختبار ستودنت:

$$Y_t = \beta_1 + \beta_2 x_{2t} + \beta_3 x_{3t} + \dots + \beta_k x_{kt} + \varepsilon_t$$

ليكن النموذج: $\hat{\beta}_1 \dots \hat{\beta}_k$ المعلمات المقدرة للنموذج. ولتكن

¹ أنظر: حسين مجيد، سعيد عفاف، الاقتصاد القياسي النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1998.

² للاستزادة أنظر: دومينيك سلفاتور، ملخصات شوم نظريات ومسائل في الإحصاء والاقتصاد القياسي، ترجمة سعدية حافظ منتصر، مراجعة عبد العظيم أنيس، الدار الدولية للنشر والتوزيع، نيويورك، 1982.



لاختبار العلاقة الموجودة بين المتغير التابع Y و المتغير التفسيري x_i (معنوية كل معامل على حدا)، نقوم بإجراء الاختبار التالي:

$$\begin{cases} H_0 : \beta_i = 0 \\ H_1 : \beta_i \neq 0 \end{cases}$$

نقوم بحساب إحصائية ستودنت التي تعطى بالعلاقة التالية:

$$T^* = \frac{\hat{\beta}_i}{\hat{\delta}_{\hat{\beta}_i}}$$

حيث: $\hat{\beta}_i$: مقدار β_i .

$\hat{\delta}_{\hat{\beta}_i}$: الانحراف المعياري ل: $\hat{\beta}_i$.

الإحصائية T^* تتبع توزيع ستودنت بدرجة حرية تساوي $(n - k)$.

ويكون قرار الاختبار كما يلي:

- نرفض الفرضية H_0 إذا كانت $T^* > T_{tab}$ ، ومنه β_i مختلف عن الصفر.

- نرفض الفرضية H_1 إذا كانت $T^* < T_{tab}$ ، ومنه β_i يساوي الصفر.

اختبار فيشر:

يوضح لنا هذا الاختبار دلالة النموذج بصورة عامة، و يأخذ الشكل التالي:

$$\begin{cases} H_0 : \beta_1 = \beta_2 = \dots = \beta_k = 0 \\ H_1 : \beta_1 \neq 0, \beta_2 \neq 0, \dots, \beta_k \neq 0 \end{cases}$$

نقوم بحساب إحصائية فيشر التي تعطى بالعلاقة التالية:

$$F^* = \frac{R^2 / k - 1}{(1 - R^2) / n - k}$$

الإحصائية F^* تتبع توزيع فيشر $F_{(k-1, n-k)}$.

ويكون قرار الاختبار كما يلي:

- نرفض الفرضية H_0 إذا كانت $F^* > F_{(k-1, n-k)}^{\alpha=5\%}$ ، ومنه $\beta_i \neq 0$ مهما يكن $i = 1 \dots k$.

- نرفض الفرضية H_1 إذا كانت $F^* < F_{(k-1, n-k)}^{\alpha=5\%}$ ، ومنه $\beta_i = 0$ مهما يكن $i = 1 \dots k$.

5. الارتباطات الجزئية:

يقيس معامل الارتباط الجزئي صافي العلاقة بين المتغير التابع ومتغير مستقل بعد استبعاد التأثير المشترك

للمتغيرات الأخرى في النموذج كما يلي:¹

$$r_{YX_1.X_2} = \frac{r_{YX_1} - r_{YX_2} r_{X_1X_2}}{\sqrt{1 - r_{X_1X_2}^2} \sqrt{1 - r_{YX_2}^2}}$$

$$r_{YX_2.X_1} = \frac{r_{YX_2} - r_{YX_1} r_{X_1X_2}}{\sqrt{1 - r_{X_1X_2}^2} \sqrt{1 - r_{YX_1}^2}}$$

¹ خالد مجد السواعي، **eviews** والقياس الاقتصادي، دار الكتاب الثقافي، ط 01، عمان الأردن، 2012، ص: 139.



بما أن معامل الارتباط البسيط بين y و x_1 و r_{yx1} يعرفان بالقياس على ما سبق، ويقع نطاق معاملات الارتباط الجزئي بين -1 إلى +1 (كمعاملات ارتباط بسيطة) كعلامة المعلمة المقدرة المناظرة، وتستخدم لتحديد الأهمية النسبية للمتغيرات التفسيرية المختلفة في الانحدار المتعدد

خامساً: النماذج الانحدارية

يعتبر الانحدار الخطي أحد الأساليب الإحصائية التي تستخدم في قياس العلاقة الاقتصادية، بين متغير تابع ومتغير أو مجموعة من المتغيرات المستقلة، وهناك العديد من النماذج الانحدارية.

1. الانحدار الخطي البسيط

يستخدم نموذج الانحدار البسيط لتكوين العلاقة بين متغير تابع (Y)، ومتغير مستقل (X) حيث يسمح هذا النموذج بشرح قيم Y بواسطة قيم مأخوذة من طرف X ، هذه العلاقة ليست لها طبيعة رياضية مؤكدة، بل ذات طبيعة عشوائية (أي تحتوي على خطأ عشوائي).¹ وتعرف العلاقة العامة للانحدار البسيط بـ:

$$Y_i = \alpha + Bx_i + \varepsilon_i \quad \dots\dots\dots (05-02)$$

حيث:

Y_i متغير تابع، α الحد الثابت، x_i متغير مستقل، ε_i الخطأ في التفسير.

فإذا كان: $\sum(\varepsilon_i) = 0$ يعني أن الأخطاء لا تدخل في تفسير Y_i ، إذ أنها تعبر عن حدود عشوائية لا يمكن قياسها أو تحديدها بدقة.

2. نماذج الانحدار غير الخطي

تعددت الصيغ الغير خطية في القياس الاقتصادي، حيث يمكن دوماً ابتداء صيغ جديدة، وفيما يلي أمثلة قليلة على بعض الصيغ غير الخطية.

1- نموذج كوب دوغلاس:

تعد دالة كوب دوغلاس من أكثر دوال الإنتاج استخداماً في التطبيق وترجع تسميتها إلى الاقتصادي الأمريكي P.H.Douglas والرياضي الأمريكي C.Cobb، حيث قاما في سنة 1928 بتحليل دالة الإنتاج معتمدين على الصيغة التالية:

$$y_t = B_0 L_t^{B_1} K_t^{B_2} \varepsilon_t \quad \dots\dots\dots (06-02)$$

¹ Guy Melard, *Methodes de Prevision a court TERME*, EDITION ELLIPSES, BRUXELLES, Belgique, 1990, p :38.



وتعرف المعلمة B_0 في هذه الصيغة بمعامل كفاءة الإنتاج، أما B_1 فتتمثل مرونة الإنتاج بالنسبة للعمل و B_2 ، تمثل مرونة الإنتاج بالنسبة لرأس المال.

2- نموذج كثير الحدود:

تكتب دالة كثير الحدود من الدرجة q بالصيغة التالية:

$$y_t = B_0 + B_1x + B_2x^2 + \dots + B_kx^k \quad (07-02)$$

- سلوك المتغير التابع في الماضي:

بمعنى تفسير المتغير قيد الدراسة بنفسه في الفترات السابقة من خلال استعمال النماذج الانحدارية والمتوسطات المتحركة وفق طريقة (Box-Jenkins) والتي يمكن تمثيلها في صيغتها المبسطة التالية:¹

$$y_t = f(y_{t-1}, y_{t-2}, \dots, et.) \quad (08-02)$$

حيث y_t و y_{t-1} تمثل متغيرات في الفترة t والفترة التي قبلها، ويُلجأ إلى هذا النوع من النماذج في حالة غياب السببية بين المتغيرات أو عدم توفر المعطيات الكافية حول المتغيرات المستقلة والواقعة على يمين المعادلة رقم (04-02) أما في حالة وجود علاقات السببية بين المتغيرات فنلجأ لنماذج أشعة الانحدار الذاتي VAR بعد دراسة استقرار هذه المتغيرات.

¹ - Régis Bourbonnais Michel Terraza, *Analyse des services temporelles en économie*, 1^{ère} édition Presse Universitaires de France, 1998 ; P :134.



المطلب الثاني: تقدير النموذج وقياس مستوى التوازن الاقتصادي

بما أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد مفتوح، وبعد تقديرنا للنماذج وتحسينها قياسياً، يمكن أن نعرفه وفقاً للمعادلات التالية:

$$GDP = Cons + INV + G + X - M \dots \dots \dots (09 - 02)$$

1. تقدير دالة الاستهلاك وتحليلها: *

$$Cons = 227560.6 + 0.567040 yd \dots \dots \dots (10 - 02)$$

أ. التقييم الإحصائي للنموذج:

- اختبار جودة النموذج: إن قيمة معامل التحديد (قيمة الارتباط المتعدد R^2) تساوي (0.99) مما يدل أن المتغيرة المفسرة (الدخل المتاح) تشرح (99%) من تغيرات الاستهلاك، لكن العيب في هذا المعامل أن قيمته لا تنقص عند ازدياد المتغيرات الشارحة في النموذج، أي إما تزيد أو تبقى ثابتة، وعليه نلجأ إلى معامل التحديد المصحح والذي يساوي (98.99%).
- لمعرفة الدلالة الإحصائية للنموذج ككل استخدمنا اختبار فيشر، ولمعرفة الدلالة الإحصائية لكل متغيرة على حدا لجأنا إلى ستيودنت، إن إحصائية فيشر تساوي (2563.419) والاحتمال المقابل لها يساوي (prob=0.0000)، وهو احتمال أقل من 0.05 مما يجعلنا نرفض فرضية العدم " كل معاملات النموذج معدومة ". إن الاحتمالات المقابلة لإحصائيات ستيودنت هي على التوالي (0.0288 ؛ 0.0000) مما يدل على الدلالة الإحصائية القوية لكل المعاملات، ومن ثم فإن كلا من الثابت والدخل المتاح يشرح بشكل جيد الاستهلاك.
- عموماً تم قبول هذه المعادلة (النموذج) لعدة اعتبارات من بينها ارتفاع قيمة معامل التحديد ومعنوية المعلمات، كذلك تطابق هذا النموذج لنظرية كينز مقارنة بعدة نماذج.

ب. التقييم الاقتصادي للنموذج:

تبين العلاقة أعلاه أن دالة الاستهلاك متزايدة بالنسبة للدخل المتاح، وبالتالي تتوافق قيم معالم الدالة مع النظرية الاقتصادية، مما يدعم أكثر دقة النموذج. إن الميل الحدي للاستهلاك يساوي (0.56) وهذا يدل على أن زيادة الدخل بدينار واحد يؤدي إلى زيادة الاستهلاك بـ (0.56) والباقي ادخار بمعدل (0.44) مما يعني أن الجزائر



تدخر ما قيمته 50% و 50% استهلاك. وفي حال ما إذا كان الدخل المتاح معدوماً فإن الاستهلاك = 227560.6 مليون دج، وجود حد الكفاف.*

2. تقدير دالة الاستثمار وتحليلها: **

$$INV = 8262460 - 529051.6I \dots \dots \dots (11 - 02)$$

أ. التقييم الإحصائي للنموذج:

- اختبار جودة النموذج: على الرغم من تطابق معالم الدالة مع النظرية الاقتصادية، أي أن الاستثمار الإجمالي على علاقة عكسية مع سعر الفائدة، إلا أن قيمة معامل التحديد R^2 تساوي (0.3129)؛ أي أن قيمة معامل الارتباط تساوي (-0.55) مما يدل أن المتغيرة المفسرة (سعر الفائدة) تشرح (31.29%) من تغيرات الاستثمار. لأن هناك متغيرات اقتصادية أخرى تؤثر في تغيرات الاستثمار.
- لمعرفة الدلالة الإحصائية للنموذج ككل استخدمنا اختبار فيشر، ولمعرفة الدلالة الإحصائية لكل متغيرة على حدا لجأنا إلى ستيودنت، إن إحصائية فيشر تساوي (11.38624) والاحتمال المقابل لها يساوي (prob=0.002416)، وهو احتمال أقل من 0.05 مما يجعلنا نرفض فرضية العدم " كل معاملات النموذج معدومة ". إن الاحتمالات المقابلة لإحصائيات ستيودنت هي على التوالي (0.0024) ؛ (0.0000) مما يدل على الدلالة الإحصائية القوية لكل المعاملات، ومن ثم فإن كلا من الثابت وسعر الفائدة يشرح بشكل جيد الاستثمار.
- بعد تقديرنا لمجموعة من نماذج دوال الاستثمار اخترنا النموذج الأفضل وفقاً لعدة معايير من بينها مجموعة مربعات البواقي ومعنوية المعالم المقدرة.

ب. التقييم الاقتصادي للنموذج:

يبين التفسير الاقتصادي لهذه المعادلة، أنه هناك علاقة عكسية بين متغيرتي سعر الفائدة الحقيقي والاستثمار، مما يعني أنه إذا زاد سعر الفائدة الحقيقي، فإن الاستثمار سوف ينخفض، وإذا افترضنا أن سعر الفائدة معدوم في الاقتصاد الجزائري فإن قيمة الاستثمار تعادل 8262460 مليون دج، وبالتالي تتوافق إشارات معالم الدالة مع النظرية الاقتصادية، مما يدعم أكثر دقة النموذج.

* يقصد بحد الكفاف: توفير ضرورات المعيشة للفرد وأسرته، بالقدر الذي يسمح لهم بالبقاء على قيد الحياة.

** انظر الملحق رقم (02-03).

3. تقدير دالة الضرائب وتحليلها: *

$$T = 0.113030Y \dots \dots \dots (12 - 02)$$

أ. التقييم الإحصائي للنموذج:

- تظهر هذه المعادلة قوة العلاقة الارتباطية بين الإيرادات الضريبية كمتغير تابع والنتائج المحلي الإجمالي، وهذا ما يشير إليه معامل التحديد R^2 ويساوي (0.73) مما يدل أن المتغيرة المفسرة (النتائج المحلي الإجمالي) تشرح (73%) من تغيرات الإيرادات الضريبية.
- لمعرفة الدلالة الإحصائية للمتغيرة على حدا لجأنا إلى ستيودنت، ** إن الاحتمال المقابل لإحصائية ستيودنت معدوماً مما يدل على الدلالة الإحصائية القوية للمعامل، ومن ثم فإن النتائج المحلي يشرح بشكل جيد الإيرادات الضريبية.
- وتم اختيار هذا النموذج من بين مجموعة من النماذج وفق أدنى قيمة لمعيار Akaike، وكذلك جودة النموذج ومعنوية الملمات الإحصائية.

ب. التقييم الاقتصادي للنموذج:

- يبين التفسير الاقتصادي لهذه المعادلة أنه كلما زاد الدخل بدينار فإن الإيرادات الضريبية سوف ترتفع، وقد تم حذف المتغير الثابت نظراً لإشارته السالبة وعدم معنويته الإحصائية حسب اختبار Student.
- يعني أن الضرائب لفترة 27 سنة كانت تعادل أكثر من خمس (1/5) النتائج المحلي الإجمالي.

4. تقدير دالة الواردات وتحليلها: ***

$$M = -518436.1 + 1811.544E + 0.360226Y \dots \dots \dots (13 - 02)$$

أ. التقييم الإحصائي للنموذج:

- تشير هذه المعادلة إلى أن هناك علاقة قوية ارتباطية بين الواردات وسعر الصرف والنتائج المحلي الإجمالي، حيث بلغ معامل الارتباط المتعدد (0.92) مما يدل أن متغيري سعر الصرف والنتائج المحلي الإجمالي تفسر أو تشرح (92%) من تغيرات الواردات، كما أن إحصائية فيشر تساوي (145.89) والاحتمال المقابل معدوماً وهو احتمال مقبول عند مستوى معنوية 5% مما يجعلنا نرفض فرضية العدم " كل معامل النموذج معدومة"، إن الاحتمالات المقابلة لإحصائيات ستيودنت بالنسبة لـ (الثابت، سعر الصرف، النتائج المحلي الإجمالي)، هي على التوالي (0.0000، 0.8238، 0.1933) نقبل معنوية النتائج المحلي

* انظر الملحق رقم (04-02).

** تحسب قيمة فيشر بتربيع قيمة ستيودنت أي: $S^2=F$.

*** انظر الملحق رقم (05-02).



الإجمالي عند مستوى معنوية 5% ومن ثم فإن الناتج المحلي الإجمالي يشرح بشكل جيد الواردات؛ أما باقي المتغيرات (الحد الثابت، وسعر الصرف) فهي غير معنوية عند مستوى معنوية 5% وكذلك 10%.
 - لذا نحاول تحسين هذا النموذج بإدخال المتغيرة (MA(1) و MA(2))^{*} على النموذج فتحصلنا على ارتفاع في معامل التحديد R^2 ، وكذلك معنوية كل المعلمات حسب اختبار Student عند مستوى معنوية 5%.^{**}

ب. التقييم الاقتصادي للنموذج:

يشير التفسير الاقتصادي لهذه المعادلة إلى أنه إذا زاد سعر الصرف بدينار فإن الواردات سوف يرتفع بمقدار (1811.544 مليون دج)، وهذا ما يطابق النظرية الاقتصادية القائمة على العلاقة الموجبة بين الواردات وسعر الصرف.

5. تقدير دالة الطلب على النقود وتحليلها:^{***}

$$MD = 0.749286Y - 54405.21I \dots \dots \dots (14 - 02)$$

أ. التقييم الإحصائي للنموذج:

- تشير هذه المعادلة إلى العلاقة القوية الموجودة بين الطلب على النقود كمتغير تابع وسعر الفائدة الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي كمتغيرات مستقلة، وهذا ما يبينه معامل التحديد الذي بلغ (0.98)، إن الاحتمالات المقابلة لإحصائيات ستودنت هي على التوالي (0.0022، 0.0000) وهي احتمالات مقبولة إحصائياً عند مستوى معنوية 5%، ومن ثم فإن كل من سعر الفائدة الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي يشرحان بشكل جيد الطلب على النقود.

ب. التقييم الاقتصادي للنموذج:

- يشير التفسير الاقتصادي لهذه المعادلة أنه إذا ارتفع سعر الفائدة الحقيقي بـ 1% فإن الطلب على النقود سوف ينخفض بمعدل 54405.2 مليون دج، أما بالنسبة لمعامل الانحدار ما بين الطلب على النقود والناتج المحلي الإجمالي فيشير إلى أنه إذا ارتفع الناتج بـ 1% فإن الطلب على النقود سيرتفع بنسبة 74%.
 - إن العلاقة القوية الطردية بين الطلب على النقود والناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما تشير إليه إحصائية ستودنت، ويفسر ذلك كينز على أن الأفراد والمؤسسات تحتفظ بالنقود بدافع المعاملات (الصفقات)

* المتوسطات المتحركة.

** انظر الملحق رقم (02-06).

*** انظر الملحق رقم (02-07).



والحيطة (هذا من أجل مواجهة نفقات غير متوقعة) الأمر الذي يجعل الطلب على النقود على علاقة طردية مع الناتج.

- لقد أعطى كينز أهمية كبيرة لهذا الدافع مقارنة بالدوافع الأخرى، ولذلك هناك علاقة وطيدة بين تغيرات الطلب على النقد للمضاربة وتغيرات معدل الفائدة، فكلما اتجه معدل الفائدة نحو الانخفاض أدى ذلك بالأفراد إلى الاحتفاظ بالنقد عن التضحية به مقابل ثمن عائد منخفض. وهذا ما يفسر الإشارة السالبة. بمعنى أن العلاقة السالبة بين سعر الفائدة وسعر السند علاقة عكسية، أي أن كل زيادة في معدل الفائدة سيؤدي إلى انخفاض أسعار السندات، مما سيؤدي إلى زيادة شراءها (الاحتفاظ بها)، الأمر الذي سيؤدي إلى انخفاض الطلب على النقود بغرض المضاربة.

- المعادلة لا تحتوي على الحد الثابت يعني أنه لا يكون طلب على النقود في الاقتصاد الجزائري إلا عند ما تكون قيمة عند الناتج المحلي أو سعر الفائدة وعندما يكونا معدومين يكون الطلب معدوماً.

6. تقدير دالة حركة رؤوس الأموال وتحليلها:*

$$NCF = 8842.080I \dots \dots \dots (15 - 02)$$

أ. التقييم الإحصائي للنموذج:

تشير هذه المعادلة إلى العلاقة القوية الموجودة بين حركة رؤوس الأموال كمتغير تابع وسعر الفائدة الحقيقي كمتغير مستقل، وهذا ما يبينه معامل الارتباط المتعدد الذي بلغ (0.77)، إن الاحتمال المقابل لإحصائية ستودنت هي معدومة وهو احتمال مقبول معنوياً ومن ثم فإن سعر الفائدة الحقيقي يشرح بشكل جيد حركة رؤوس الأموال.

ب. التقييم الاقتصادي للنموذج:

يشير التفسير الاقتصادي لهذه المعادلة أنه إذا ارتفع سعر الفائدة الحقيقي فهذا يؤدي إلى تنشيط حركة رؤوس الأموال مما يزيد الطلب على العملة المحلية، فإذا ارتفع سعر الفائدة الحقيقي بـ 1% فإن رؤوس الأموال ترتفع بمقدار 8842.080 مليون دج.

* انظر الملحق رقم (02-08).



7. تقدير دالة سعر الصرف الحقيقي وتحليلها:*

بعد تقدير عدة محاولات لدالة سعر الصرف الحقيقي تم استخراج نموذج غير خطي لهذه الدالة مقبول إحصائياً، وتكتب رياضياً كما يلي:

$$ER = \alpha + \beta/e \dots \dots \dots (16 - 02) \star \star$$

$$ER = 93.29 + 1088.947 \left(\frac{1}{E}\right) \dots \dots \dots (17 - 02)$$

8. حجم الإنفاق الحكومي:***

$$G = 2750977 \dots \dots \dots (18 - 02)$$

9. حجم الصادرات:****

$$X = 2918201 \dots \dots \dots (19 - 02)$$

10. حجم التحويلات (الإعانات):*****

$$R = 413135.1 \dots \dots \dots (20 - 02)$$

11. حجم المعروض النقدي بالمفهوم الواسع:*****

$$M_s = 4583944 \dots \dots \dots (21 - 02)$$

تكون الأسعار المحلية والأجنبية غير ثابتة حيث $\frac{P}{P_F} = \frac{1}{100}$ ، مع حركة لرؤوس الأموال، و R سعر الصرف الحقيقي، ومعرف على أساس أنه عدد الوحدات من العملة الأجنبية مقابل وحدة واحدة من العملة المحلية.

ويكتب نظام المعادلات الذي يحدد التوازن على الشكل التالي:*****

$$IS \quad Y = \frac{1}{1-b+bt+m} (a - bT_0 + bR_0 + I_0 - br + G_0 + X_0 + M_0) \dots \dots \dots (22 - 02)$$

$$LM \quad i = \frac{M_s}{g} + \frac{\alpha}{g} \cdot Y \dots \dots \dots (23 - 02)$$

$$BP \quad BP = X_0 - M_0 - my + ai = 0 \dots \dots \dots (24 - 02)$$

* انظر الملحق رقم (09-02).

** إن سبب عدم اختيار هذه المعادلة $R = e^{\frac{P}{P_F}}$ لوجود تباعد بين المعادلة والنظرية الاقتصادية، كذلك ظهرت هذه المعادلة أيضاً غير مقبولة إحصائياً وفق المعطيات الخاصة بالبنك الدولي.

*** انظر الملحق رقم (10-02).

**** انظر الملحق رقم (11-02).

***** انظر الملحق رقم (12-02).

***** انظر الملحق رقم (13-02).

***** يمكن استخراج أو تحديد التوازن آتياً وفقاً للمعادلات الآنية أو بطريقة نماذج (VAR) ... إلخ.

6. اختبار سببية غرانجر:

عند دراستنا للسببية سنستعمل أشهر اختبارات السببية، والمتمثلة في اختبار الموجود تلقائياً في برنامج EViews؛ واستخلصنا أن نسبة 45 % من متغيرات الدراسة لها سببية بين بعضها عند مستوى معنوية (1%-15%)، والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم (02-08): نتائج اختبارات السببية لقرانجر بين متغيرات الدراسة وفق التأخير الثاني*

اختبار فرانجر (Granger) F_{cal}	الفرضية	اختبار فرانجر (Granger) F_{cal}	الفرضية	اختبار فرانجر (Granger) F_{cal}	الفرضية
0.0062 (**)	YD لا يسبب M	0.2324	NCF لا يسبب G	0.91831	E لا يسبب CONS
0.02004 (**)	M لا يسبب YD	0.37717	G لا يسبب NCF	0.12714	CONS لا يسبب E
0.00093 (**)	R لا يسبب M	0.14711	X لا يسبب G	0.09276 (**)	G لا يسبب CONS
0.85081	M لا يسبب R	0.52584	G لا يسبب X	0.05702 (**)	CONS لا يسبب G
0.00295 (**)	MS لا يسبب M	0.02507 (**)	Y لا يسبب G	0.01068 (**)	INV لا يسبب CONS
0.30626	M لا يسبب MS	0.81583	G لا يسبب Y	0.10820 (*)	CONS لا يسبب INV
0.26937	T لا يسبب M2	0.00631 (**)	YD لا يسبب G	0.00052 (**)	M لا يسبب CONS
0.00005 (**)	M2 لا يسبب T	0.00524 (**)	G لا يسبب YD	0.50553	CONS لا يسبب M
0.11949	NCF لا يسبب M2	0.51257	R لا يسبب G	0.48245	I لا يسبب CONS
0.35378	M2 لا يسبب NCF	0.20374	G لا يسبب R	0.55559	CONS لا يسبب I
0.08237 (*)	X لا يسبب M2	0.00498 (**)	MS لا يسبب G	0.13771	M2 لا يسبب CONS
0.06647 (*)	M2 لا يسبب X	0.0777 (*)	G لا يسبب MS	0.86354	CONS لا يسبب M2
0.00823 (**)	Y لا يسبب M2	0.5543	INV لا يسبب I	0.95673	MS لا يسبب CONS
0.5322	M2 لا يسبب Y	0.38342	I لا يسبب INV	0.11608	CONS لا يسبب MS
0.01153 (**)	YD لا يسبب M2	0.63198	M لا يسبب I	0.34456	NCF لا يسبب CONS
0.08147 (*)	M2 لا يسبب YD	0.86116	I لا يسبب M	0.53422	CONS لا يسبب NCF
0.00063 (**)	R لا يسبب M2	0.5968	M2 لا يسبب I	0.37107	X لا يسبب CONS
0.23275	M2 لا يسبب R	0.50455	I لا يسبب M2	0.10700 (*)	CONS لا يسبب X
0.71201	MS لا يسبب M2	0.54823	T لا يسبب I	0.26825	Y لا يسبب CONS
0.8831	M2 لا يسبب MS	0.86801	I لا يسبب T	0.61592	CONS لا يسبب Y
0.44891	NCF لا يسبب T	0.44939	NCF لا يسبب I	0.06039 (*)	T لا يسبب CONS
0.51383	T لا يسبب NCF	0.34607	I لا يسبب NCF	0.000031 (**)	CONS لا يسبب T
0.02308 (**)	X لا يسبب T	0.43176	X لا يسبب I	0.52603	R لا يسبب CONS
0.0003 (**)	T لا يسبب X	0.87037	I لا يسبب X	0.06982 (*)	CONS لا يسبب R
0.00028 (**)	Y لا يسبب T	0.4553	Y لا يسبب I	0.0071 (**)	YD لا يسبب CONS
0.777	T لا يسبب Y	0.64915	I لا يسبب Y	0.07121 (*)	CONS لا يسبب YD
0.000025 (**)	YD لا يسبب T	0.49126	YD لا يسبب I	0.17533	G لا يسبب E

* (**) مقبول عند مستوى معنوية 5 %.

** (*) مقبول عند مستوى معنوية 10 %.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج EViews

- من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ملحق رقم (02-14)

* تم اختيار التأخير الثاني الذي يعطي أحسن معامل تحديد R^2 .



جدول رقم (02-08): نتائج اختبارات السببية لقوائم بين متغيرات الدراسة وفق التأخير الثاني*

(**)	0.00313	YD لا يسبب T	0.64098	I لا يسبب YD	0.39729	E لا يسبب G
(**)	0.00701	T لا يسبب R	0.6376	R لا يسبب I	0.76744	E لا يسبب I
(**)	0.000055	R لا يسبب T	0.85468	I لا يسبب R	(**)	0.02352
(**)	0.00022	T لا يسبب MS	0.50724	MS لا يسبب I	(*)	0.06387
	0.2238	MS لا يسبب T	0.31725	I لا يسبب MS		0.21919
(*)	0.06647	NCF لا يسبب X	0.7304	INV لا يسبب M		0.18392
	0.19626	X لا يسبب NCF	(**)	0.00382		0.6719
	0.27965	NCF لا يسبب Y	(**)	0.00058		0.08897
(**)	0.04129	Y لا يسبب NCF	0.132	INV لا يسبب M2	(*)	0.08897
	0.49151	NCF لا يسبب YD	(**)	0.00068		0.465
	0.32819	YD لا يسبب NCF	(**)	0.00063		0.04577
	0.59742	NCF لا يسبب R	0.838863	INV لا يسبب NCF		0.58653
	0.93386	R لا يسبب NCF	0.60261	NCF لا يسبب INV		0.4403
	0.15714	NCF لا يسبب MS	(**)	0.00787		0.1435
	0.2164	MS لا يسبب NCF	(**)	0.00854		0.55767
(*)	0.08104	X لا يسبب Y	(**)	0.0513		0.3336
	0.53252	Y لا يسبب X	0.82337	INV لا يسبب Y		0.21514
(**)	0.00539	X لا يسبب YD	0.62404	Y لا يسبب INV		0.41511
(**)	0.00893	YD لا يسبب X	(**)	0.03371		0.03018
(*)	0.06106	X لا يسبب R	(**)	0.00454		0.53822
	0.80281	R لا يسبب X	0.57541	INV لا يسبب R		0.51875
(*)	0.07783	X لا يسبب MS	(**)	0.000013		0.36102
(**)	0.02715	MS لا يسبب X	0.30415	R لا يسبب INV		0.15717
	0.88066	Y لا يسبب MS	(**)	0.03544		0.31262
(**)	0.02232	MS لا يسبب Y	(**)	0.05912		0.62712
	0.24294	YD لا يسبب MS	(**)	0.00189		0.6104
(**)	0.01772	MS لا يسبب YD	(**)	0.00789		0.11214
	0.32414	Y لا يسبب R	0.78174	T لا يسبب M		0.00014
	0.40716	R لا يسبب Y	0.52242	M لا يسبب NCF		0.0328
(**)	0.00123	YD لا يسبب R	0.96698	NCF لا يسبب M		0.1896
	0.25192	R لا يسبب YD	(*)	0.06918		0.00943
(**)	0.05323	R لا يسبب MS	0.68487	X لا يسبب M		0.01962
(**)	0.00077	MS لا يسبب R	0.33019	M لا يسبب Y		0.00034
				Y لا يسبب M		0.0000067

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج EViews

- من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ملحق رقم (02-14)

على ضوء نتائج اختبار السببية والتي تبين العلاقة المتشابكة بين متغيرات** بين متغيرات الدراسة نستخلص

ما يلي:

- وجود السببية من إجمالي الإنفاق العام نحو الطلب على النقود عند مستوى معنوية 5%.
- وجود السببية من الطلب على النقود نحو إجمالي الإنفاق العام عند مستوى معنوية 5%.
- عدم وجود السببية من إجمالي الإيرادات الضريبية نحو الطلب على النقود.
- وجود السببية من الطلب على النقود نحو إجمالي الإيرادات الضريبية عند مستوى معنوية 5%.
- عدم وجود السببية من إجمالي الإنفاق العام نحو سعر الصرف الاسمي.
- عدم وجود السببية من سعر الصرف الاسمي نحو إجمالي الإنفاق العام.
- وجود السببية من الطلب على النقود نحو سعر الصرف الاسمي عند مستوى معنوية 10%.
- عدم وجود السببية من سعر الصرف الاسمي نحو الطلب على النقود.

* تم اختيار التأخير الثاني الذي يعطي أحسن معامل تحديد R^2 .

** تم أخذ متغير الإنفاق العام (DEP) باعتباره أهم متغير بالنسبة للسياسة المالية، وكذلك الطلب على النقود (M2) باعتبارها أهم متغير بالنسبة للسياسة النقدية.

- ★ خلال الشكل التالي:

91

7. تقدير مصفوفة الارتباط:

والجدول الموالي يبين مصفوفة الارتباطات الجزئية بين متغيرات الدراسة* ونوعها:

جدول رقم (02-09): مصفوفة الارتباطات الجزئية بين أهم متغيرات الدراسة ونوعها

	Cons	E	G	I	INV	M	MD	MS	NCF	X	Y	YD	R	T
Cons	1.000000	0.717792	0.988799	-0.553892	0.992232	0.986085	0.993832	0.991780	0.897291	0.937700	0.985281	0.994807	0.413754	0.882413
E	قوية طردية	1.000000	0.670125	-0.493525	0.663456	0.677589	0.681082	0.671993	0.777926	0.723308	0.712970	0.697169	0.396170	0.651100
G	قوية طردية	طردية متوسطة	1.000000	-0.575781	0.989398	0.980132	0.991146	0.990788	0.893130	0.951045	0.989359	0.990714	0.508374	0.836415
I	عكسية	عكسية	عكسية	1.000000	-0.564695	-0.552313	-0.594510	-0.595457	-0.649025	-0.644173	-0.611971	-0.579632	-0.425580	-0.500362
INV	قوية طردية	طردية متوسطة	قوية طردية	عكسية	1.000000	0.994207	0.995838	0.995903	0.894344	0.944227	0.983788	0.994032	0.407386	0.888451
M	قوية طردية	طردية متوسطة	قوية طردية	عكسية	قوية طردية	1.000000	0.987407	0.987286	0.886798	0.946431	0.969603	0.981026	0.385044	0.901658
MD	قوية طردية	طردية متوسطة	قوية طردية	عكسية	قوية طردية	قوية طردية	1.000000	0.999520	0.901123	0.948756	0.990163	0.995183	0.415199	0.887406
MS	قوية طردية	طردية متوسطة	قوية طردية	عكسية	قوية طردية	قوية طردية	قوية طردية	1.000000	0.903546	0.949820	0.989817	0.994365	0.418977	0.886367
NCF	قوية طردية	قوية طردية	قوية طردية	عكسية	قوية طردية	قوية طردية	قوية طردية	قوية طردية	1.000000	0.915915	0.923962	0.905820	0.515494	0.802213
X	قوية طردية	قوية طردية	قوية طردية	عكسية	قوية طردية	قوية طردية	قوية طردية	قوية طردية	قوية طردية	1.000000	0.968414	0.941850	0.506819	0.826257
Y	قوية طردية	قوية طردية	قوية طردية	عكسية	قوية طردية	قوية طردية	قوية طردية	قوية طردية	قوية طردية	قوية طردية	1.000000	0.992467	0.490451	0.855295
YD	قوية طردية	طردية متوسطة	قوية طردية	عكسية	قوية طردية	قوية طردية	قوية طردية	قوية طردية	قوية طردية	قوية طردية	قوية طردية	1.000000	0.441740	0.879740
R	طردية ضعيفة	طردية ضعيفة	طردية متوسطة	عكسية	طردية ضعيفة	طردية ضعيفة	طردية ضعيفة	طردية ضعيفة	طردية ضعيفة	طردية ضعيفة	طردية ضعيفة	طردية ضعيفة	1.000000	0.102603
T	قوية طردية	طردية متوسطة	قوية طردية	عكسية	قوية طردية	قوية طردية	قوية طردية	قوية طردية	قوية طردية	قوية طردية	قوية طردية	قوية طردية	طردية ضعيفة	1.000000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج EViews

- من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ملحق رقم (02-15).

نستخلص من الجدول أعلاه أن حوالي 85 % من متغيرات الاقتصاد الكلي لها ارتباطات طردية، بنسبة 64.85 % علاقة طردية قوية، والعلاقة الطردية المتوسطة بنسبة 8.79 %، بينما نسبة 12.08 % في علاقة طردية ضعيفة أما باقي المتغيرات فهي ارتباطات عكسية بنسبة 14.28 %، ويمكن تلخيص هذه الارتباطات الجزئية فيما يلي:

- من ناحية قوة الارتباط فنجد أن أقوى علاقة كانت بين الاستثمار وباقي المتغيرات وقدرت بأكثر من 0.99 ماعدا علاقة الاستثمار بسعر الفائدة فهي علاقة عكسية قدرت بـ 0.56-، بقيمة سالبة وفقاً للنظرية الاقتصادية.

- أما من ناحية الارتباطات المتوسطة الطردية فنجدها بين سعر الصرف وعلاقته بمعظم المتغيرات، عدا حركة رؤوس الأموال والصادرات والواردات فالعلاقة هنا قوية.

أما من ناحية ضعف الارتباط فنجدها بين متغيرة التحويلات وكل المتغيرات حيث قدرت معظمها بأقل من 0.5.

* تم حساب الارتباطات الجزئية بين أهم متغيرات الدراسة بواسطة معامل بيرسون r_{xy}



■ التوازن الكلي في الاقتصاد الجزائري

تطرقنا في ما سبق إلى شكل التوازن الاقتصادي الجزائري نظرياً وقيمنا النموذج اقتصادياً وإحصائياً وفيما يلي سوف نتطرق إلى شكل التوازن رياضياً:

☞ بالنسبة لتوازن سوق السلع والخدمات (IS):

يمكن تشخيص معادلة الطلب الكلي بالشكل الآتي:

$$\text{Cons} = 227560.6 + 0.567040y_d \quad G = 2750977 \quad R = 413135.1 \quad X = 2918201$$

$$T = 0.11Y \quad M = -518436.1 + 1811.544E + 0.360226Y \quad \text{INV} = 8262460 - 529051.6i$$

بتعويض كل من (CONS, T, G, INV, X, M) أعلاه في المعادلة رقم (02-09) نجد:

$$IS = Y = 0.567040y_d + 227560.6 + 2750977 + 8262460 - 529051.6i + 2918201 + 518436.1 - 1811.544e - 0.360226y$$

$$IS = Y = 0.567040(y - 0.113030y + 4583944) + 227560.6 + 2750977 + 8262460 - 529051.6i + 2918201 + 518436.1 - 1811.544e - 0.360226y$$

ومنه:

$$y = 17394462 - 617129.1837i - 2113.1335e \dots \dots \dots (25 - 02)$$

☞ بالنسبة لتوازن سوق النقد (LM):

يمكن تشخيص معادلة العرض الكلي بالشكل الآتي:

$$MD = 0.749286GDP - 54405.21INT \quad M_s = 4583944$$

يتحقق التوازن في السوق النقدية عند تعادل الطلب على النقد MD مع عرض النقد M_s ويمكن التعبير عن

دالة الطلب على النقد بالشكل التالي:

$$LM = MD = MS = 0.749286GDP - 54405.21INT = 4583944$$

$$LM = Y = 6117667.784 + 72608.43512i$$

ومنه:

$$i = \frac{Y - 6117667.784}{72608.435} \dots \dots \dots (26 - 02)$$

☞ بالنسبة لتوازن ميزان المدفوعات (BP):

يمكن تشخيص توازن ميزان المدفوعات من خلال الدالة الآتية:

$$NCF = 8842.080INT \quad M = -518436.1 + 1811.544E + 0.360226Y \quad X = 2918201$$



وبتعويضها في المعادلة رقم (24-02):

$$BP = 2918201 - 518436.1 + 1811.544E + 0.360226y + 88422.080i = 0$$

ومنه:

$$y = 9540225.025 - 5028.909629e + 24545.92395.360226i \dots \dots \dots (27 - 02)$$

وبتعويض المعادلة (26-02) في المعادلتين (25-02) و (27-02):

$$y = 7304771.916 - 222.44e \dots \dots \dots (28 - 02)$$

$$y = 11162182.12 - 7512.44e \dots \dots \dots (29 - 02)$$

وبمساواة كل من (28-02) و (29-02) نتحصل على:

$$e_0 = 529.138$$

$$y_0 = 7187065.726$$

$$i_0 = 14.728$$

❖ عند تخفيض الإنفاق الحكومي بـ 10% $G' = G - G \times 0.1$ نتحصل على المعادلة التالية:

$$y = 17073565.48 - 617129.1837i - 2113.1335e$$

$$y = 7270991.259 - 222.4488181e \dots \dots \dots (30 - 02)$$

وبنفس الطريقة نتحصل على:

$$e_1 = 533.772$$

$$Y_1 = 7152254.276$$

$$i_1 = 14.248$$

❖ عند زيادة الضرائب بـ 10%

$$y = 18161185.223 - 666995.63532i - 2283.8829732e$$

$$y = 7300004.374 - 224.21343433e \dots \dots \dots (31 - 02)$$

وبنفس الطريقة نتحصل على:

$$e_2 = 529.920$$

$$Y_2 = 7181189.065$$

$$i_2 = 14.647$$

❖ عند تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب بنسبة 10%

$$y = 17814358.684 - 666995.63532i - 2283.8829732e$$

$$y = 7265955.7076 - 224.21343433e \dots \dots \dots (32 - 02)$$

وبنفس الطريقة نتحصل على:

$$e_3 = 534.592$$

$$Y_3 = 7146092.932$$

$$i_3 = 14.16$$



❖ عند تخفيض العرض النقدي بنسبة 10%

تصبح دالة LM كالتالي:

$$i = \frac{Y - 5505901.0057}{72608.435} \dots \dots \dots (33 - 02)$$

وبتعويضها في المعادلتين (25-02) و (27-02) نتحصل على:

$$y = 6757405.613 - 222.44e \dots \dots \dots (34 - 02)$$

$$y = 11600507.95 - 7597.59e \dots \dots \dots (35 - 02)$$

وبالمساواة نتحصل على النتائج التالية:

$$e_4 = 656.726$$

$$Y_4 = 6611278.109$$

$$i_4 = 15.223$$

❖ عند تطبيق السياستين معاً (الانكماش المالي والانكماش النقدي) نتحصل على:

$$y = 6714247.3157 - 224.21342682e \dots \dots \dots (36 - 02)$$

$$y = 11600507.95 - 7597.59e \dots \dots \dots (37 - 02)$$

وبالمساواة نتحصل على النتائج التالية:

$$e_5 = 662.732$$

$$Y_5 = 6565653.837$$

$$i_5 = 14.595$$

جدول رقم (02-10): جدول يلخص نتائج التوازن والانكماش المالي والنقدي

شكل رقم (02-09): أثر السياسة المالية الانكماشية (تخفيض الإنفاق) على التوازن الاقتصادي الجزائري $Y_1 = 7152254.276$ $i_1 = 14.248$ $y_0 = 7187065.726$ $i_0 = 14.728$	شكل رقم (02-08): التوازن الاقتصادي للاقتصاد الجزائري $y_0 = 7187065.726$ $i_0 = 14.728$
شكل رقم (02-11): أثر السياسة المالية الانكماشية (زيادة T وتخفيض G) على التوازن الاقتصادي الجزائري $Y_3 = 7146092.932$ $i_3 = 14.16$ $y_0 = 7187065.726$ $i_0 = 14.728$	شكل رقم (02-10): أثر السياسة المالية الانكماشية (زيادة الضرائب) على التوازن الاقتصادي الجزائري $y_0 = 7187065.726$ $i_0 = 14.728$ $Y_2 = 7181189.065$ $i_2 = 14.647$
شكل رقم (02-13): أثر السياسة المالية والنقدية الانكماشية على التوازن الاقتصادي $y_0 = 7187065.726$ $i_0 = 14.728$ $Y_5 = 6565653.837$ $i_5 = 14.595$	شكل رقم (02-12): أثر السياسة النقدية الانكماشية على التوازن الاقتصادي $y_0 = 7187065.726$ $i_0 = 14.728$ $Y_4 = 6611278.109$ $i_4 = 15.223$

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على النتائج أعلاه.

جدول رقم (02-11): جدول يلخص نتائج التوازن والانكماش المالي والنقدي

الأداة	الأثر	Er	Y	I
حالة التوازن		95.76	7187065.72	14.72
حالة تخفيض الإنفاق		95.75	7152254.27	14.24
نسبة أو مقدار التغير		0.01	%0.48	0.48
حالة زيادة الضرائب		95.75	7181189.065	14.64
نسبة أو مقدار التغير		0.01	%0.081	0.08
حالة أدوات السياسة المالية معاً		95.74	7146092.93	14.16
نسبة أو مقدار التغير		0.02	%0.57	0.56
حالة تخفيض العرض النقدي		95.36	6611278.1	15.22
نسبة أو مقدار التغير		0.4	%8.011	0.5-
حالة انكماش مالي والنقدي معاً		95.35	6565653.83	14.59
نسبة أو مقدار التغير		0.3	%8.64	0.13

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على النتائج أعلاه.



- نلاحظ أن نسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي ضئيلة مقارنة بالتوازن الاقتصادي وذلك بالانخفاض بمقدار 34811.45 أي بنسبة تغير 0.48%. مع انخفاض في معدل الفائدة.
 - نلاحظ أن نسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي ضئيلة مقارنة بالتوازن الاقتصادي وذلك بالانخفاض بمقدار 5876.655 أي بنسبة تغير 0.081%. مع انخفاض في معدل الفائدة.
 - نلاحظ أن نسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي ضئيلة مقارنة بالتوازن الاقتصادي وذلك بالانخفاض بمقدار 40792.79 أي بنسبة تغير 0.57%. مع انخفاض في معدل الفائدة.
 - نلاحظ أن نسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي ضئيلة مقارنة بالتوازن الاقتصادي وذلك بمقدار 575778.62 أي بنسبة تغير 8.011%، مع ارتفاع في معدل الفائدة بقيمة 0.5%.
 - نلاحظ أن نسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي ضئيلة مقارنة بالتوازن الاقتصادي وذلك بمقدار 621411.89 أي بنسبة تغير 8.64%، مع انخفاض في معدل الفائدة بقيمة 0.13%.
- يمثل الإنفاق الحكومي أحد عناصر الطلب الفعال، والذي يسمح بزيادة العرض الكلي حسب النظرية الكينزية في ظل التشغيل الناقص، ففي حالة الانكماش المالي والتخفيض من قيمة الإنفاق العام فإن الدخل الوطني ينخفض بمقدار التغير في أحد عناصر الطلب الفعال مضروباً في المضاعف،¹ والتمثيل البياني يبين انتقال منحنى IS والمحدد بمقدار التغير في الدخل الوطني الناتج عن التغير في الإنفاق الحكومي.
- إن الوضع الأصلي لمنحنى IS ومنحنى LM هما IS_0 و LM_0 ، ومستوى الدخل التوازني الأصلي هو Y وسعر الفائدة التوازني هو i فانخفاض الإنفاق الحكومي من G_0 إلى G_1 سوف يترتب عليه انتقال منحنى IS_0 إلى اتجاه اليسار منحنى IS_1 كما هو موضح في الشكل رقم (02-09) ويترتب على ذلك انخفاض في مستوى دخل التوازن، وانخفاض سعر الفائدة التوازني أيضاً.
- إن المتغير الثاني في السياسة الميزانية هو مستوى الضرائب، حيث أن استخدام السياسة الضريبية لتحقيق التوازن الاقتصادي هو شرط ضروري وليس كاف، إذ لابد من تكاملها مع جملة السياسات الأخرى لتحقيق النتائج التي تصبو إليها الدولة.
- إن التحليل الاقتصادي لفعالية السياسة الضريبية، يتطلب التعرض لمختلف التدابير والإجراءات التي يتم العمل عليها من خلال هذه السياسة، لكي تحافظ أو تحقق هذه التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي داخل

¹ علاش أحمد، دروس وقوانين في الاقتصاد الكلي، دار هومة للنشر والطباعة والتوزيع، الجزائر، 2010، ص: 81.

الاقتصاد الوطني. فعند زيادة الضرائب تؤدي إلى تراجع الدخل الوطني، بنفس زيادة الضرائب مضروباً في المضاعف.

إن زيادة الضرائب من T_0 إلى T_1 يؤدي إلى انتقال منحنى IS_0 إلى أعلى اتجاه اليسار إلى منحنى IS_1 كما هو موضح في الشكل رقم (02-10) ويترتب على ذلك كما هو واضح انخفاض مستوى التوازن في الدخل من (Y_0) إلى (Y_1) ، وانخفاض سعر الفائدة التوازني من (i_0) إلى (i_1) .

إن زيادة الضرائب تؤدي إلى تخفيض الدخل، ذلك لأن زيادة الضرائب تنخفض من الدخل المتاح، وبالتالي تؤدي بالإنفاق الاستهلاكي إلى الانخفاض، وهو ما يصاحبه انخفاض في سعر الفائدة.

ويلاحظ من الشكل المبين أعلاه، أنه في حالة زيادة الضرائب، فإن الانخفاض في الدخل يكون بمقدار أقل من المسافة الأفقية المعبرة عن انتقال منحنى IS ، والمسافة الأفقية التي ينتقل بها منحنى IS مع تغير الضرائب تكون بمقدار مضاعف الضرائب في النموذج الكينزي مضروباً في التغير في الضرائب.

والسبب في ذلك - في حالة زيادة الضرائب - أن انخفاض سعر الفائدة المترتب على ذلك سوف يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستثماري، وبالتالي فإنه يؤدي جزئياً إلى إلغاء أثر الانخفاض في الاستهلاك المترتب على زيادة الضرائب.

يتم إتباع السياسة النقدية الانكماشية في فترات التضخم والرواج الشديد بغرض التأثير على حجم المعروض النقدي، حيث تعمل السياسة النقدية الانكماشية على تخفيض حجم المعروض النقدي وهذا التخفيض لا يتسنى إلا عن طريق استخدام أدواتها على النحو المذكور أعلاه، وبالتالي مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة ومنه هذا يؤدي إلى نقص الأرصدة النقدية الحقيقية التي يحوز عليها الجمهور مما يؤثر سلباً على حجم الإنفاق الموجه للاستثمار المحلي، وبالتالي ينخفض حجم الطلب الكلي إلى المستوى الذي يبدأ فيه حجم العمالة والإنتاج والأسعار في الانخفاض، ومنه ينخفض مستوى الدخل القومي تبعاً لذلك عن طريق ما يعرف بالمضاعف.

يترتب عند إتباع سياسة نقدية انكماشية انتقال المنحنى (LM) بالكامل إلى جهة اليسار وموازيًا للمنحنى

الأصلي مع بقاء المنحنى (IS) على الوضع الذي هو عليه، وذلك كما يوضحه الشكل البياني رقم (02-19)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه، أن عند تطبيق السياسة النقدية الانكماشية في أوقات التضخم سوف تؤدي إلى انتقال منحنى (LM) جهة اليسار إلى الوضع (LM_1) ، ولذلك سوف تنتقل نقطة التوازن الكلي من نقطة التوازن الأصلية (E) إلى نقطة توازن جديدة (E_1) ، أي الجديد (LM) والتي يتقاطع عندها منحنى (LM_1) ، أي الجديد بالمنحنى (IS) ، حيث توضح ارتفاع مستوى سعر الفائدة التوازني من (i_0) إلى (i_1) وذلك بالمقدار (Δi) نتيجة انخفاض حجم عرض النقود عن حجم الطلب النقدي، و لكي نعود إلى حالة التوازن مرة أخرى



فلابد من تخفيض حجم الطلب النقدي إلى المستوى الذي يتعادل فيه مع حجم العرض النقدي، وهذا سيتحقق عن طريق رفع مستوى سعر الفائدة من (i_0) إلى (i_1) الذي بدوره سوف يؤدي إلى تخفيض حجم الاستثمار وتخفيض حجم الاستثمار ومن خلال آلية عمل مضاعف الاستثمار سوف يؤدي ذلك بالتبعية إلى التخفيض من مستوى الدخل التوازني من (Y_0) إلى (Y_1) .

تخفيض حجم الإنفاق الحكومي وزيادة حجم الضريبة معا وبنفس المقدار، أي تقوم الدولة بإتباع سياسة الميزانية المتوازنة حيث ستقله بالكامل (IS)، ولذلك فهي عادة تعد سياسة انكماشية لها أثر نهائي على وضع المنحنى (IS) إلى الأسفل جهة اليسار، حيث ينخفض مستوى الدخل التوازني مع تغير طفيف جداً في سعر الفائدة التوازني ويتحدد مقدار الانخفاض في مستوى الدخل التوازني تبعاً لقيمة المضاعف.

في حالة إتباع السياستين معاً المالية والنقدية يتم إتباع سياسة مالية انكماشية بحيث تقوم الدولة بتخفيض الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي كما يتم في نفس الوقت تطبيق سياسة نقدية انكماشية والتي تؤدي إلى زيادة سعر الفائدة مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار وانخفاض الطلب الكلي.

من خلال ما سبق ذكره تبين لنا أن السياسة المالية الانكماشية (سياسة الإنفاق العام سياسة الضرائب، والسياستين الإنفاق والضرائب معاً) أكثر فعالية من السياسة النقدية الانكماشية، خاصة ما تعلق منها بزيادة الضرائب فقد كانت أقرب إلى التوازن الاقتصادي.

أما السياسة النقدية الانكماشية فأدت إلى حدوث انخفاض شديد في الناتج المحلي الإجمالي صاحبه ارتفاع شديد في معدل الفائدة. الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الاستثمار، وهذا يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي وانخفاض الإنتاج ومن ثم انخفاض الدخل، وهذا ما لا يتوافق مع الأهداف المنشودة.

أما تطبيق السياسة الانكماشية النقدية والمالية معاً فقد أدت إلى انخفاض شديد في الناتج المحلي الإجمالي، وانخفاض في معدل الفائدة ما يعني أن السياسة النقدية لوحدها غير فعالة.

خلاصة

- استهدف هذا الفصل دراسة أهم التطورات التي طرأت على متغيرات التوازن الداخلي والتوازن الخارجي خلال الفترة محل الدراسة للاقتصاد الجزائري. وقد توصلنا إلى النتائج التالية:
- إن أي تغير في قيمة الصادرات يؤدي إلى نفس التغير تقريباً في إيرادات الميزانية نتيجة للانعكاس المباشر وللتوافق الحاصل بينهما.
 - وجود علاقة طردية ومباشرة بين النفقات العامة والواردات، حيث أن ارتفاع أو انخفاض قيمة النفقات العامة ينعكس وبشكل مباشر في ارتفاع أو انخفاض الواردات.
 - وجود تناسب متتابع بين رصيد الميزان التجاري ورصيد الميزانية العامة، فالعجز في الميزان التجاري يمكن أن يدفع العجز في الميزانية العامة، وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية الكينزية.
 - ولقد توصلنا من خلال دراسة سببية بين أهم متغيرات الدراسة وجود علاقة سببية بين متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية ومؤشر التوازنات الداخلية والخارجية؛ حيث أن اختبار قرائن بـن تقارب وجود حلقة رجعية (تغذية استرجاعية) بين متغيرات الدراسة، لأنه مقبول من الناحية الاقتصادية ومن الناحية الإحصائية.
 - كما توصلنا من خلال مصفوفة الارتباطات الجزئية بين متغيرات الدراسة في الجزائر إلى أن 85% من أهم متغيرات الدراسة لها ارتباطات قوية وكلها طردية. أما باقي المتغيرات فهي ارتباطات عكسية.
 - أن سياسة الانكماش المالي أكثر فعالية وتأثيراً من الانكماش النقدي وذلك يبرز من خلال تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب الذي يؤثر على منحى سوق السلع والخدمات وذلك من خلال الانتقال نحو اليسار. وقد انخفض الناتج المحلي ولكن بنسبة ضئيلة على عكس الانكماش النقدي الذي انخفض فيه الناتج المحلي الإجمالي انخفاض شديد يرافقه ارتفاع في سعر الصرف ومعدل الفائدة وهو ما يتعارض مع الأهداف المسطرة من قبل الدولة.

الخاتمة



خاتمة

إن الدراسات التي تطرقت إلى قضايا التنمية الاقتصادية تؤكد على أهمية ودور السياسة النقدية والسياسة المالية في إنجاح الجهود التنموية المبذولة من طرف الدولة بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتوازن الكلي. إن محاولتنا لبناء نموذج قياسي كلي للاقتصاد الجزائري في ظل سياستي الانكماش المالي والنقدي، مكنتنا عبر مختلف فصول الدراسة، من الوقوف على جملة من النقاط التي تشكل ركائز هاته الدراسة. والتي تمحورت إشكالياتها في مدى تأثير سياستي الانكماش المالي والنقدي على التوازن الاقتصادي الجزائري للفترة الممتدة (1990-2016).

وانطلاقاً من اختيارنا للاقتصاد الجزائري كمنطلق للدراسة، فقد حاولنا تحليل محدداتهما ومؤشراتها على ضوء ما بينها من علاقات متشابكة مع النشاط الاقتصادي الكلي للمجتمع، حتى تكون دراستنا متكاملة وعميقة، وحتى يسهل علينا من خلالها التعرف على طبيعة التوازن الاقتصادي الكلي في الجزائر، وفهم نطاقه خلال الفترة (1990-2016).

تم التطرق إلى الخلفية النظرية للتوازن الاقتصادي والسياسات الاقتصادية في الفصل الأول: وهذا من خلال تحليل كل من التوازن الداخلي والتوازن الخارجي وفقاً للنظريات الاقتصادية وكذلك التعرف على السياسة المالية والنقدية، والسياسة التجارية والتي تعتبر من أهم السياسات الاقتصادية، كما توقفنا عند أهدافها والتي لخصها كالدور في أربعة مؤشرات اقتصادية تعد الدولة هي المسؤول الأول والمباشر عنها لتحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

أمّا الفصل الثاني: الذي حولنا من خلاله تتبع مسار الاقتصاد الجزائري والتوازنات الاقتصادية الكلية من خلال دراسة تطور بعض متغيرات الاقتصاد الكلي التي تحقق التوازن الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 1990-2016، كما حاولنا من خلال المبحث التطبيقي تقدير نموذج التوازن الاقتصادي الجزائري في ظل الانكماش المالي والنقدي من خلال تحليل المعادلات السلوكية التي تشكل هذا النموذج.

ولقد استخدمت الدراسة عدة مناهج، كان من أهمها المنهج التحليلي، وذلك لتحليل ودراسة الجداول والبيانات الإحصائية التي تم جمعها حول متغيرات الاقتصاد الكلي للاقتصاد الجزائري في إطار التوازن الاقتصادي الكلي، ولإعطاء أهم التصورات الحاصلة في هذا الجانب. وكذلك المنهج القياسي لبناء نموذج قياسي للاقتصاد الجزائري يحقق التوازن الاقتصادي.

1 نتائج واختبار الفرضيات

من خلال تعرضنا للاستقرار والتوازن الاقتصادي العام في إطاره النظري اتضح لنا أن مفهوم التوازن الاقتصادي قد تطور بتطور الدور الاقتصادي للدولة وارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالأيديولوجيات الفكرية للمدارس الاقتصادية، ففي إطار هذا التطور والارتباط تبين وتعددت مفاهيم التوازن الاقتصادي وتغيرت شيئاً فشيئاً ليحل التوازن النوعي مكان التوازن الكمي، وأن تحقيق التوازن الاقتصادي يتطلب إعداد وتنفيذ حزمة من السياسات حيث تعتبر السياسة المالية والسياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية الكلية. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

من خلال الدراسة القياسية وتقدير النموذج وتكييف الاقتصاد الكلي الجزائري مع مختلف النماذج الاقتصادية المعروفة، اتضح لنا أن دراسة العلاقات السلوكية والعلاقات التوازنية بين مختلف متغيرات النموذج (دالة الاستهلاك، دالة الاستثمار، دالة الواردات، ودالة الضرائب، ودالة الطلب على نقود) تؤكد لنا توافقها وتطابقها مع النظرية الاقتصادية الكلية من خلال المعالم والمعنويات الإحصائية لكل دالة، ما عدا دالة سعر الصرف التي لم تطابق لنا النظرية الاقتصادية للاقتصاد الجزائري حيث ظهرت هذه المعادلة أيضاً غير مقبولة إحصائياً وفق المعطيات الخاصة بالبنك الدولي. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

أما الفرضية القائلة قد تتعارض اعتبارات تحقيق التوازن الخارجي مع اعتبارات تحقيق التوازن الداخلي، ما يقتضي تكامل مجموعة من السياسات الاقتصادية من أجل معالجة الخلل الاقتصادي وتحقيق التوازن العام، فقد أثبتت عدم صحتها، طالماً أن فعالية كل سياسة تختلف من بلد إلى أخرى، وعليه فإن أدوات كلا السياستين النقدية والمالية أيضاً تختلف من دولة إلى أخرى حسب التشريع المعمول به في كل بلد، وفي الجزائر نجد أدوات السياسة النقدية المباشرة وغير المباشرة المطبقة فعلاً ليست فعالة كلها، أما عن أدوات السياسة المالية حسب المشرع الجزائري وتصنيفها وبعد تحليلنا لهيكل تطور النفقات العامة والإيرادات العامة وجدنا أن الإيرادات العامة دائماً حصة الأسد منها عبارة عن الجباية البترولية إلى غاية سنة 2010 التي بدأت نسبتها تعرف تراجع لصالح المكونات الأخرى والتي لازالت إلى يومنا هذا نسبتها جد ضئيلة ومحدودة، أما النفقات العامة وطوال فترة الدراسة وهي تسير في ميل ذو اتجاه تصاعدي. وعليه فليس بالضرورة تكامل السياسات الاقتصادية من أجل معالجة الخلل الاقتصادي وتحقيق التوازن العام، حيث تبين لنا عدم فعالية تطبيق السياستين النقدية والمالية في الاتجاه الانكماش.

أما في ما يخص **الفرضية الرابعة** والتي مفادها انعدام التوازن البنوي والهيكل في الاقتصاد الجزائري، قد يجعله يعاني من التبعية للمتغيرات الخارجية (خاصة أسعار النفط، وأسعار الصرف)، وهو ما قد يشكل صعوبات أمام تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية في الاقتصاد الوطني، فقد **اتضح صحتها** وهذا لامسناه من خلال تبعية كل من الميزانية العامة للدولة والميزان التجاري في الجزائر إزاء التغيرات الخارجية، وبالأخص أسعار النفط التي تلعب دوراً في بناء المالية الداخلية والخارجية، فعند انخفاض أسعار هذه الأخيرة تنخفض إيرادات الميزانية إضافة إلى اتجاه الميزان التجاري نحو العجز، والعكس، وبهذا يبقى الاقتصاد الوطني تابع ومحكوم بسيطرة المورد الريعي (النفط) الذي يتأثر بعوامل خارجية بعيداً عن السيطرة، مما يشكل عائقاً أمام تحقيق التوازنات المالية الداخلية والخارجية في حالة حدوث أي انتكاسات في أسواق النفط العالمية. وهذا ما حدث فعلاً في الجزائر الأمر الذي أدى بها إلى إتباع سياسة الانكماش والتقشف المالي (ترشيد النفقات).

اثبتت الدراسة النظرية والتطبيقية بأن تطبيق السياسة المالية تعتبر إحدى السياسات الاقتصادية الفعالة، التي تستعملها الدولة لتحقيق الأهداف الكلية للاقتصاد، وخاصة فيما تعلق بسياسة الانكماش فيما يخص تخفيض الإنفاق العام و/أو زيادة الضرائب وهذا **يثبت صحة الفرضية الأخيرة** في حالة الجزائر. حيث تبين لنا من خلال الدراسة التطبيقية أنه عند قيامنا بتطبيق سياستي الانكماش المالي والنقدي أدى ذلك إلى انخفاض شديد في الناتج المحلي وارتفاع معتبر في معدل سعر الفائدة مما يتعارض مع الأهداف المسطرة من قبل الدولة.

2 نتائج البحث:

إن الفكر الاقتصادي يزخر بعدة نماذج للتوازن الاقتصادي، وله مفاهيم عديدة لم تكن محل إجماع بين الاقتصاديين، إلا أن التعريف الشامل له هو الحالة التي يتعادل فيها المضادان الأساسيان في كل سوق، وتأخذ هذه التوازنات عدة أشكال تختلف تبعاً لاختلاف وتباين وجهة نظر الاقتصاديين لها، أما التوازن الاقتصادي الكلي فيتحقق عندما يتحقق التوازن في الأسواق الرئيسية و في آن واحد، و أن تحقيق التوازن في سوق واحد يعد شرطاً ضرورياً لتحقيق التوازن الكلي ولكنه غير كاف؛

إن تطور بنود الميزانية العامة للدولة في إطار آلية تحقيق التوازن الداخلي تتميز بزيادة معدلات النفقات العامة باستمرار، وإن سياسة الإيرادات تميزت باعتمادها على الجباية البترولية، التي مثلت أكثر من 50- من الإيرادات الإجمالية، وأن عجز الميزانية العامة للدولة لا يعتبر خطأ في حد ذاته، حيث أنه جاء في ظل

ظروف اقتصادية أملّت على الدولة التوسع في نفقاتها العامة، وان تطور الميزان التجاري -الذي حقق نتائج حسنة في أغلب سنوات الدراسة-، قد أدى إلى التحسن الملحوظ في المؤشرات الكلية للتجارة الخارجية، وان هذا التحسن راجع أساساً إلى التحسن الكبير في شروط التبادل الدولي للصادرات النفطية، مما أدى إلى زيادة الدخل الوطني، وان هذه الزيادة في الدخل ليس لها علاقة بمستويات الأداء الحقيقي للاقتصاد الوطني، بمعنى الأداء الذي يعكس المجهودات الذاتية للتنمية.

☞ أن الجزائر قطعت شوطاً كبيراً لتحقيق التوازن الاقتصادي سواء الداخلي أو الخارجي، وذلك من خلال وضع التشريعات و سن القوانين التي تحث وتحفز على تحقيق هذه التوازنات، إلا أن التشريعات والإمكانات تبقى محدودة مقارنة بالأهداف المسطرة.

- ولقد توصلنا من خلال دراسة سببية بين أهم متغيرات الدراسة وجود علاقة سببية بين متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية ومؤشر التوازنات الداخلية والخارجية؛ حيث أن اختبار قرانجر بيّن تقارب وجود حلقة رجعية (تغذية استرجاعية) بين متغيرات الدراسة، لأنه مقبول من الناحية الاقتصادية ومن الناحية الإحصائية.

- كما توصلنا من خلال مصفوفة الارتباطات الجزئية بين متغيرات الدراسة في الجزائر إلى أن 85% من أهم متغيرات الدراسة لها ارتباطات قوية وكلها طردية. أما باقي المتغيرات فهي ارتباطات عكسية.

☞ أن سياسة الانكماش المالي أكثر فعالية وتأثيراً من الانكماش النقدي وذلك يبرز من خلال تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب الذي يؤثر على منحى سوق السلع والخدمات وذلك من خلال الانتقال نحو اليسار. وقد انخفض الناتج المحلي ولكن بنسبة ضئيلة على عكس الانكماش النقدي الذي انخفض فيه الناتج المحلي الإجمالي انخفاض شديد يرافقه ارتفاع في سعر الصرف ومعدل الفائدة وهو ما يتعارض مع الأهداف المسطرة من قبل الدولة.

3 التوصيات

☞ ضرورة تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات، وبالتالي التقليل إن لم نقل فك الميزانية العامة للدولة والميزان التجاري من التبعية للآثار الناجمة عن انتكاسات أو نزوب المورد الوحيد (النفط).

☞ تفرض المشاكل الهيكلية للاقتصاد الوطني اتخاذ سياسات اقتصادية حقيقية ذات طابع هيكلي، وبالتالي يتمثل أحد الحلول في العمل على رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية في مختلف القطاعات، وتطوير منتجاتها من حيث الجودة والمواصفات، إضافة إلى تخفيض تكاليف الإنتاج والتسويق من خلال كافة الطرق المتاحة

والممكنة، وهذا لرفع القدرة التنافسية والتمكن من فرص فتح الأسواق في الخارج، وفي كل الحالات فإننا أمام واقع ستكون فيه السلع الأجنبية في أسواقنا، وليس أمامنا سوى زيادة منتجاتنا كما وتطويرها نوعاً. لا بد من التفكير الجدي، والبحث العلمي في إمكانية توفير الشروط الضرورية للاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية الوطنية، وفي تطوير الأساليب والوسائل المستخدمة في العمليات الإنتاجية، وذلك بالاهتمام بالجانب العلمي والتكنولوجي، قصد التخفيض في تكاليف الإنتاج وتحسين النوعية.

اتخاذ التدابير الوقائية تحسباً لانخفاض وارد البترول، عن طريق الدارة الرشيدة للاحتياطات من النقد الأجنبي أولاً، وعن طريق الاهتمام بالفائض الاقتصادي المستخدم في التنمية ثانياً، فيجب أن تشمل إدارة الاحتياطات بصفة خاصة إدارة الديون ورصيد الاحتياطي، وأن تمكن من أداء الدور المقابل للآخر إزاء تغيرات أسعار النفط، ويجب أن يستخدم الفائض الاقتصادي في إحداث التغيرات الهيكلية الاقتصادية، عن طريق توجيه النفقات نحو النشاطات والقطاعات الاقتصادية، والمهمة منها، وبالذات ما يتصل بتطوير القطاعات الاقتصادية الأساسية، كالزراعة والصناعات التحويلية....، إضافة إلى تطوير القطاعات الأخرى، وبالشكل الذي يحقق التناسب بين هذه القطاعات والنشاطات وتكاملها وتنوعها وتوسعها.

ينبغي ترشيد وضمان التخصيص الكفؤ في استخدام النفقات العامة، بالشكل الذي يحقق أكبر عائد وبأقل قدر ممكن من النفقات، وبأقل فترة زمنية ممكنة، مع ضرورة الاهتمام بالنفقات الاستثمارية المتعلقة بالنشاطات الإنتاجية، وتوفير البنى التحتية الضرورية واللازمة للنشاطات الاقتصادية، دون إغفال التركيز على نفقات الخدمات الاجتماعية ذات الطبيعة التي تحقق نفعاً للفرد والمجتمع في آن واحد، والتي تتصل بتوفير الخدمات الصحية، والخدمات التعليمية، وبالشكل الذي يتم بموجبه التأكيد على ما هو مهم وأساسي.

وأخيراً يمكن القول بأن: إنفاقاً عاماً أكثر رشداً، واقتطاعاً عاماً أكثر جدوى، وتجارة خارجية أكثر ربحاً، وسياسة نقدية أكثر فعالية، وميزانية عامة أكثر شفافية، من شأنها مجتمعة أن تحقق التوازن الاقتصادي في ظل معدلات أعلى لنمو الدخل الوطني.

4 آفاق الدراسة

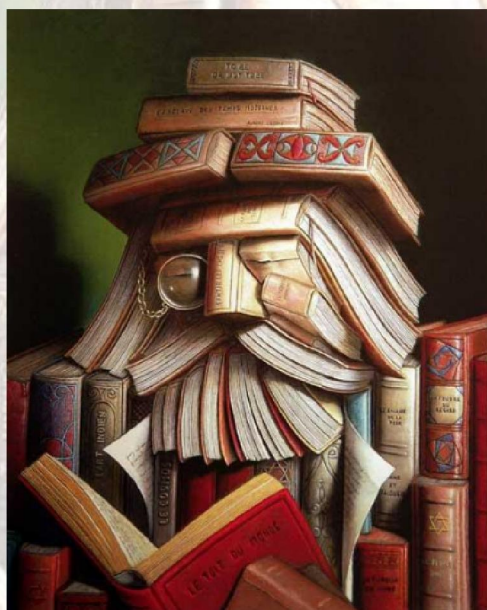
يمكننا أن نقول بأن هذه الدراسة ما هي إلا محاولة تبقى لها بعض النقائص، كما تعتبر بمثابة محاولة أخرى لفتح المجال لبحوث ودراسات أخرى حول هذا الموضوع الذي يبقى مجاله واسع للدراسة والتعمق في البحث، وفي هذا الصدد يمكننا أن نقترح بعض المواضيع التي تبين لنا من خلال هذا البحث أنها يمكن أن تكون بداية لمواضيع أخرى جديرة بالدراسة والاهتمام نذكر منها:

- التوازن الاقتصادي دراسة مقارنة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي
- إدراج بعض المتغيرات الصماء بطريقة تسمح بدراسة بعض المتغيرات النوعية للتوازن الاقتصادي الجزائري (تغير الإيديولوجيات، السياسات).
- هل يمكن بناء نموذج اقتصادي قياسي كلي في حالة عدم التوازن.
- وفي الأخير يجب الإشارة إلى أن هذه الدراسة وإن أتت ببعض الجديد إلا أنها لا تعدو أن تكون مجرد محاولة قد تكون صائبة تحتاج إلى الإضافة والتأصيل، وقد تكون خاطئة تحتاج إلى الجراحة والتعديل. ويمكن اعتبار المذكورة - بما تحمله من السلب - رحلة تحضيرية لدراسات مستقبلية تعمق أكثر جوانب أخرى لم يتم التطرق لها بإسهاب.

ونتتم القول أن نمذجة التوازن الاقتصادي الوطني تحقيقها غير مستحيل إذا توافر شرطان:

- وجود نظام معلوماتي اقتصادي وطني متناسق.
- تكامل الجهود بين الهيئات المعنية والجامعات.

قائمة المراجع



أولاً: المراجع باللغة العربية

① الكتب

1. أحمد أبو الفتوح الناقه، نظرية النقود والأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1998.
2. أحمد عبد السميع علام، المالية العامة (المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق)، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2012.
3. أشرف أحمد العدلي، التجارة الدولية، مؤسسة رؤية لطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2006.
4. أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف (مدخل تحليلي ونظري)، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2005.
5. إلمان محمد الشريف، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية (نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن)، ج 01، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
6. إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2001.
7. بريش السعيد، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
8. بسام الحجار، عبد الله رزق، الاقتصاد الكلي، دار المنهل اللبناني، الطبعة الثانية، بيروت.
9. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2006.
10. تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي (تمارين ومسائل محلولة)، دار أسامة للطباعة ونشر، الجزائر، 2005.
11. جون كينيث جالبريت، تاريخ الفكر الاقتصادي (الماضي صورة الحاضر)، ترجمة احمد فؤاد بلبع، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، سبتمبر 2000.
12. حسين مجيد، سعيد عفاف، الاقتصاد القياسي النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1998.
13. خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، عمان الأردن، 2012.

14. خالد مُجَّد السواعي، **Eviews والقياس الاقتصادي**، دار الكتاب الثقافي، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2012.
15. دومينيك سلفاتور، **ملخصات شوم نظريات ومسائل في الإحصاء والاقتصاد القياسي**، ترجمة سعدية حافظ منتصر، مراجعة عبد العظيم أنيس، الدار الدولية للنشر والتوزيع، نيويورك، 1982.
16. رمضان مُجَّد مقلد، علي عبد الوهاب نجا، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
17. زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي** (نظرة عامة على بعض القضايا)، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 1998.
18. زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004.
19. سلام سميسم، **التوازن الاقتصادي العام**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
20. ضياء مجيد الموسوي، **الإصلاح النقدي**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 1993.
21. ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2005.
22. طارق الحاج، **المالية العامة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 1999.
23. طارق فاروق الحصري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007.
24. الطاهر الأطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
25. عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.
26. عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية وتقييمية)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
27. عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية (على مستوى الاقتصاد القومي تحليل كلي)**، مجموعة النيل العربية، مصر، الطبعة الأولى، 2003.
28. عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي)**، الدار الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2006.

29. عبد الوهاب أمين، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
30. علاش أحمد، دروس وتمرين في الاقتصاد الكلي، دار هومة للنشر والطباعة والتوزيع، الجزائر، 2010.
31. علي عبد الفتاح أبو شرارة، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الرابعة، الأردن، عمان، 2015.
32. عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، الجزائر، 2005.
33. فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2004.
34. فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، مارس 1990.
35. كامل كاظم علاوي، مُجد غالي راهي، تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والتغيرات الاقتصادية العراق خلال الفترة (1974-2010)، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق.
36. كامل وزنه، آدم سميث قراءة في اقتصاد السوق، منتدى برامج نات، أكرم كوردي، معهد الدراسات الأردني، (د.س).
37. مجدي شهاب، أصول الاقتصاد العام (المالية العامة)، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2004.
38. مُجد العربي الساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 2006.
39. مُجد زكي شافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، 1977.
40. مُجد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 2001.
41. مُجد شحي، طرق الاقتصاد القياسي (محاضرات وتطبيقات)، دار حامد، الطبعة الأولى، ورقلة، 2011.
42. مصطفى سلمان وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2000.
43. مفيد عبد اللاوي، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسة النقدية، مطبعة مزوار، الوادي، مارس 2007.
44. ناضم مُجد الشمري، النقود والمصارف، مدرسة الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل، العراق، 1995.

45. نزار سعد الدين، إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي (مبادئ وتطبيقات)، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006.
46. نصر محمود مزيان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2015، ص: 89.
47. نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد (التحليل الجمعي)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2001.
48. نورة عبد الرحمن اليوسف، محاضرات في الاقتصاد القياسي، كلية العلوم الإدارية، قسم الاقتصاد، جامعة الملك سعود.
49. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006.
50. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2005.
51. وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي (دراسة تطبيقية لنماذج التنمية الاقتصادية)، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2010.
52. وليد لسماعيل السينو وأحمد مُجد مشعل، الاقتصاد القياسي التحليلي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2003.

② الرسائل والأطروحات

53. إكن لونيس، تقييم فعالية السياسة النقدية و المالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2016-2017.
54. بن قانة إسماعيل، دراسة قياسية لبعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري (بين: 1970 - 2001) والتنبؤ بها (للفترة الممتدة بين: 2002-2006)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، 2004-2005.

55. بن قدور علي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص تسيير، قسم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، الموسم الجامعي 2012-2013.
56. بوبكر زهور، علاقة النمو الاقتصادي بمتغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر - دراسة قياسية تحليلية للفترة (1970-2010)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2012-2013.
57. بوكونة نورة، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الموسم الجامعي 2011-2012.
58. بونوة سمية، علاقة متغيرات الاقتصاد الكلي بالدورات الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي وإحصاء، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2009-2010.
59. دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990-2004، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006.
60. سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص دراسات اقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، الموسم الجامعي 2005-2006.
61. شقبق عيسى، محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي كلي للاقتصاد الجزائري 1970-2005، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد الكمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008-2009.

62. شلالي رشيد، **تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص إدارة العمليات التجارية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الموسم الجامعي 2010-2011.
63. شيباني أحمد ولد الشيخ، **فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012-2013.
64. عبد الجليل هجيرة، **أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، مدرسة الدكتوراه التسيير الدولي للمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، 2011-2012.
65. عبد العزيز سيفي، **نمذجة الاقتصاد الجزائري في المدى القصير 1985-1995**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، فرع القياس الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008-2009.
66. فيروز سلطاني، **دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية (دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأورو متوسطية)** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، الموسم الجامعي 2012-2013.
67. مسعود دراوسي، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي - حالة الجزائر 1990-** 2004، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دوله، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006.
68. مسعودي مليكة، **سياسة استقرار الاقتصاد الكلي مقدمة بنموذج الطلب الكلي والعرض الكلي دراسة مقارنة بين الجزائر وفرنسا**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2012-2013.

69. معيرزي قويدر، فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي (1990-2006)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2007-2008.

70. يحياوي عبد الحفيظ، إشكالية التوازن الاقتصادي الكلي في الجزائر، ما بين الميزانية العامة للدولة والميزان التجاري، دراسة حالة للفترة (1980-2014)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص التجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015-2016.

71. يحياوي عبد الحفيظ، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الخارجي (الميزان التجاري) دراسة حالة الجزائر (1970-2009)، مذكرة شهادة الماجستير تخصص تجارة دولية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، 2010-2011.

③ المجالات والدوريات

72. بوفليح نبيل، صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط وتعديل الميزانية العامة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول (دون سنة نشر).

73. صلاح مهدي عباس البرماني، بناء نموذج رياضي لقياس وتحليل التوازن العام في الاقتصاد العراقي من خلال نموذج IS-LM-BP، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد 17، جامعة بغداد، 2011.

74. عبد الحميد مرغيت، تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر.

75. مُجْد راتول، صلاح الدين كروش، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 66، 2014.

④ التقارير والقوانين والمراسيم والقرارات

76. الاتحاد العربي لغرفة التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، التقرير الاقتصادي العربي، بيروت، 2006.

77. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي لسنة 2013، نوفمبر 2014.

78. بنك الجزائر، تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام لجنة المالية والميزانية لدى المجلس الشعبي الوطني، 2009.

79. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي لسنة 2012، نوفمبر 2013.

80. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2014، نوفمبر 2015.

81. الامر رقم 04-10 المعدل والمتمم للأمر رقم 03-11 المؤرخ في أوت 2010 المتعلق بالنقد والقرض.

5 المؤتمرات والملتقيات والندوات

82. بوريش أحمد، ببي د. وليد، تقييم فعالية السياسة المالية في ظل تداعيات الأزمة البترولية وانعكاساتها

على المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، يوم دراسي تحت عنوان فعالية السياسة المالية في ظل أزمة

انخفاض أسعار البترول، وضروة التحول نحو ترشيد، استخدام الموارد، قسم العلوم الاقتصادية، الجامعة

الملحقة مغنية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 19 أفريل 2016.

83. مختار بن عابد، أمينة بن عيسى، 'la effets de baisse des prix de pétrole sur

'politique budgétaire en Algérie'، يوم دراسي تحت عنوان فعالية السياسة المالية في ظل أزمة

انخفاض أسعار البترول، وضروة التحول نحو ترشيد، استخدام الموارد، قسم العلوم الاقتصادية، الجامعة

الملحقة مغنية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 19 أفريل 2016.

84. مريم شطبي محمود، انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، مداخلة ضمن المحور

الثاني التداعيات المحتملة لأزمة قطاع الطاقة على الاقتصاد الجزائري، مقدمة في إطار أشغال الندوة المنظمة

من طرف قسم الاقتصاد والإدارة حول: أزمة أسواق الطاقة و تداعياتها على الاقتصاد الجزائري قراءة في

التطورات في أسواق الطاقة، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 14

ماي 2015.

6 المواقع الإلكترونية

85. <http://ar.knoema.com/atlas>

86. <http://ar.tradingeconomics.com/algeria/gdp>

87. <http://ar.actualitix.com/country/dza/ar-statistics-presentation-algeria.php>

88. <http://www.fxnewstoday.ae/forex/usd-dzd-converter>

89. <http://www.albankaldawli.org>

البنك الدولي

90. <http://www.ons.dz/>

الديوان الوطني للإحصاء

91. www.amf.org

صندوق النقد العربي

92. <http://www.imf.org>

صندوق النقد الدولي

93. <http://perspective.usherbrooke.ca>

94. <http://www.bank-of-algeria.dz/>

بنك الجزائر

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

❶ Livres

95. Atifé Ghalayni, **Monnaie et Banques**, dar el manhal el-lubnani, beyrouth, leban, 2006.
96. Bourdonnais. R. **Econometrie**, Duno, Paris, 3^{ème} edition 1998.
97. Christian de Boissieux, **Principes de Politique économique**, Paris: Economica, 1980.
98. Garnier Olivier, Capul Jean-Yve, **Dictionnaire d'économie et des sciences sociales**, édition Hatier, paris, 1994.
99. Guy Melard, **Methodes de Prevision a court TERME**, Edition Ellipses, Bruxelles, Belgique, 1990.
100. Jaque Muller, **Economie Manuel d'application**, édition Duond, Paris, 2002.
101. Madala G.S, **Introduction to Econometrics**, University of Florida, London cahier Mac·ilan Publsners, 1987.
102. Murray Gibbs, **Les Politiques Commerciales**, Departement Des Affaires Economique set Sociales, DAES/ UN DESA, Copyright United Nations DESA, New York, juin 2007.
103. Régis Bourbonnais Michel Terraza, **Analyse des servies temporelles en économie**, 1^{ère} édition Presse Universitaires de France, 1998.
104. Michel Bialès, Remi Leurion, Jean-Louis Rivaud, **L'Essentiel sur L'Economie**, 4ème Edition, Edition Berti, Alger, 2007.

❷ Thèses

105. A. Bernard; M. Vielle, **Le Modèle GEMINI-E3** Forum Interministreil Sur La Prospective Energetik Et Environnementale. Medad-Cgp (Paris) Et Epfl (Lausanne) Tse (Lerne) (Toulouse).

❸ Articles

106. Bernard Paulre, **La Causalité en éconmie**, signification et portée de la modélisation structurelle, Lyon: Presse universitaire, 1985.
107. Clement.E, Germain. J.M. "VAR et Prévisions conjoncturelles "Annales d'economie et de statistique N.32, 1993.
108. Hamilton.D.j. **"time series analysis"**, united kingdom :Princeton university press, 1994.
109. Jean Lacroix, **La politique économique**, Ressources pour les enseignants et les formateurs en français des affaires.
110. Jean-Marie Dufour, **Tests de causalité**, Université de Montréal, 15 Avril 2002.

111. Longinus Rutasitara, **Exchange rate regimes and inflation in Tanzania**, Research Paper 138, University of Dar es Salaam Tanzania.

④ Reports

112. ARC Labonte, Gail E. Makinen, Monetary Policy and the Federal Reserve :**Current Policy and Conditions CRS**, report for congress, Updated April 30, 2008.

113. Banque d'Algérie, Rapport annuelle , Période 1997-2002, Annexe: Tableaux Statistiques, (Tableau 16: Balance des paiements+ Tableau 19 : Encours et Structure de la dette extérieure).

114. Office National Des Statistiques, «Rétrospective Statistique 2000-2011», Edition 2005.

⑤ Séminaire

115. Philippe Deschamps,« **Cours D'économétrie** », Université de Fribourg séminaire d'économétrie, Suisse, 2004-2005.

⑥ Dictionnaires et encyclopédies.

116. Cliche, **Politique Budgétaire**, Le Dictionnaire Encyclopédique De L'administration Publique.

ثالثاً: البرامج

117. TSP-EVIEWS.

الملاحق



الملحق رقم (01-02): معطيات الدراسة خلال الفترة 1990-2016

الوحدة 10⁶ دج

obs	CONS	E	G	I	INV	M
1990	405200.0	8.957508	142540.0	8.750000	133593.8	138600.1
1991	529000.0	18.47287	239630.0	11.00000	253570.3	199300.0
1992	710600.0	21.83608	308724.0	11.50000	296615.8	250200.0
1993	842600.0	23.34541	390484.0	11.50000	286247.6	269800.0
1994	1095400.	35.05850	461895.0	17.63000	438559.9	388591.1
1995	1431100.	47.66273	589085.0	18.00000	604905.5	577198.9
1996	1760600.	54.74893	724609.0	16.33000	680356.1	615378.8
1997	1890100.	57.70735	845196.0	14.00000	623876.9	593227.9
1998	2060300.	58.73896	875739.0	11.50000	768365.1	637318.1
1999	2214300.	66.57388	1034320.	10.75000	932785.0	766932.5
2000	2274300.	75.25979	1178122.	10.00000	1031452.	880542.0
2001	2472290.	77.21502	1321028.	9.500000	1130918.	930677.5
2002	2689772.	79.68190	1550646.	8.583333	1393203.	1159170.
2003	2903822.	77.39498	1691354.	8.125000	1593390.	1254041.
2004	3217921.	72.06065	1891769.	8.000000	2047958.	1577138.
2005	3418909.	73.27631	2052037.	8.000000	2369477.	1820427.
2006	3650447.	72.64662	2454387.	8.000000	2536633.	1863501.
2007	4052823.	69.29240	3114242.	8.000000	3207479.	2326059.
2008	4791796.	64.58280	4190663.	8.000000	4124713.	3170777.
2009	5353285.	72.64742	4220957.	8.000000	4680885.	3583772.
2010	6181324.	74.38598	4439854.	8.000000	5075789.	3768003.
2011	7563404.	72.93788	5853482.	8.000000	5564998.	4172893.
2012	8504464.	77.53597	7058173.	8.000000	6600558.	4612075.
2013	8955491.	79.36840	6092124.	8.000000	7442419.	5061122.
2014	9629600.	80.57902	6799384.	8.000000	7683521.	5502405.
2015	10300800	100.6914	7186061.	8.000000	8606966.	7225578.
2016	10932379	109.9290	7569883.	8.000000	9515141.	8316932.

المصدر:

1. <http://ar.knoema.com/atlas>
2. <http://ar.tradingeconomics.com/algeria/gdp>
3. <http://ar.actualitix.com/country/dza/ar-statistics-presentation-algeria.php>
4. <http://www.fxnewstoday.ae/forex/usd-dzd-converter>
5. <http://www.albankaldawli.org> البنك الدولي
6. <http://www.ons.dz/> الديوان الوطني للإحصاء
7. www.amf.org صندوق النقد العربي
8. <http://www.imf.org> صندوق النقد الدولي
9. <http://perspective.usherbrooke.ca>
10. <http://www.bank-of-algeria.dz/>

الملحق رقم (01-02): معطيات الدراسة خلال الفترة 1990-2016

الوحدة 10^6 دج

obs	MS	MD	NCF	R	S	T
1990	343324.0	343005.0	7955.660	0.000000	145685.2	58295.20
1991	414745.0	415270.0	15911.32	0.000000	297720.0	96035.00
1992	544456.0	515902.0	23866.98	0.000000	324783.6	103458.0
1993	584183.0	627427.0	31822.64	0.000000	305164.2	139076.0
1994	675928.0	723514.0	39778.30	0.000000	374096.0	179489.0
1995	739895.0	799562.0	47733.96	133711.0	498280.1	243336.0
1996	848250.0	915058.0	48179.12	165291.0	748666.7	314226.0
1997	1003136.	1081518.	61169.42	204202.0	822967.0	313607.0
1998	1199476.	1592461.	62263.34	245452.0	714925.4	333751.0
1999	1366769.	1789350.	52593.46	237009.0	934116.8	413135.0
2000	1559914.	2022534.	59455.40	308580.0	1720036.	438508.0
2001	2403069.	2473500.	51734.05	349743.0	1676045.	423339.0
2002	2836874.	2901500.	85259.74	445800.0	1740554.	595100.0
2003	3299460.	3299500.	135441.2	545800.0	2275086.	624300.0
2004	3644293.	3644400.	177284.8	343762.0	2849063.	652500.0
2005	4070443.	4070400.	150948.6	389634.0	3921729.	723400.0
2006	4870072.	4827600.	116961.7	413840.0	4639768.	840500.0
2007	5994608.	5994600.	146899.0	823970.0	5327778.	833100.0
2008	6955968.	6956000.	142222.8	899800.0	6349467.	1022100.
2009	7292695.	7178700.	165950.5	1247080.	4710789.	1263300.
2010	8280740.	8162800.	176035.3	1159999.	5980073.	1487800.
2011	9929188.	9929200.	175024.0	1306300.	7007636.	1810400.
2012	11015135	11015100	182980.0	1934676.	7553786.	215500.0
2013	11941508	11941500	190950.0	0.000000	7508697.	2262800.
2014	13663912	13686800	198891.0	0.000000	6935092.	2349900.
2015	13704511	13704500	206847.0	0.000000	5957603.	2729600.
2016	NA	14430838	214802.0	0.000000	7050547.	NA

المصدر: نفس المصدر السابق

الملحق رقم (01-02): معطيات الدراسة خلال الفترة 1990-2016

الوحدة 10^6 دج

obs	X	Y	YD
1990	130300.0	555800.0	543473.6
1991	245900.0	844500.0	812210.6
1992	265400.0	1048200.	1023832.
1993	254000.0	1166000.	1107132.
1994	336045.8	1491500.	1407804.
1995	521433.2	1990600.	1877458.
1996	764843.5	2570000.	2346683.
1997	859257.2	2780200.	2570235.
1998	639080.3	2830500.	2590658.
1999	868125.0	3238200.	2919215.
2000	1697866.	4123500.	3732734.
2001	1550898.	4227113.	3925928.
2002	1605790.	4522773.	4076794.
2003	2008951.	5252321.	4497345.
2004	2462920.	6149117.	5263675.
2005	3569649.	7561984.	5812990.
2006	4149707.	8501636.	6215234.
2007	4402232.	9352886.	7276436.
2008	5298034.	11043704	8916678.
2009	3525855.	9968025.	10025349
2010	4610102.	11991564	11149124
2011	5658617.	14588532	13040124
2012	5979810.	16208698	14456748
2013	5528757.	16643834	16464188
2014	5252596.	17205106	16564692
2015	7779485.	16799214	16258403
2016	8825772.	18715120	17982926

المصدر: نفس المصدر السابق

ملحق رقم (02-03): تقدير معادلة الاستثمار باستخدام

برنامج EVIEWS

Dependent Variable: INV
Method: Least Squares
Date: 04/15/17 Time: 22:01
Sample: 1990 2016
Included observations: 27

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	8262460.	1644194.	5.025234	0.0000
I	-529051.6	156786.2	-3.374350	0.0024
R-squared	0.312927	Mean dependent var	2949051.	
Adjusted R-squared	0.285444	S.D. dependent var	2908398.	
S.E. of regression	2458510.	Akaike info criterion	32.33920	
Sum squared resid	1.51E+14	Schwarz criterion	32.43518	
Log likelihood	-434.5792	F-statistic	11.38624	
Durbin-Watson stat	0.153474	Prob(F-statistic)	0.002416	

ملحق رقم (02-05): تقدير معادلة الودادات باستخدام

برنامج EVIEWS

Dependent Variable: M
Method: Least Squares
Date: 04/26/17 Time: 08:17
Sample: 1990 2016
Included observations: 27

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-518436.1	387340.2	-1.338452	0.1933
E	1811.544	8046.469	0.225135	0.8238
Y	0.360226	0.032616	11.04456	0.0000
R-squared	0.923999	Mean dependent var	2283765.	
Adjusted R-squared	0.917666	S.D. dependent var	2269159.	
S.E. of regression	651110.0	Akaike info criterion	29.71518	
Sum squared resid	1.02E+13	Schwarz criterion	29.85917	
Log likelihood	-398.1550	F-statistic	145.8936	
Durbin-Watson stat	0.516228	Prob(F-statistic)	0.000000	

ملحق رقم (02-07): تقدير معادلة الطلب على النقود باستخدام

برنامج EVIEWS

Dependent Variable: MD
Method: Least Squares
Date: 05/13/17 Time: 07:58
Sample: 1990 2016
Included observations: 27

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
I	-54405.21	15920.09	-3.417392	0.0022
Y	0.749296	0.017612	42.54573	0.0000
R-squared	0.980562	Mean dependent var	5001576.	
Adjusted R-squared	0.979785	S.D. dependent var	4663688.	
S.E. of regression	663081.0	Akaike info criterion	29.71837	
Sum squared resid	1.10E+13	Schwarz criterion	29.81436	
Log likelihood	-399.1980	Durbin-Watson stat	0.530121	

ملحق رقم (02-02): تقدير معادلة الاستهلاك باستخدام

برنامج EVIEWS

Dependent Variable: CONS
Method: Least Squares
Date: 04/15/17 Time: 21:37
Sample: 1990 2016
Included observations: 27

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	227560.6	98108.20	2.319486	0.0288
YD	0.567040	0.011200	50.63021	0.0000
R-squared	0.990342	Mean dependent var	4067853.	
Adjusted R-squared	0.989955	S.D. dependent var	3226128.	
S.E. of regression	323333.7	Akaike info criterion	28.28194	
Sum squared resid	2.61E+12	Schwarz criterion	28.37793	
Log likelihood	-379.8063	F-statistic	2563.419	
Durbin-Watson stat	0.836499	Prob(F-statistic)	0.000000	

ملحق رقم (02-04): تقدير معادلة الضرائب باستخدام

برنامج EVIEWS

Dependent Variable: T
Method: Least Squares
Date: 04/15/17 Time: 22:18
Sample(adjusted): 1990 2015
Included observations: 26 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Y	0.113030	0.008586	13.16497	0.0000
R-squared	0.731303	Mean dependent var	787175.2	
Adjusted R-squared	0.731303	S.D. dependent var	754681.7	
S.E. of regression	391197.1	Akaike info criterion	28.62951	
Sum squared resid	3.83E+12	Schwarz criterion	28.67790	
Log likelihood	-371.1837	Durbin-Watson stat	1.966386	

ملحق رقم (02-06): تقدير معادلة الودادات باستخدام

برنامج EVIEWS

Dependent Variable: M
Method: Least Squares
Date: 04/30/17 Time: 14:19
Sample: 1990 2016
Included observations: 27
Convergence achieved after 19 iterations
Backcast: 1988 1989

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1666432.	602233.6	-2.767086	0.0112
E	28873.20	10263.91	2.813079	0.0101
Y	0.280765	0.039286	7.146616	0.0000
MA(1)	1.171762	0.129603	9.041137	0.0000
MA(2)	0.611260	0.129839	4.707844	0.0001
R-squared	0.976913	Mean dependent var	2283765.	
Adjusted R-squared	0.972715	S.D. dependent var	2269159.	
S.E. of regression	374822.2	Akaike info criterion	28.67187	
Sum squared resid	3.09E+12	Schwarz criterion	28.91184	
Log likelihood	-382.0702	F-statistic	232.7279	
Durbin-Watson stat	1.378261	Prob(F-statistic)	0.000000	
Inverted MA Roots	-.59	-.52i	-.59+-.52i	

ملحق رقم (02-09): تقدير معادلة سعر الصرف الحقيقي

باستخدام برنامج EVIEWS

Dependent Variable: ER
Method: Least Squares
Date: 04/26/17 Time: 08:23
Sample: 1990 2016
Included observations: 27

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	93.71545	3.253097	28.80808	0.0000
1/E	1088.947	107.7023	10.11071	0.0000
R-squared	0.803500	Mean dependent var	117.6043	
Adjusted R-squared	0.795640	S.D. dependent var	25.70256	
S.E. of regression	11.61915	Akaike info criterion	7.814373	
Sum squared resid	3375.116	Schwarz criterion	7.910361	
Log likelihood	-103.4940	F-statistic	102.2265	
Durbin-Watson stat	0.776958	Prob(F-statistic)	0.000000	

ملحق رقم (02-08): تقدير معادلة حركة رؤوس الأموال

باستخدام برنامج EVIEWS

Dependent Variable: NCF
Method: Least Squares
Date: 04/29/17 Time: 19:47
Sample: 1990 2016
Included observations: 27

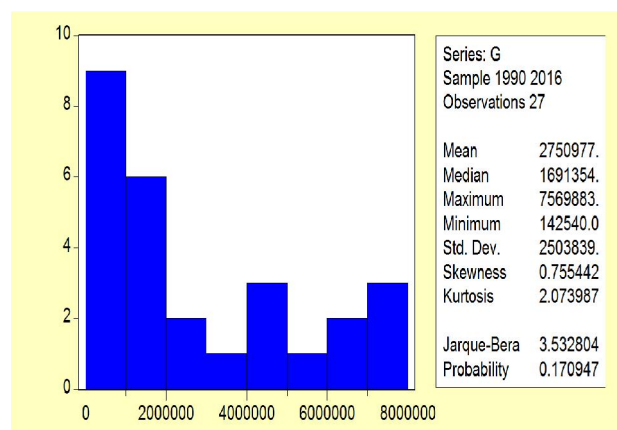
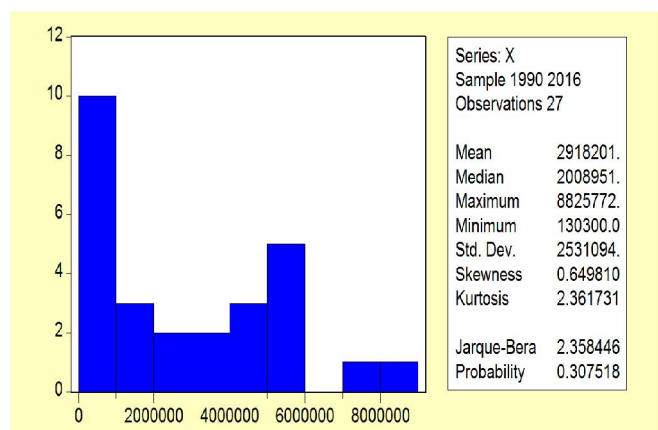
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
I	8842.080	1670.486	5.293117	0.0000
R-squared	0.778841	Mean dependent var	109961.5	
Adjusted R-squared	0.778841	S.D. dependent var	68249.82	
S.E. of regression	91026.95	Akaike info criterion	25.71203	
Sum squared resid	2.15E+11	Schwarz criterion	25.76003	
Log likelihood	-346.1124	Durbin-Watson stat	0.068454	

ملحق رقم (02-11): حجم الصادرات متغير مستقل

باستخدام برنامج EVIEWS

ملحق رقم (02-10): حجم الإنفاق الحكومي متغير مستقل

باستخدام برنامج EVIEWS

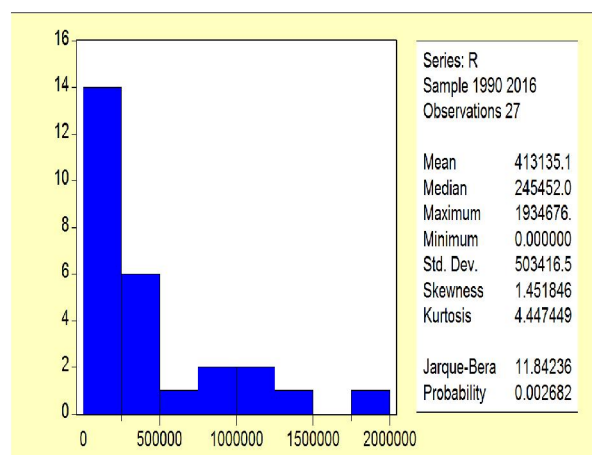
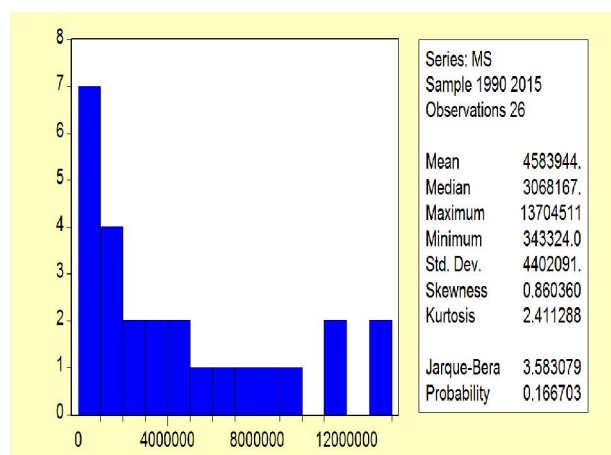


ملحق رقم (02-13): حجم المعروض النقدي متغير مستقل

باستخدام برنامج EVIEWS

ملحق رقم (02-12): حجم التحويلات متغير مستقل

باستخدام برنامج EVIEWS



ملحق رقم (02-14): نتائج اختبار السببية لقوائم باستخدام برنامج EViews

E does not Granger Cause MS		1.23693	0.31262
NCF does not Granger Cause E	25	0.99012	0.38902
E does not Granger Cause NCF		1.28048	0.29973
R does not Granger Cause E	25	0.67836	0.51875
E does not Granger Cause R		1.07252	0.36102
T does not Granger Cause E	24	3.64373	0.04577
E does not Granger Cause T		0.54879	0.58653
X does not Granger Cause E	25	0.60138	0.55767
E does not Granger Cause X		1.16035	0.33360
Y does not Granger Cause E	25	1.66080	0.21514
E does not Granger Cause Y		0.91902	0.41511
YD does not Granger Cause E	25	4.19145	0.03018
E does not Granger Cause YD		0.63908	0.53822
I does not Granger Cause G	25	0.47767	0.62712
G does not Granger Cause I		0.50603	0.61040
INV does not Granger Cause G	25	2.44581	0.11214
G does not Granger Cause INV		14.3424	0.00014
M does not Granger Cause G	25	4.07400	0.03280
G does not Granger Cause M		1.80906	0.18960
MD does not Granger Cause G	25	5.94291	0.00943
G does not Granger Cause MD		4.81575	0.01962
MS does not Granger Cause G	24	7.10096	0.00498
G does not Granger Cause MS		3.05434	0.07077
NCF does not Granger Cause G	25	1.56673	0.23329
G does not Granger Cause NCF		1.57928	0.23077
R does not Granger Cause G	25	0.69116	0.51257
G does not Granger Cause R		1.72444	0.20374
T does not Granger Cause G	24	12.5204	0.00034
G does not Granger Cause T		25.0742	4.7E-06
X does not Granger Cause G	25	2.11258	0.14711
G does not Granger Cause X		0.66386	0.52584
Y does not Granger Cause G	25	4.45724	0.02507
G does not Granger Cause Y		0.20564	0.81583
YD does not Granger Cause G	25	6.59634	0.00631
G does not Granger Cause YD		6.90764	0.00524
INV does not Granger Cause I	25	0.60780	0.55430
I does not Granger Cause INV		1.00609	0.38342
M does not Granger Cause I	25	0.46959	0.63198
I does not Granger Cause M		0.15060	0.86116
MD does not Granger Cause I	25	0.52974	0.59680
I does not Granger Cause MD		0.70803	0.50455

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 04/30/17 Time: 10:20			
Sample: 1990 2016			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
E does not Granger Cause CONS	25	0.08558	0.91831
CONS does not Granger Cause E		2.29057	0.12714
G does not Granger Cause CONS	25	2.68418	0.09276
CONS does not Granger Cause G		3.31664	0.05702
I does not Granger Cause CONS	25	0.75610	0.48245
CONS does not Granger Cause I		0.60535	0.55559
INV does not Granger Cause CONS	25	5.74507	0.01068
CONS does not Granger Cause INV		2.49046	0.10820
M does not Granger Cause CONS	25	11.3195	0.00052
CONS does not Granger Cause M		0.70595	0.50553
MD does not Granger Cause CONS	25	2.19278	0.13771
CONS does not Granger Cause MD		0.14780	0.86354
MS does not Granger Cause CONS	24	2.41713	0.11608
CONS does not Granger Cause MS		0.04434	0.95673
NCF does not Granger Cause CONS	25	0.86472	0.43633
CONS does not Granger Cause NCF		1.20837	0.31958
R does not Granger Cause CONS	25	0.66347	0.52603
CONS does not Granger Cause R		3.04971	0.06982
T does not Granger Cause CONS	24	3.26569	0.06039
CONS does not Granger Cause T		18.7988	3.1E-05
X does not Granger Cause CONS	25	1.04216	0.37107
CONS does not Granger Cause X		2.50434	0.10700
Y does not Granger Cause CONS	25	1.40635	0.26825
CONS does not Granger Cause Y		0.49658	0.61592
YD does not Granger Cause CONS	25	6.40100	0.00710
CONS does not Granger Cause YD		3.02413	0.07121
G does not Granger Cause E	25	1.90187	0.17533
E does not Granger Cause G		0.96703	0.39729
I does not Granger Cause E	25	0.26823	0.76744
E does not Granger Cause I		4.54987	0.02352
INV does not Granger Cause E	25	3.16647	0.06387
E does not Granger Cause INV		1.63908	0.21919
M does not Granger Cause E	25	1.84508	0.18392
E does not Granger Cause M		0.40566	0.67190
MD does not Granger Cause E	25	2.73731	0.08897
E does not Granger Cause MD		0.79581	0.46500
MS does not Granger Cause E	24	2.04294	0.15717

ملحق رقم (02-14): نتائج اختبار السببية لقوائم باستخدام برنامج EVIEWS

X does not Granger Cause M	25	0.03363	0.96698
M does not Granger Cause X		3.06177	0.06918
Y does not Granger Cause M	25	0.38577	0.68487
M does not Granger Cause Y		1.17183	0.33019
YD does not Granger Cause M	25	6.62576	0.00620
M does not Granger Cause YD		4.78468	0.02004
MS does not Granger Cause MD	24	0.34581	0.71201
MD does not Granger Cause MS		0.12513	0.88310
NCF does not Granger Cause MD	25	2.00993	0.16017
MD does not Granger Cause NCF		1.71117	0.20606
R does not Granger Cause MD	25	10.8930	0.00063
MD does not Granger Cause R		1.56942	0.23275
T does not Granger Cause MD	24	1.40653	0.26937
MD does not Granger Cause T		17.4466	5.0E-05
X does not Granger Cause MD	25	2.83573	0.08237
MD does not Granger Cause X		3.11398	0.06647
Y does not Granger Cause MD	25	6.16059	0.00823
MD does not Granger Cause Y		0.65105	0.53220
YD does not Granger Cause MD	25	5.62454	0.01153
MD does not Granger Cause YD		2.84995	0.08147
NCF does not Granger Cause MS	24	1.63980	0.22031
MS does not Granger Cause NCF		2.66408	0.09553
R does not Granger Cause MS	24	10.7160	0.00077
MS does not Granger Cause R		3.43629	0.05323
T does not Granger Cause MS	24	1.62141	0.22380
MS does not Granger Cause T		13.5145	0.00022
X does not Granger Cause MS	24	4.38619	0.02715
MS does not Granger Cause X		2.92923	0.07783
Y does not Granger Cause MS	24	4.67558	0.02232
MS does not Granger Cause Y		0.12793	0.88066
YD does not Granger Cause MS	24	5.02459	0.01772
MS does not Granger Cause YD		1.52576	0.24294
R does not Granger Cause NCF	25	0.26218	0.77198
NCF does not Granger Cause R		0.28255	0.75682
T does not Granger Cause NCF	24	0.88514	0.42900
NCF does not Granger Cause T		1.33508	0.28673
X does not Granger Cause NCF	25	3.35614	0.05536
NCF does not Granger Cause X		3.49350	0.04997
Y does not Granger Cause NCF	25	2.04226	0.15593
NCF does not Granger Cause Y		3.41786	0.05286
YD does not Granger Cause NCF	25	1.33081	0.28668
NCF does not Granger Cause YD		0.98265	0.39168

MS does not Granger Cause I	24	0.70361	0.50724
I does not Granger Cause MS		1.22033	0.31725
NCF does not Granger Cause I	25	1.08128	0.35818
I does not Granger Cause NCF		0.70759	0.50476
R does not Granger Cause I	25	0.46033	0.63760
I does not Granger Cause R		0.15827	0.85468
T does not Granger Cause I	24	0.62049	0.54823
I does not Granger Cause T		0.14262	0.86801
X does not Granger Cause I	25	0.87615	0.43176
I does not Granger Cause X		0.13980	0.87037
Y does not Granger Cause I	25	0.81859	0.45530
I does not Granger Cause Y		0.44156	0.64915
YD does not Granger Cause I	25	0.73665	0.49126
I does not Granger Cause YD		0.45479	0.64098
M does not Granger Cause INV	25	0.31915	0.73040
INV does not Granger Cause M		7.44901	0.00382
MD does not Granger Cause INV	25	11.0718	0.00058
INV does not Granger Cause MD		2.24455	0.13200
MS does not Granger Cause INV	24	21.4617	1.3E-05
INV does not Granger Cause MS		1.26802	0.30415
NCF does not Granger Cause INV	25	0.90146	0.42185
INV does not Granger Cause NCF		0.97345	0.39497
R does not Granger Cause INV	25	7.15276	0.00454
INV does not Granger Cause R		0.56823	0.57541
T does not Granger Cause INV	24	10.9723	0.00068
INV does not Granger Cause T		11.1225	0.00063
X does not Granger Cause INV	25	6.23323	0.00787
INV does not Granger Cause X		6.10077	0.00854
Y does not Granger Cause INV	25	3.45814	0.05130
INV does not Granger Cause Y		0.19625	0.82337
YD does not Granger Cause INV	25	0.48283	0.62404
INV does not Granger Cause YD		4.03528	0.03371
MD does not Granger Cause M	25	3.96525	0.03544
M does not Granger Cause MD		3.26855	0.05912
MS does not Granger Cause M	24	8.03876	0.00295
M does not Granger Cause MS		1.26016	0.30626
NCF does not Granger Cause M	25	0.15984	0.85336
M does not Granger Cause NCF		1.12278	0.34504
R does not Granger Cause M	25	10.0926	0.00093
M does not Granger Cause R		0.16288	0.85081
T does not Granger Cause M	24	6.31655	0.00789
M does not Granger Cause T		8.88692	0.00189

ملحق رقم (02-14): نتائج اختبار السببية لقوائم باستخدام برنامج EVIEWS

T does not Granger Cause R R does not Granger Cause T	24	24.4905 6.51348	5.5E-06 0.00701
X does not Granger Cause R R does not Granger Cause X	25	0.22207 3.22577	0.80281 0.06106
Y does not Granger Cause R R does not Granger Cause Y	25	0.94016 1.19251	0.40716 0.32414
YD does not Granger Cause R R does not Granger Cause YD	25	1.47821 9.54079	0.25192 0.00123
X does not Granger Cause T T does not Granger Cause X	24	4.62563 11.9699	0.02308 0.00043
Y does not Granger Cause T T does not Granger Cause Y	24	12.9392 0.25569	0.00028 0.77700
YD does not Granger Cause T T does not Granger Cause YD	24	19.5318 7.92965	2.5E-05 0.00313
Y does not Granger Cause X X does not Granger Cause Y	25	2.85676 0.65040	0.08104 0.53252
YD does not Granger Cause X X does not Granger Cause YD	25	6.86052 6.02943	0.00539 0.00893
YD does not Granger Cause Y Y does not Granger Cause YD	25	0.00863 2.55280	0.99141 0.10294

ملحق رقم (02-15): نتائج مصفوفة الارتباطات الجزئية باستخدام برنامج EVIEWS

Correlation Matrix														
	CONS	E	G	I	INV	M	MS	MD	NCF	R	T	X	Y	YD
CONS	1.00000	0.717792	0.988799	-0.553892	0.992232	0.986085	0.991780	0.993832	0.897291	0.413754	0.882413	0.937700	0.985281	0.994807
E	0.717792	1.00000	0.670125	-0.493525	0.663456	0.677589	0.671993	0.681082	0.777926	0.396170	0.651100	0.723308	0.712970	0.697169
G	0.988799	0.670125	1.00000	-0.575781	0.989398	0.980132	0.990788	0.991146	0.893130	0.508374	0.836415	0.951045	0.989359	0.990714
I	-0.553892	-0.493525	-0.575781	1.00000	-0.564695	-0.552313	-0.595457	-0.594510	-0.649025	-0.425580	-0.500362	-0.644173	-0.611971	-0.579632
INV	0.992232	0.663456	0.989398	-0.564695	1.00000	0.994207	0.995903	0.995838	0.894344	0.407386	0.888451	0.944227	0.983788	0.994032
M	0.986085	0.677589	0.980132	-0.552313	0.994207	1.00000	0.987286	0.987407	0.886798	0.385044	0.901658	0.946431	0.969603	0.981026
MS	0.991780	0.671993	0.990788	-0.595457	0.995903	0.987286	1.00000	0.999520	0.903546	0.418977	0.886367	0.949820	0.989817	0.994365
MD	0.993832	0.681082	0.991146	-0.594510	0.995838	0.987407	0.999520	1.00000	0.901123	0.415199	0.887406	0.948756	0.990163	0.995183
NCF	0.897291	0.777926	0.893130	-0.649025	0.894344	0.886798	0.903546	0.901123	1.00000	0.515494	0.802213	0.915915	0.923962	0.905820
R	0.413754	0.396170	0.508374	-0.425580	0.407386	0.385044	0.418977	0.415199	0.515494	1.00000	0.102603	0.506819	0.490451	0.441740
T	0.882413	0.651100	0.836415	-0.500362	0.888451	0.901658	0.886367	0.887406	0.802213	0.102603	1.00000	0.826257	0.855295	0.879740
X	0.937700	0.723308	0.951045	-0.644173	0.944227	0.946431	0.949820	0.948756	0.915915	0.506819	0.826257	1.00000	0.968414	0.941850
Y	0.985281	0.712970	0.989359	-0.611971	0.983788	0.969603	0.989817	0.990163	0.923962	0.490451	0.855295	0.968414	1.00000	0.992467
YD	0.994807	0.697169	0.990714	-0.579632	0.994032	0.981026	0.994365	0.995183	0.905820	0.441740	0.879740	0.941850	0.992467	1.00000